

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية
في مجلس الأمن الدولي 1993 - 2018 الدلالات والأبعاد

عماد عبدالجواد سلمان الدريملي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية
في مجلس الأمن الدولي 1993 - 2018 الدلالات والأبعاد

إعداد:

عماد عبدالجواد سلمان الدريملي

بكالوريوس صحافة وإعلام - جامعة الأقصى/فلسطين

إشراف: الأستاذ الدكتور كمال محمد محمد الأسطل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد الدراسات الإقليمية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1440هـ/2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير في الدراسات العربية

إجازة الرسالة

السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية
في مجلس الأمن الدولي 1993 - 2018 الدلالات والأبعاد

اسم الطالب: عماد عبدالجواد سلمان الدريملي
الرقم الجامعي: 21612994

إشراف: الأستاذ الدكتور كمال محمد محمد الأسطل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/7/10م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوافقهم:

التوقيع:
.....

التوقيع:
.....

التوقيع:
.....

1- رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور كمال الأسطل

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور حسن السعدوني

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور جمال الفاضي

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

إهداء

أهدي هذه الجهد البحثي إلى فارسنا وبطلنا وسندنا ومرجعنا في هذه الدنيا، ودليلنا للصدق والخلق الحسن، فهو العطاء والرحمة والعقل والمفكر والمدير، فضله علينا بعد الله عظيم، إنه الرجل غير القابل للتكرار والدي الحبيب.

كما أهديه إلى حبيبتي ومهجة قلبي عبير الحياة وريحها أُمي، فهي النور الذي تنير لنا الطريق بدعاؤها بالخير والبركة، هي أغلى من نفسي، وأحب إليّ من روعي، يا نغمًا يملأ أرجائي، يا قمرًا يضيء سمائي، يا من أوجب الله تعالى جنّات الخلد تحت قدميك، يا من تتمني لي الخير الدائم والنجاح والتقدم المستمر أنتِ ووالدي.

اسمحوا لي أن أتجاوز برتوكول المناقشة لأقبلَ يديهما، فلولا دعائهما ورضاهما لي لما كنت هنا اليوم.

كما أهدي هذا الجهد إلى من شاركتني الحياة، وكانت خير عون لي في مشوار حياتي فغمرت البيت حباً... ورسمت الأمل قلباً... فرفرف البيت طيراً، يا شمس الحياة زوجتي الحبيبة فجزاك الله خيراً.

كما أهدي هذا الجهد إلى أولادي الذين أرى نور المستقبل فيهم: (ريم، وسجى، وعبد الله، ومحمد، وأحمد).

الباحث/ عماد عبدالجواد سلمان الدريملي

إقرار:

أقر أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

عماد عبدالجواد سلمان الدريملي

التاريخ: 2019/7/10

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ صدق الله العظيم.

أحمد الله ﷻ حمداً كثيراً على ما منَّ به عليّ من نعم لا تُعدُّ ولا تحصى، ومنها نعمة التوفيق اليوم؛ لإتمام دراستي ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ﷺ. وبعد...

الحمد لله الذي أعانني، وسخر لي أيادٍ بيضاء كان لها عظيم الأثر؛ لإنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى النور.

واعترافاً بالفضل والجميل، فإنني - أخصُّ بالشكر والتقدير - مشرفي على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور كمال محمد محمد الأسطل، الذي أعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير؛ للوصول إلى المستوى العلمي اللائق لإنجاز هذه الرسالة، كما أقدر له عالياً العودة من الأردن خصيصاً؛ لمناقشة الدراسة وإنجازها.

كما أنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن يناقش هذه الدراسة اليوم قامتان علميتان كبيرتان الدكتور حسن السعدوني مناقشاً داخلياً والدكتور جمال الفاضي مناقشاً خارجياً، وأشكرهما على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وإثرائها بملاحظتهما السديدة.

ويبقى عظيم شكري وامتناني لجميع أصدقائي وزملائي كل باسمه ولقبه، والذين حضروا اليوم ولبوا دعوتي؛ لمشاركتي هذه اللحظات الفارقة، كما أتوجه بالشكر لجميع الذين وقفوا بجواري وقدموا لي كل العون والتأييد والتشجيع؛ لإنجاز هذا العمل، والذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، فجزاهم الله عني خير الجزاء. والحمد لله الذي أعانني، وسخر لي أيادٍ بيضاء كان لها عظيم الأثر؛ لإنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى النور.

الباحث/ عماد عبدالجواد سلمان الدريملي

مصطلحات الدراسة:

السلوك التصويتي: هو طرح رأي اما بالموافقة او الرفض او الامتناع او التغيب تقوم به دولة في مؤسسة او منظمة فيما يختص بقضية معينة يتطلب ابداء موقف من قبل الدول الأعضاء داخل المنظمة. (السرطان والحاج والفواعرة، 2014، ص108)

مؤشر التقارب التصويتي: هو مؤشر لقياس حالة التقارب إذا صوتت الدولتان باتجاه واحد ويتم الاعتماد على حساب مقياس الاتفاق من خلال المعادلة التالية: عدد مرات الاتفاق الكامل + 2/1 عدد مرات الاتفاق الجزئي * 100 / عدد مرات التصويت (ما عدا الغياب) (حجاج والسرطان، 2009، ص884)

مؤشر الانسجام: أحد أهم المقاييس المستخدمة لحساب مدى تصويت الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي في اتجاه واحد ويحسب وفقاً للمعادلة التالية: الدول المؤيدة - الدول المعارضة - 1/2 الدول الممتنعة / العدد الكلي للدول الأعضاء (عدا المتغييبين) × 100%، وفي العديد من الأحيان تلجأ الدول إلى التغيب أحياناً تقادياً للخرج الدولي، مما يمكن اعتباره موقفاً تصويتياً يجدر بنا التنبه له وبيان مدلولاته" (السرطان والحجاج والفواعرة، 2014، ص110).

الملخص:

هدف الدراسة إلى التعرف على مدى دعم الصين للحقوق الفلسطينية من خلال رصد سلوكها التصويتي داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018، وتحديدًا نمط هذا التصويت ومؤشرات التقارب التصويتي بينها وبين الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وتحديد معدلات التماسك والانسجام في قرارات المجلس فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج التكاملية التي تشكل في مجملها أساساً لتنفيذ الدراسة البحثية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن بصفته منهجاً رئيسياً مع الاستعانة بكل من المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تمثلت في أن جمهورية الصين الشعبية قد اتخذت سلوكاً تصويتياً إيجابياً قوياً تجاه القضية الفلسطينية وذلك بمعدل استجابة لقبول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018 نسبته (96.3%)، كما أظهرت النتائج الخاصة بمؤشر التقارب التصويتي إلى وجود حالة من التقارب التصويتي للصين مع جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت هناك حالة من التطابق في الاتجاهات التصويتية بين كل من الصين وروسيا، وحالة من التطابق النسبي مع مواقف كل من فرنسا والمملكة المتحدة من حيث المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر التقارب بين الصين والولايات المتحدة بلغت نسبته (34.6%)، وهذا المعدل يشير إلى عدم وجود تقارب تصويتي بينهما، كذلك فقد أظهرت النتائج وجود حالة من الانسجام النسبي بين الدول الأعضاء في المجلس حول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية قد بلغت نسبته (48.1%)، بينما بلغت حالة الانسجام التام في القرارات ما نسبته (11.1%)، فيما بلغت نسبة عدم الانسجام (40.7%)، وقد شكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية سبباً رئيسياً لحالة عدم الانسجام داخل مجلس الأمن من خلال الإفراط في استخدام حق النقض "الفيتو" تجاه أربعة عشر قراراً مطروحاً خلال فترة الدراسة.

في خاتمتها أوصت الدراسة بضرورة العمل الدؤوب نحو تطوير العلاقات الفلسطينية الصينية والعمل على تعزيز أواصر الشراكة والتعاون مع جمهورية الصين الشعبية وخصوصاً في إطار مشروعها الاستراتيجي طريق الحرير لضمان خلق حالة من الشراكة الاستراتيجية الصينية الفلسطينية.

The Chinese Voting behavior towards the Palestinian Cause in the United Nations Security Council 1993 - 2018, the Indications and Dimensions

Prepared by: Emad AbedEljawwad Salman AlDeramlee

Supervisor: Prof. Kamal Kamal Mohammed Mohammed Alastal

Abstract:

The study aims to identify to which extent China supports the Palestinian rights through observing its voting behavior in the United Nations Security Council regarding to the Palestinian cause (1993-2018) and especially the pattern of this vote and the indications of its rapprochement with other permanent members of the UN Security Council and determining the levels of coherence and harmony in the Council's decisions regarding the Palestinian cause.

The research used a set of integrative approaches, which in its entirety constitutes the basis for the implementation of the research study. The analytical descriptive method was used as the main approach, using both the historical approach and the system analysis methodology.

The research reached a set of important results that the People's Republic of China has adopted a strong positive voting behavior towards the Palestinian cause with a response rate reached (96.3%) to the acceptance of decisions regarding the Palestinian cause during (1993-2018). The results of the voting convergence indicator showed that there a state of voting convergence of China with all the permanent members in the United Nation Security Council except the USA as there was a state of similarity in the voting trends between the PRC and Russia. In addition to relative conformity with France and the United Kingdom in terms of situations related to the Palestinian cause during the research period. Regarding to the USA, the results showed that there is no voting rapprochement between them as the rapprochement rate reached (34.6%) and this rate indicates the absence of a voting rapprochement between them, where the voting rapprochement between the two countries towards a specific issue can be judged, if the rapprochement rate is more than (80%). Finally, the results showed a relative harmony among the members and the rate is (48.1%) while the total harmony in the decisions reached (11.1%) and the rate of the absence of harmony about the proposed decisions reached (40.7%). The USA position was the reason for the state of the absence of harmony within the UN Security Council through the overusing of veto against 14 proposed decisions during the research period .

The research recommended the importance of hard work to develop the Sino-Palestinian relationships and enhance the partnership and corporation with the PRC and especially in its strategic project, Silk Road to ensure creating a state of Sino-Palestinian strategic partnership.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (خطة البحث والدراسات السابقة)

1.1 مقدمة

أدت انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي الى إعادة هيكلة النظام الدولي وظهرت مجموعة مهمة من الدول المؤثرة في النظام الدولي الحديث، وقد كان من أبرز هذه الدول دولة الصين التي تميزت بقدراتها الاقتصادية المتنامية والتي أصبحت الدولة الأكبر في العالم من حيث معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي فاقت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة القائدة للنظام الرأسمالي الحديث.

وقد صاحب هذه التحولات اختلافا في موازين القوى الدولية وزيادة حدة الصراع حول مناطق العالم المتنوعة استنادا الى مجموعة من المعايير أهمها البعد الجيوسياسي لهذه المناطق وإمكانية استغلالها من قبل القوى المختلفة ذات التأثير القوي في هذا النظام ، وفي هذا الإطار فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد الوطن العربي يحتل مكانة خاصة في ظل هذه الحالة من التنافس الدولي نظراً لموقعه الاستراتيجي وإمكاناته الاقتصادية مما يزيد من محاولات اختراقه خاصة من قبل الدول الخمس الكبرى التي تمتلك استراتيجيات تعكس مصالحها ومطالبها، وعليه فإن محاولات الاختراق من قبل هذه الدول ترتبط وبشكل وثيق بحجم علاقتها وتأثيرها على الدول العربية ودرجة تأثيرها بالأنظمة السياسية والمؤسساتية القائمة بها، وبالتالي فإن هذه العلاقات الناشئة تلعب دوراً مهماً في احتمالات التغيير في الاتجاهات العامة للقوى الكبرى تجاه القضايا العربية المتنوعة وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على حجم التفاعلات مع هذه الدول واهتماماتها (حجاج والسرحان، 2009).

وتعد القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا التي تستحوذ اهتمام الدول العربية وتشكل عاملاً مهماً ومؤثراً في علاقة الدول العربية بالدول الكبرى، إذ تلعب التوجهات السياسية العربية والمصالح المشتركة التي تربطها بالدول الكبرى المؤطرة للنظام الدولي الحديث دوراً مهماً في الضغط باتجاه تبني ودعم القرارات الشرعية المتعلقة بفلسطين سواء على الصعيد السياسي في المنظمات الأممية أم على الصعيد الاقتصادي والحقوقى المرتبط بالمؤسسات الدولية المتنوعة، لذا فإن هذا التشابك في حجم العلاقات والتأثير المتبادل الذي أفرزته المصالح الدولية المتنوعة قد انعكس بشكل مباشر على سياساتها الخارجية التي تجسدت وبشكل مباشر في سلوكها العام تجاه القضايا المتنوعة في المؤسسات الأممية وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي، حيث يعد السلوك التصويتي لأي دولة في مجلس الأمن الدولي مؤشراً على نوعية وطبيعة سياستها الخارجية وسلوكها على المستوى الدولي بشكل عام، حيث درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاث مؤشرات هي: الأحداث الدولية في إطار ما عرف باسم حركة تحليل الأحداث، والسلوك التصويتي، والسلوك الدبلوماسي (سليم، 1992)، حيث يقوم نظام التصويت في مجلس الأمن الدولي الذي يضم في عضويته خمسة عشر عضواً منهم خمسة دائمون وعشر دول يتم انتخابها من قبل الجمعية العامة بأغلبية الثلثين حسب التوزيع الجغرافي بصفة دورية لمدة سنتين، حسب ميثاق الأمم المتحدة بضرورة حصول القرار على تسعة أصوات من أصل خمسة عشر بشرط ألا تتم معارضته من أي من الدول دائمة العضوية من خلال حق النقض الفيتو، وعليه هل تكون بعض الدول أحياناً مضطرة لصياغة مشاريعها بطريقة تجنبها استخدام الفيتو بحقها، ومن الجدير بالذكر أنه تم إقرار حق النقض الفيتو في مؤتمر يالطا عام 1945 والذي تم اقتراحه من قبل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (القحواش، 2015).

وبنتبع التوجهات العامة لجمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد شهدت حالة من التطور والتغير ارتباطاً بمجموعة من العوامل على الصعيدين الفكري والاقتصادي لجمهورية والتي أثرت وبشكل مباشر في سياساتها الخارجية، حيث تمثلت أهم تلك المتغيرات حدوث حالة من التغير لتوجهات الحزب الشيوعي الحاكم المتمثلة في الانتقال من البعد الأيديولوجي إلى بعد المصالح القومية، والذي أصبح الركيزة الأساسية لتحديد السياسة الخارجية الصينية وذلك بالتوازي مع تنامي قوة الصين اقتصادياً، هذه التغيرات قد أثرت في سياسة الصين الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وبشكل مباشر وذلك بالتزامن مع صعود الرئيس الصيني (شي جين بينغ) سدة الحكم في الصين خلفاً للرئيس السابق (لهو جينتاو)، وإطلاقه

لعدة مبادرات لدفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالرغم من إطلاق الصين لمجموعة من المبادرات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلا أن توجهاتها الخارجية المرتبطة بمواقفها من هذه القضية تتأثر بمجموعة من المتغيرات سواء الداخلية المتمثلة ب (الظروف الاقتصادية، النظم الاجتماعية والسكانية، النظم الحاكمة، والأيدولوجية التي يعتنقها النظام) والعوامل الخارجية مثل (النظام الدولي السائد، النظم الإقليمية المحيطة، القضايا الحاضرة في السياسة الدولية كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل). التي تلعب الدور الحاسم في أحيان كثيرة في تشكيل السلوك التصويتي للدول في المنظمات الدولية (اليوسيفي، 2017).

وتهدف الدراسة الحالية للتعرف على أهم العوامل الداخلية أو الخارجية المؤثرة في سياسة الصين الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والتي تشكل عاملاً مؤثراً في السلوك التصويتي الصيني تجاه القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي سواء على الصعيد الداخلي المتمثل في جماعات الضغط المؤيدة للعلاقة مع إسرائيل ودور وسائل الإعلام وطبيعة نظام الحكم وغيرها، هذا بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في طبيعة النظام الدولي والتحالفات الدولية الخارجية والإقليمية وحجم النمو في العلاقات العربية الصينية وغيرها من العوامل التي تشكل الأرضية الأساسية لتشكيل السياسة الخارجية الصينية، حيث تعتبر دراسة سلوك الصين التصويتي تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي مهمة خلال هذه الفترة (1993-2018) من القضايا المهمة، إذ شهدت هذه الفترة مراحل مفصلية مرت بها القضية الفلسطينية، وشكلت بداية تغير للدور السياسي الصيني بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن في 13 أيلول/سبتمبر 1993 وإجراء مفاوضات سرية بين الجانبين في أوسلو برعاية الحكومة النرويجية أسفرت عن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن جانب آخر فإن التعرف على طبيعة النظام الحاكم للتصويت في مجلس الأمن الدولي والاعتبارات الحاكمة لهذه القضايا وانعكاساتها السياسية على العلاقات الفلسطينية الصينية تعتبر من الجوانب المهمة التي سيتم دراستها للوقوف على آفاق هذه العلاقات ارتباطاً بسلوك الصين التصويتي في مجلس الأمن الدولي.

2.1 مشكلة الدراسة

تتطلب الدراسة من إشكالية وهي ان الصين وهي قوة فاعلة في النظام الدولي واحد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن تتخذ موقفا إيجابيا تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الامن الدولي، وان لهذا الموقف دلالات وابعاد، لذلك سعت الدراسة الى تقديم تفسير لهذا الموقف من خلال طرحها للسؤال الرئيسي التالي:

ما هي دلالات وابعاد السلوك التصويتي الصيني في مجلس الامن تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة؟

ويتمفرع من التساؤل الرئيسي البحثي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي المحددات التي تحكم السياسة الخارجية للصين تجاه القضية الفلسطينية؟
- 2- ما هي المحددات التي تحكم السلوك التصويتي الصيني داخل مجلس الامن؟
- 3- ما مدى تأثير المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية على السلوك التصويتي الصيني؟
- 4- ما مدى تأثير العلاقات الصينية الإسرائيلية على الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية؟
- 5- ما هي درجة التوافق والاختلاف بين الأعضاء في مجلس الامن بشأن القرارات الصادرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية؟
- 6- ما هي ابعاد العلاقات العربية الصينية على طبيعة السلوك التصويتي الصيني في مجلس الامن؟
- 7- ما هي ابعاد العلاقات الصينية الإسرائيلية على طبيعة السلوك التصويتي الصيني في مجلس الامن؟

3.1 مبررات اختيار موضوع الدراسة

إن الاهتمام الدولي المتنامي بدور الصين الجديد في النظام الدولي والهاجس الأمريكي من معدلات النمو المتصاعدة التي حققتها الصين على المستوى الاقتصادي التي تجاوزت حاجز (6%) في نسبة فاقت معدل النمو الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز (3%) في أفضل أحواله (النجار، 2016)، هذا بالإضافة إلى وجود حالة من الاهتمام المتنامي بدراسة الصين وطموحها تجاه إعادة تقسيم النظام الدولي، والهاجس الأمريكي المتزايد من هذا الطموح ومدى تأثيره على الدور الأمريكي في النظام الدولي، كما ان الصين تعتبر احد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن ولها تأثير

على القرارات الصادرة تجاه حالة السلم والامن الدوليين، كما ان امتلاك الصين لعلاقات مميزة مع إسرائيل تعتبر من الدوافع الهامة لإجراء هذه الدراسة لمعرفة تأثير هذه العلاقة على موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية. هذا التوجه المرتبط بالمستويين المحلي والدولي نحو قضايا الاهتمام بدور الصين في مجال سياساتها الخارجية ودورها في مجلس الأمن باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين يعد الباعث الأول لاختيار موضوع الدراسة للوقوف على طبيعة ومستقبل الدور الصيني المأمول في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالإضافة إلى جملة من الاعتبارات الأخرى المتمثلة في التالي:

1- الرغبة الذاتية للباحث في محاولة لفهم مستقبل الصين السياسي ودورها في المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين على وجه التحديد.

2- تغير الموقف السياسي الراهن للولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي مع القضية الفلسطينية وتحول التوجه السياسي الأمريكي من إعطاء الأولوية لحل الصراع وفقاً لقرارات الأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام 1967 المستندة أساساً إلى فكرة حل الدولتين، إلى التعاطي مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إنسانية ودعم الحلول الجزئية لإقامة الدولة الفلسطينية على أجزاء بسيطة من هذه الأراضي، وهو ما ترجمه سلوك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ونيته طرح صفقة القرن التي تحمل مجموعة من الأبعاد السلبية على القضية الفلسطينية، هذا التحول في الموقف الأمريكي جعل القيادة السياسية الفلسطينية تنتهج مجموعة من الخيارات أهمها تدويل الصراع والبحث عن حاضنة جديدة تتسم في التوازن بعلاقاتها الخارجية للمساهمة في حل هذا الصراع وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وبالتالي فإن التركيز على القوى الكبرى المؤثرة دولياً ومن أهمها الصين باعتبارها فاعلاً سياسياً واقتصادياً هاماً يعتبر من التوجهات الصائبة لمواجهة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

3- إن دراسة السلوك التصويتي يشكل أداة مهمة لصانعي القرار الفلسطيني لفهم نمط التفاعل بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى وجه التحديد التفاعل الصيني مع الدول الأخرى، وبالتالي رسم معالم سياسة فلسطينية مبنية على نمط هذا التفاعل تجاه كل دولة من الدول المؤثرة استناداً إلى طبيعة مواقفها وسلوكها في مجلس الأمن الدولي.

4.1 أهمية الدراسة

1.4.1. الأهمية العلمية:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النوعية التي تحاول تشخيص واقع السلوك التصويتي الصيني في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية وذلك لمجموعة من الاعتبارات التي تشمل:

- 1- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث في تشخيص السلوك التصويتي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
- 2- تُلقي النقص في الأبحاث السابقة التي عملت على تشخيص السلوك التصويتي الصيني داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه مجموعة من القضايا الدولية، دون التطرق إلى طبيعة هذا السلوك في مجلس الأمن وربطه بالقضية الفلسطينية بشكل مباشر لتحليل أبعاده وفهم مضامينه السياسية ارتباطاً بالسياسة الخارجية الصينية.
- 3- إثراء المكتبة العربية والفلسطينية بموضوعات جديدة في غاية الأهمية حول السياسة الخارجية الصينية وانعكاسها على السلوك التصويتي للصين داخل مجلس الأمن الدولي وربط هذا السلوك بالقضية الفلسطينية باعتبارها أحد أهم القضايا المؤثرة في التحالفات السياسية العربية الدولية.
- 4- تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تشكل مرجعاً للباحثين والمهتمين وصناع القرار، حيث تقدم هذه الدراسة تشخيصاً دقيقاً لطبيعة العوامل المحددة والمؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الصينية مترجمة بسلوكها التصويتي داخل مجلس الأمن الدولي باعتبارها عضواً دائماً، وهو ما سيزيد من أهمية توجيه صناع القرار على المستوى السياسي الفلسطيني لإعادة صياغة توجهاتهم السياسية بآليات العمل على مستوى السياسة الخارجية لفلسطين على الصعيد الدولي من أجل استثمار طبيعة التوجهات الدولية وخصوصاً التوجه الصيني وتعزيزه لصالح القضايا الفلسطينية من خلال التركيز على العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية لهذه الدولة المهمة سواء على الصعيد العوامل الداخلية التي تقود التوجهات الخارجية لها أو على الصعيد العوامل الخارجية التي تؤثر في مواقفها من القضية الفلسطينية.

2.4.1. الأهمية العملية:

- 1- إن هذه الدراسة بما تحتويه من تحليل لدور الصين السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي تعتبر أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها لترجمة التوجه السياسي الفلسطيني وبشكل تطبيقي لتعزيز العلاقات السياسية الفلسطينية الصينية سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي لخدمة القضية

الفلسطينية في أكثر من اتجاه، إذ إن تناول هذه الدراسة للعوامل الداخلية الصينية التي تشكل في مجملها أداة ضاغطة لتوجيه السياسة الخارجية الصينية تعتبر من الجوانب المهمة التي تتيح لصناع القرار السياسي الفلسطيني الفرصة لفهم طبيعتها وبناء استراتيجيات تتعاطى مع هذه العوامل في محاولة للتأثير على السياسة الخارجية الصينية من الداخل، أي العمل من خلال مجموعة من الأدوات سواء من خلال منظمات المجتمع المدني أو السفارات والبعثات أو غيرها لمحاولة التفاعل الداخلي مع المجتمع الصيني من أجل الضغط لبلورة توجه سياسي صيني داعم وبشكل مباشر للقضايا الفلسطينية مستقبلاً، كما أن تناول هذه الدراسة لطبيعة السياسة الخارجية الصينية وسلوكها التصويتي داخل مجلس الأمن الدولي وتحليل التفاعل الصيني مع الدول المختلفة داخل المجموعة الدولية يمكن أن يشكل موقفاً لصناع السياسة الخارجية الفلسطينية لاستثماره في مجموعة من الجوانب المهمة التي تخدم القضية الفلسطينية، إذ يمكن للقيادة السياسية إما العمل على تعزيز التوجه السياسي الصيني الداعم للقضية الفلسطينية أو الضغط بالأدوات الدبلوماسية للتأثير في تعديل هذه السلوكيات لضمان توافقها التام مع القضية الفلسطينية والتأثير في علاقات الصين الخارجية في اتجاه آخر.

2- إن هذه الدراسة تسهم وبشكل مباشر في توجيه قادة حملات المقاطعة لإسرائيل من مؤسسات المجتمع المدني الى التركيز على اختراق المجتمع الصيني من الداخل، من خلال فهم طبيعية الفكر السياسي الصيني بالاستناد إلى المحددات الداخلية التي تلعب دورها مهماً ومؤثراً في صناعة السياسة الخارجية الصينية، وبالتالي التركيز على هذه المتغيرات للتأثير على الرأي العام الصيني من أجل الضغط على حكوماتهم لتعزيز التوجهات نحو المقاطعة لإسرائيل وسحب الاستثمارات والتأثير في إعادة صياغة العلاقات السياسية الصينية الإسرائيلية.

3- تعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً للقائمين بالعمل الدبلوماسي الفلسطيني في الصين وعلى وجه التحديد السفارة الفلسطينية العاملة في الصين، إذ يمكن الاستفادة من محتوياتها في تعزيز فهم العاملين بالأسس التاريخية للموروث الثقافي الصيني المؤثر في السياسة الخارجية للدولة، ومن جانب آخر يمكن الاستفادة منها في فهم طبيعة التحركات الصينية الدولية ومحركاتها، الأمر الذي يمكن هؤلاء العاملين من وضع مجموعة من الاسقاطات المستقبلية الاستباقية لفهم الدور المستقبلي المنشود لجمهورية الصين الشعبية على مستوى النظام الدولي الحديث.

5.1 أهداف الدراسة

- 1- التعرف على أهم المبادئ والمحددات التي تشكل أساساً مهماً لتشكيل السياسة الخارجية الصينية فيما يتعلق بالتعاطي مع القضايا الخارجية والدولية.
- 2- التعرف على مفهوم السلوك التصويتي وديناميكية العمل المتعلقة به في مجلس الأمن الدولي.
- 3- تحديد أهم العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي للصين داخل مجلس الأمن الدولي.
- 4- التعرف على طبيعة النمط التصويتي للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القضية الفلسطينية.
- 5- التعرف على مستوى التقارب التصويتي بين جمهورية الصين الشعبية والدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.
- 6- التعرف على درجة الاختلاف والتوافق بين الدول حول القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية.
- 7- التعرف على أثر تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على سلوكها التصويتي في مجلس الأمن الدولي.
- 8- إبراز دور العلاقات الصينية العربية في التأثير على سلوكها التصويتي المرتبط بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي.
- 9- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تشكل أساساً لبناء التوجهات السياسية الفلسطينية المستقبلية في التعاطي مع الدور المتصاعد للصين.

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة بين المحددات الداخلية للسياسة الصينية وطبيعة الاتجاهات التصويتية الخاصة بها داخل مجلس الامن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يعتبر النمط التصويتي العام لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن الدولي نمطاً إيجابياً فيما يتعلق بدعم القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

هناك دلالة واضحة بين موقف الصين من القضية الفلسطينية وسلوكها التصويتي في مجلس الأمن.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

هناك أثر سلبي لتطور العلاقات الإسرائيلية الصينية على سلوك الصين التصويتي تجاه الفلسطينية في مجلس الأمن.

7.1 حدود الدراسة

أولاً: الحد الزمني: اقتصرت الدراسة على دراسة وتحليل السلوك التصويتي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي خلال الفترة 1993-2018.

ثانياً: الحد المكاني: يتمثل الحد المكاني للدراسة بدولة فلسطين ضمن الحدود الجغرافية التاريخية لفلسطين، واجتماعات مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة.

ثالثاً: الحد الموضوعي: السلوك التصويتي والمواقف الصينية في مجلس الأمن 1993-2018 وما هو محددات وركائز طبيعة العلاقات الفلسطينية الصينية حالياً ومستقبلاً.

8.1 منهجية الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من المناهج التكاملية التي تشكل في مجملها أساساً لتنفيذ الدراسة البحثية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بصفته منهجاً رئيسياً مع الاستعانة بالمنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، وذلك على النحو التالي:

1.8.1. المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم هذا المنهج بتحديد الخصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وجمع البيانات والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات، وستعتمد الدراسة على أدوات المنهج الوصفي التحليلي الكمية والكيفية، إذ سيتم الاعتماد على الأدوات الكمية في حساب اقتراب السلوك التصويتي للدولة، الذي يمكن ان يتخذ موقفاً من ثلاث مواقف وهي:

- 1- أن تصوت باتجاه واحد سواء بالتأييد أو الرفض أو الامتناع وهذا هو الاتفاق الكامل.
- 2- أن تصوت إحداهما بالتأييد أو المعارضة بينما تمتنع الأخرى عن التصويت وهنا نكون بصدد اتفاق جزئي.
- 3- أن تصوت الدولتان في اتجاهين متعارضين تماماً وهذا ما يسمى الاختلاف الكامل.

ويتم حساب هذا المقياس في الدراسة الحالية على النحو التالي:

$$\frac{\text{عدد مرات الاتفاق الكامل} + 2/1 \text{ عدد مرات الاتفاق الجزئي} \times 100}{\text{عدد مرات التصويت (ما عدا الغياب)}}$$

أما الأسلوب الكيفي فسيتم استخدامه لتفسير دلالات السلوك التصويتي الصيني في مجلس الأمن بالنظر إلى خصوصية الموضوع، "حيث تهتم المناهج الكيفية بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين" (عبد الجواد، 2002، ص 87).

2.8.1. المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يمكن الاستعانة به لرصد أهم المحطات التاريخية في مسار تطور السياسة الخارجية الصينية من أجل فهم وتحليل طبيعة هذه التطورات، إذ إن تحليل السلوك التصويتي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي كانعكاس لسياساتها الخارجية يتطلب فهم المسار التاريخي المؤثر في هذا التوجه، وعليه فإن هذه الدراسة ستستخدم هذا المنهج في بيان دور العوامل التاريخية في سياسة الصين الخارجية وانعكاسها على النمط التصويتي لها داخل مجلس الأمن الدولي.

3.8.1. منهج تحليل النظم:

ويعتمد على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، وهو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأخرى)، حيث يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظاماً للسلوك تحتوي على مجموعة من المدخلات والمخرجات القائمة فيما بينها على مجموعة من العمليات (سكر، 2014)، وقد استخدمت الدراسة الحالية منهج تحليل النظم باعتبار أن النظام السياسي في الصين عبارة عن وحدة متكاملة

من الأجهزة، إلى جانب عوامل التأثير الداخلية والخارجية التي تفرض على الصين انتهاج سياسة معينة داخل مجلس الأمن الدولي من خلال سلوكها التصويتي، وهو ما ظهر في توظيف هذا المنهج العلمي في الفصول التي تناولت الانعكاسات السياسية للسياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية بشكل خاص، كما استعانت الدراسة بمنهج صنع القرار يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ إنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة أو صناع القرار. ويعتمد هذا المنهج على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الخارجية تتمثل في البيئة الخارجية بكل أبعادها وضغوطها ومؤثراتها (محمد، 2016) وقد أسقطت الدراسة الحالية منهج صنع القرار في السياسة الخارجية في مختلف الفصول، حيث تم استخدام هذا المنهج العلمي في البحث لتفسير آليات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية، مع توضيح البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالصين والتي تحدد مدى التغيير في سياستها الخارجية ومقومات تلك السياسة.

أما فيما يتعلق بمنهجية جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات من خلال المسح المكتبي للأدبيات المنشورة المتوفرة حول الموضوع البحثي، حيث شملت أهم هذه المصادر سجلات مجلس الأمن ومحاضر الجلسات الموثقة والمودعة في مكتبة الأمم المتحدة وموقعها الإلكتروني، إذ إنها تحتوي على بيانات تفصيلية متعلقة بنتائج التصويت في مجلس الأمن لذا يمكننا أن نعتمد عليها مصدراً للبيانات التي يقوم من خلالها الباحث بتحليل السلوك التصويتي للصين تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن التي هي محل الدراسة، هذا بالإضافة إلى الكتب والدوريات والدراسات والتقارير الرسمية والتصريحات الصادرة عن المسؤولين الخاصة بالموضوع البحثي.

9.1 الدراسات السابقة

1.9.1. الدراسات المحلية:

1- دراسة شحادة (2017) بعنوان "السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي نموذجاً 1991-2015".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح البعد الثقافي في حقل العلاقات الدولية والتعرف على البعد الثقافي في السياسة الخارجية الصينية والوقوف على الدور الثقافي للصين في النظام الدولي الراهن، والتعرف على أثر سياسة الصين الخارجية في مدى استقرارها.

وحيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على دراسة الأدبيات والكتب المتعلقة بالموضوع من خلال عرضها وتحليلها.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن ما ميز نهضة الصين هي طبيعتها السلمية التي تتمتع بثبات ووحدة محلية دون اللجوء لحروب مع الدول الأخرى، والبعد الثقافي محرك أساسياً للسياسة الخارجية الصينية ويساعد على تعزيز دورها في الخارج وصعودها السلمي، وتبنت الصين استراتيجية جديدة للتنمية الثقافية وذلك للنهضة ثقافية شاملة عبر إصلاح النظام الثقافي في جميع جوانبه والعمل على توسيع دائرة التبادل الثقافي توجد حالة من التنافس بين أمريكا والصين بحيث تحتل الصين مركز الصدارة في أجندة الاهتمامات الأمريكية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبعد الثقافي بجعله مساقاً دراسياً لدراسة العلاقات الدولية والعمل على الاستفادة من النموذج الصيني كتجربة رائدة وتشجيع الأدب والأدباء ونشر الكتب والبحوث العلمية والأدبية والتاريخية وتخفيض تكاليف الطبع والنشر والتوزيع.

2- دراسة نصار (2016) بعنوان "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-2015".

حيث هدفت الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، والتعرف أهم محددات هذه السياسة تجاه إسرائيل، كما وهدفت أيضاً إلى الكشف عن انعكاسات اتفاق أوسلو على سياسة الصين الخارجية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، وأخيراً فقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استشراف مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة.

وقد استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج العلمية لدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، حيث تمثلت هذه المناهج في المنهج الوصفي التحليلي لوصف الوضع القائم للسياسة الخارجية الصينية وتحديد أهم الأبعاد والعوامل المؤثرة فيها، كما واستعانت الدراسة بالمنهج التاريخي لرصد تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وتوصيف طبيعة هذا التطور عبر المراحل الزمنية المتنوعة مع إجراء الربط لهذا التطور بالوقائع المختلفة لاستنباط طبيعة التوجهات الكامنة في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل، كما واستعانت الدراسة أيضاً بمنهج صنع القرار الذي يركز وبشكل رئيسي على دراسة كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية

للدولة والعوامل المؤثرة فيه، وأخيراً فقد استعانت الدراسة أيضاً بمنهج تحليل النظم باعتبار أن النظام السياسي الصيني هو وحدة متكاملة من الأجهزة التي تتفاعل فيما بينها بحيث تشكل في النهاية السلوك السياسي للدولة الذي يتم تمثيله في إطار سياساتها الخارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في سعي الصين من خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتكييف سياساتها الخارجية بما يتوافق مع السياسات الدولية إلى تبوء مركز قوة مؤثر من خلال سعيها للحصول على موطئ قدم لها في المناطق المؤثرة في العالم وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط وقضيته المركزية وهي القضية الفلسطينية، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى سعي الصين لتحقيق مصالحها العليا من خلال اتباعها لعلاقات متزنة من جمع الدول والأطراف وهو ما ترتب عليه تطوير علاقاتها مع إسرائيل وبالتالي فإن هذه العلاقة مبنية على مبدأ المصالح المتبادلة، هذا التطور في العلاقات هدفة الرئيسي الحصول على التكنولوجيا المتطورة في المجالات العسكرية والصناعية والزراعية، حيث ترى الصين في إسرائيل مورداً مهماً ومركزياً للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة، وأخيراً فقد أظهرت النتائج بأن الصين تنظر ببالغ الأهمية والحذر في علاقاتها مع الدول العربية خلال ممارسة سياساتها الخارجية تجاه إسرائيل، حيث تعتبر علاقاتها الاقتصادية والسياسية والتجارية مع الدول العربية أحد أهم المحددات المهمة في رسم سياساتها الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق باستيراد النفط العربي واحتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية.

3- دراسة الحسيني (2015) بعنوان: "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة".

هدفت الدراسة الحالية إلى إظهار محددات السياسة الخارجية الصينية والأسس الرئيسية التي تشكل الفكر السياسي الصيني، كما هدفت أيضاً إلى التركيز على سياسة الصين الخارجية خصوصاً فيما يتعلق بالأزمة السورية الراهنة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة سياسة الصين الخارجية إيضاح الأساس التاريخي الفكري للسياسة الخارجية الصينية، حيث اعتمدت على المصادر الثانوية في جمع البيانات المتمثلة بالمسح للأدبيات المنشورة التي شملت الكتب والمجلات والمقالات والتقارير وغيرها من المصادر ذات العلاقة بالموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في أن السياسة الخارجية الصينية ترتكز على مجموعة من المحددات، حيث تلعب الاعتبارات الأيدولوجية وتحقيق المصالح دوراً رئيسياً في تحديدها، حيث توصف السياسة الخارجية الصينية عموماً بالبراغماتية، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة وثيقة تربط بين سياسة الصين الخارجية وبين فكرها السياسي القائم على أساس رؤيتها لمكانتها وإيمانها بعقيدها واستفادتها من تجربتها التاريخية، بالإضافة إلى ذلك باتت الصين تتعامل وفق سياسة خارجية تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الاقطاب المؤثرة في المنظومة الكونية، وقد أظهرت النتائج أن العقيدة الكونفوشوسية تشكل مرتكزا رئيسياً للفكر الصيني ومحدد مهم للهوية الصينية، وتقوم السياسة الخارجية الصينية على أساس عدد من مبادئ تلك العقيدة. فساهم اعتزاز الصينيين بهويتهم، ونظرتهم باستعلاء إلى الآخرين، على أساس أن الصين هي مركز الأرض بينما باقي شعوب الأرض برابرة حسب المبادئ الكونفوشية، معززين تلك الفكرة بالعامل السكاني الكبير الذي تمتلكه الصين، في إبراز تمايز الشخصية الصينية، وأخيراً فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تناقض في موقف الصين من الأزمة السورية مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن موقف الصين من هذه الأزمة تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ووصل حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة، حيث أشارت الدراسة إلى أن تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، أحدث تطوراً جديداً على تلك المعادلة، خصوصاً في ظل تصاعد أزمات المنطقة حداً وصل إلى نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات.

4- دراسة القبط (2013) بعنوان "السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية 1993-2013".

حيث هدفت الدراسة للكشف عن أهم المحددات الخاصة بالسياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى رصد وتحليل وتفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية والتعرف على الموقف الرسمي الصيني من عملية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، كما وهدفت أيضاً إلى تحديد طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة المذكورة، وأخيراً فقد هدفت الدراسة إلى توضيح توجهات السياسة الخارجية الصينية من عملية التسوية وتوجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس للأمم المتحدة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي لرصد تطور السياسة الخارجية الصينية وتداعياتها على القضية الفلسطينية، كما استخدم الباحث منهج اتخاذ القرار (نموذج ريتشارد سنيدر)، الخاص

بدراسة عوامل التأثير على القرار السياسي للدولة في السياسة الخارجية، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال إجراء مسح شامل للأدبيات المكتبية المتمثلة في الكتب والوثائق والدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية المرتبطة بالموضوع البحثي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في إيلاء الصين أهمية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط، إذ إن القيادة الصينية تنظر إلى الشرق الأوسط كحلقة رئيسية من حلقات تطويق الصين في سياساتها الخارجية لأهميتها الجغرافية، إضافة إلى اعتبارها جزءاً أساسياً من المنطقة الوسطية التي تحرص الصين على النشاط فيها أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً من أجل إبعاد شبح القوى العظمى عنها، كما أظهرت نتائج الدراسة تميز السياسة الخارجية الصينية باتخاذ مواقف دعم وتأييد لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة وإدانة شديدة للسياسات والممارسات الإسرائيلية من جهة أخرى، وأخيراً فقد أشارت النتائج إلى وجود مجموعة من الاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الصينية التي تتمثل أهمها في المقنضيات التنموية الاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعتبارات موازين القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تظافر الجهود من أجل تعزيز العلاقات الفلسطينية الصينية حتى تكون الصين عوناً للفلسطينيين في انتزاع حقوقهم المشروعة، كما أوصت أيضاً بضرورة العمل على تكوين حلف فلسطيني عربي صيني من أجل الضغط على المجتمع الدولي لتحقيق السلام العادل بما يضمن استرجاع الحقوق وإقامة الدولة الفلسطينية.

2.9.1. الدراسات العربية:

1- دراسة زرقة وزوابلية (2018) بعنوان: "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا ما بين فترة 2000-2017".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقات الصينية الأفريقية بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية والحيواقتصادية للقارة الأفريقية، كما وهدفت أيضاً إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه هذه العلاقات وسبل تطويرها.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المحددات الخاصة بالسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، كما واستعانت بالمنهج التاريخي للتعرف على التطور التاريخي للعلاقات الصينية الأفريقية ورصد وتحديد أهم المسارات والمحطات التاريخية المؤثرة في طبيعة هذه العلاقات، وأخيراً فقد استعانت الدراسة بالمنهج المقارن لغايات إجراء مقارنة موضوعية لعلاقات الدول الكبرى الأخرى مع القارة الأفريقية، مع الاعتماد على استخدام أساليب التحليل الإحصائي لرصد أثر التطور الاقتصادي الصيني في رسم مسار هذه العلاقات باستخدام الجداول والأرقام الإحصائية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الصينية في أفريقيا.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في أن التنافس الدولي على تعزيز العلاقات مع أفريقيا نابع من تمتعها بكمية هائلة من الموارد والثروات الطبيعية التي جعلها محل اهتمام تلك الدول، كما وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات المالية الصينية المقدمة لأفريقيا والمشاريع الصينية التنموية التي تقوم بها الصين شكلت عاملاً إيجابياً ومهماً ساهم في التطور الاقتصادي لأفريقيا، وأخيراً فقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن الاعتبارات الثقافية والأيدولوجية لم تعد هي التي تتحكم في مسار العلاقات الصينية الأفريقية وذلك لطبيعة التغيرات التي طرأت على المعايير والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية، والتي تمثلت أهمها في استخدام الصين لاستراتيجية القوة الناعمة في سياساتها الخارجية عبر تعزيز التبادل التجاري والثقافي وهو اتجاه مغاير لطبيعة توجهات القوى الغربية التي تستخدم القوة والتهديد في تعزيز العلاقات الخارجية.

وقد أوصت الدراسة الدول الأفريقية بالاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تميماتها الاقتصادية من خلال الانضمام للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين عام 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلاً مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي.

2- دراسة شرعان (2017) بعنوان "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المرتكزات والأهداف والمحددات الخاصة بالسياسة الخارجية الصينية، هذا بالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير عملية تناوب القيادات الصينية المختلفة على طبيعة السياسة الخارجية الصينية، كما وهدفت أيضاً إلى تحديد كيفية إدراك مجالات الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقراءة ووصف عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتنامية وانعكاسها على سياسة الصين الخارجية، كما وتم الاستعانة بالمنهج

التاريخي للإشارة إلى فترات معينة في التاريخ الصيني وعلاقتها بالقوى الإقليمية المختلفة، وأخيراً فقد اعتمدت الدراسة في أجزاء منها على منهج تحليل النظم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تفسير الظواهر في حقل العلاقات الدولية وذلك انطلاقاً من الحاجة لهذا المنهج في تحديد مدخلات السياسة الخارجية الصينية ومخرجاتها وخصوصاً بعد الحرب الباردة وتحليل النظام الدولي وكشف التفاعلات الدولية لقراءة التحول المستقبلي في بنية النظام الدولي، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات من خلال إجراء المسح المكتبي للأدبيات المنشورة حول الموضوع البحثي المتمثلة في الكتب والدوريات والدراسات والمقالات المنشورة والتقارير الرسمية وغيرها من المنشورات لاستقاء البيانات البحثية وتحليلها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثل أهمها في وجود استمرارية للسياسة الخارجية الصينية وفق أهدافها وتوجهاتها المرسومة خصوصاً بعد فترة ما بعد الحرب الباردة رغم كونها من الأنظمة المغلقة، وهذا ما تجلّى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار ووحدة الأراضي والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة كأهداف رئيسية للسياسة الخارجية الصينية، كما وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن التغير الحادث في السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة يمكن تصنيفه بأنه تغير تكيفي، حيث بقيت السياسة الخارجية الصينية محافظة على نفس الأهداف والوسائل والأدوات لتنفيذها، وأخيراً فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح للبيئة الداخلية الصينية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية وبنية مؤسساتها السياسية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية.

وقد أوصت الدراسة بدعوة الباحثين إلى التوسع في دراسة وتحليل السياسة الخارجية الصينية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط نظراً لمحدودية الموارد البحثية التي تتناول السياسة الخارجية الصينية خصوصاً بعد مرحلة الربيع العربي.

3- دراسة أبو عمشة (2015) بعنوان: "التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس دائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن 1979-2013".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مواقف الدول الخمس دائمة العضوية في مجال الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خلال الفترة، 2013 - 1979، وذلك لتحديد مدى توافق مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القضية الفلسطينية كان منسجماً مع أهداف الأمم المتحدة ذاتها ومبادئها ومكانتها على المستوى الدولي مع التركيز على السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأميركية تجاه القضايا الفلسطينية المتنوعة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القضية الفلسطينية وذلك من خلال مراجعة وتحليل سجلات التصويت لهذه الدول في مجلس الأمن الدولي على مدى الحقبة الزمنية التي تناولتها الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات وذلك بالاعتماد على المسح المكتبي للأدبيات المنشورة المتعلقة بالعمل البحثي وخصوصاً سجلات التصويت في مجلس الأمن بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات والتقارير الرسمية المتعلقة بآليات العمل والسلوك التصويتي الدولي داخل مجلس الأمن.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في أن النسبة الأقل من معدلات التصويت لصالح القضية الفلسطينية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف إظهار الدعم المطلق لإسرائيل في هذا المنبر الدولي المهم، كما وأشارت النتائج أيضاً إلى أن عدد القرارات ومشاريع القرارات التي قدمت إلى مجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية قد بلغت خلال فترة الدراسة 73 قراراً وقد أيدتها الدول دائمة العضوية في أغلب الأحيان باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً فقد أظهرت نتائج الدراسة أن صيغ القرارات في مجلس الأمن ما بعد الحرب الباردة قد بدأت تحمل نوعاً من التوازن بين إسرائيل أو العرب أو الفلسطينيين إلا أن صيغة إدانتها لإسرائيل مخففة، إضافة إلى عدم ارتباط تلك القرارات بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو بأي فصل من فصول الميثاق وتركها دون مرجعية محددة أو أية إجراءات أو تدابير دولية ومن دون أي سقف زمني محدد من شأنه أن يسمح بتنفيذ ما احتوته تلك القرارات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل فلسطينياً وعربياً على حشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي وذلك كخطوة مهمة في إطار تدويل النزاعات للمساهمة في إيجاد حل عادل لها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، كما أوصت أيضاً بضرورة العمل على إكمال انضمام فلسطين إلى جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العدل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الوكالات المتخصصة.

4- دراسة حجاج، السرحان (2009) بعنوان "السلوك التصويتي بين المجموعة العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة 1990-2007".

هدفت الدراسة للتعرف على توجهات السياسة الخارجية للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، الصين) تجاه المنطقة العربية والتعرف إلى المبادئ التي استندت إليها كل دولة في سياساتها الخارجية والأهداف والمصالح التي سعت لتحقيقها وهدفت أيضاً للكشف عن التقارب التصويتي لكل من المجموعة العربية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي حيث استخدم أسلوبان ضمن هذا المنهج هما مقياس الانسجام لغرض حساب مدى التصويت في اتجاه واحد، ومقياس الاتفاق لحساب درجة التقارب التصويتي بين دولتين، وتم أيضاً استخدام منهج النظام الدولي لتحليل العلاقات الدولية حيث تم إخضاع 86 قرار شملت مختلف فئات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقياس خلال فترة الدراسة (1990-2007).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدول العربية لم تحقق تقارباً تصويتياً مع أي من الدول الكبرى يحقق المستوى المطلوب وأنه ليست كل الدول الكبرى على الدرجة نفسها من التقارب التصويتي مع المجموعة العربية حيث وجد أن هناك دولاً أكثر توافقاً (الصين وفرنسا وروسيا) ودولاً أقل توافقاً (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) كما أن الدول العربية ليست كلها على الدرجة نفسها من التقارب مع الدول الكبرى.

كما أوصت الدراسة بالعمل على استحداث إطار مؤسسي للمندوبين الدائمين للدول العربية في الأمم المتحدة تشرف عليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والعمل على وجود استراتيجية عربية واضحة المعالم ومحددة الأهداف لمختلف مفاهيم الأمن والتعاون لتماسك النظام الإقليمي العربي.

3.9.1. الدراسات الأجنبية:

1- Pintér (2017) Study about "China in the Mena Region".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التوجهات والعلاقات الصينية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سواء من الناحية الاقتصادية أو الجيوبوليتيكية، مع التركيز على العوامل المؤثرة في اهتمام الصين بهذه المنطقة في جوانبها المتعددة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية في مقارنة الدراسات والكتابات التي أجريت حول دور الصين في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتمدت الدراسة على إجراء مسح للأدب المكتبي المتعلق بالموضوع البحثي الذي شمل الكتب والمجلات والمقالات والدوريات والتقارير المنشورة وغيرها لتكوين اتجاه فكري حول الموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في اتجاه الصين نحو التوسع في تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يكمن الدافع الأساسي لتواجد الصين واهتمامها بهذه المنطقة هو تحقيق استثمارات مربحة على الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم من أن التركيز الصيني الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الجوانب الاقتصادية إلا إن وجودها في مجال حفظ السلام ومكافحة الإرهاب قابل للتطور مستقبلاً، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى اهتمام الصين بمبادرة طريق واحد (OBOR) أو ما يعرف بطريق الحرير الحديثة حيث تهدف الصين من وراء ذلك إلى توسيع نفوذها في منطقة آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وأخيراً فقد أظهرت النتائج سعي الصين لنشر الثقافة واللغة والتبادل الحضاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك مع تزايد حجم المصالح الصينية مع هذه المنطقة كنتيجة للانفتاح الصيني مع المنطقة العربية على وجه التحديد.

2- Burton, (2016) Study about "How do Palestinians perceive China's rise".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نظرة القيادة السياسية الفلسطينية إلى الصين بصفقتها قوة عالمية متنامية، هذا بالإضافة إلى تشخيص علاقة القيادة السياسية الفلسطينية بالصين، كما هدفت أيضاً إلى إظهار مدى تأثير الصين كقوة عظمى متنامية على القضايا الدولية خارج منطقتها وأهمها النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة نظرة القيادة السياسية الفلسطينية إلى دور الصين ومدى تأثيرها في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات المتمثلة في إجراء مسح للأدب المكتبي المتعلق بالموضوع البحثي، حيث شملت هذه المصادر على الكتب والدراسات والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المختلفة للأغراض البحثية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت وجود علاقات قوية تربط القيادة السياسية الفلسطينية بجمهورية الصين منذ السبعينات، حيث أشارت الدراسة إلى وجود حالة من التقارب السياسي والأيدولوجي تجمع القيادة الفلسطينية بالصين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود عدة عوامل ساهمت في تراجع الروابط الفلسطينية الصينية منذ السبعينات حيث تمثلت أهم هذه العوامل في تحديد الأولويات الصينية للتنمية الاقتصادية والبحث عن شركاء مثل إسرائيل لدعمها، وعلى الرغم من التراجع في حجم الروابط الفلسطينية الصينية بقيت الصين ملتزمة بعملية السلام التي أقرها اتفاق أوسلو المدعوم دولياً حتى بعد أن توقفت فعلياً، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن القيادة السياسية الفلسطينية قد انتهجت نهجاً دولياً من شقين يعتمد الشق الأول فيه على استراتيجية "التدويل" من أعلى إلى أسفل من جانب القيادة للحصول على اعتراف الدولة، أما الشق الثاني فهو محاولة من القاعدة إلى الأعلى من جانب حركة المقاطعة التي قادها المجتمع المدني الفلسطيني والتي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات وذلك من خلال بناء حملات من المؤيدين للحقوق الفلسطينية في البلدان الأخرى للضغط على حكوماتهم لمحاسبة إسرائيل لبناء التضامن مع المجتمعات المدنية، إذ إن كلا النهجين يهدف إلى ممارسة الضغط على الحكومات الأخرى للعمل ضد الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات القانون الدولي، إلا أنه وحتى اللحظة لم يكن لهذه الاستراتيجية تأثير كبير على الصين، وأخيراً فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصين لن تكون لاعباً مهماً في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي فإنها تحظى باهتمام محدود من صانعي السياسة الفلسطينيين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر مفهوم التنمية المستدامة بين الأفراد وجعل استراتيجيات التنمية المستدامة أقرب للناس في أشكال يمكنهم فهمها بسهولة وتمكنهم من استخدامها لتغيير سلوكهم إلى سلوك أكثر دعماً لقضايا التنمية المستدامة، كما أوصت الدراسة بضرورة إشراك أصحاب المصلحة كافة في مناقشة قضايا الربط بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من خلال تعزيز التوجهات إلى تنفيذ ورش عمل ومؤتمرات متخصصة لمناقشة هذه القضايا.

3- Kim & Mohaise (2016) Study about "China's Foreign Policy Towards the Middle East: Trends and Challenges".

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار القضايا الرئيسية التي تلعب الدور المهم في تشكيل السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، حيث ركزت هذه الدراسة على المصالح العسكرية الصينية في المنطقة والدوافع الرئيسية ورائها، بالإضافة إلى قضايا الحرب على الإرهاب، كما هدفت الدراسة

إلى إظهار دور القضية الفلسطينية كمحور مهم مؤثر في تشكيل السياسة الخارجية للصين في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً فقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار البعد الاقتصادي كأساس مهم لعلاقة الصين بالشرق الأوسط لاعتبارات التنمية الصينية خصوصاً فيما يتعلق باستيراد الطاقة والتبادل التجاري.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية في مقارنة الدراسات والكتابات التي أجريت حول دور الصين في منطقة الشرق الأوسط، والاعتماد على التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية والدولية والتي تشمل مؤشرات متنوعة خاصة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية بينهما وغيرها والتي استخدمت كأساس لتحديد مؤشرات مستقبل علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط، كما اعتمدت الدراسة على الأدبيات المنشورة وآراء الكتاب في محاولة لاستخلاص مستقبل علاقة الصين بالمنطقة العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط شهدت تحولاً من السياسة الخارجية المتميزة الأيديولوجية إلى سياسة خارجية أكثر واقعية تضع المصالح الوطنية الصينية في صميمها، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الصين ستواصل متابعة مصالحها الاقتصادية في المنطقة دون تدخل عسكري مباشر، في مقابل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر سوقاً مهماً للسلاح الصيني بغض النظر عن طبيعة استخدام هذه الأسلحة، إذ إن قضايا حقوق الإنسان في المنطقة تنظر إليها الصين كشأن داخلي لهذه الحكومات، كما وخلصت النتائج إلى إن الصين قد تقرض وجودها العسكري في المنطقة لحماية طريق الحرير الجديد المستقبلي الذي يربط آسيا وأوروبا وذلك حفاظاً على المصالح الاقتصادية للصين في المنطقة، وأخيراً فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأييد صيني للحقوق الفلسطينية من خلال حل الدولتين، حيث اعترفت الصين بدولة فلسطين في عام 1988، إلا أنها على الرغم من الدعم للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية فإن علاقاتها مع إسرائيل تعتبر أكثر قوة، حيث تشكل المصالح التكنولوجية والعسكرية أساساً مهماً لهذه العلاقة، إذ تعتبر إسرائيل المورد الثاني للأسلحة إلى الصين بعد روسيا.

4- Shichor (2006) Study about "China's Voting Behavior in the UN Security Council".

هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك التصويتي الصيني في مجلس الأمن تجاه القضايا الدولية المتنوعة والتطور التاريخي لعضوية الصين الدائمة في مجلس الأمن الدولي، هذا بالإضافة إلى

إظهار الآلية التي تم من خلالها إقرار حق النقد الفيتو للدول دائمة العضوية والقرارات التي قامت الصين باستخدام هذا الحق فيها داخل مجلس الأمن الدولي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة السلوك التصويتي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي في القضايا الدولية المطروحة، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات وخصوصاً التقارير الخاصة بسجلات التصويت في مجلس الأمن الدولي والتي تظهر السلوك التصويتي للصين عبر المراحل التاريخية المختلفة وأهم المحطات التي استخدمت فيها الصين حق النقد الفيتو ضد القرارات في مجلس الأمن الدولي، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على الأدبيات المنشورة المتعلقة بالموضوع البحثي التي شملت الكتب والدراسات والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المختلفة للأغراض البحثية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن الصين قد وافقت في أوائل الخمسينات وقبل انضمامها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي على آلية استخدام حق النقد الفيتو، حيث إن هذه الموافقة جاءت وفقاً لرؤية الصين بأن هذا الحق يشكل الأساس السياسي لميثاق الأمم المتحدة ويشكل أساساً مهماً للشرعية الدولية لحماية السلام العالمي، حيث يشير الصينيون إلى أن مبدأ الاشتراط من خلال هذا الحق يمنع القرارات أحادية الجانب فيما يتعلق باستخدام القوة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه ومنذ انضمام الصين كعضو دائم في مجلس الأمن فإنها قد استخدمت حق النقد الفيتو مرتين فقط كان الأول عام 1972 في إطار القرار المتعلق بقبول بنجلادش كعضو جديد في الأمم المتحدة والثاني عام 1999 في القرار المتعلق بتمديد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وأخيراً فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصين ترفض مشاريع القرارات التي من شأنها أن تؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تسهم في تقويض سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، حيث يفضل الصينيون تسوية النزاعات من قبل الأطراف المعنية، أو كخيار أخير، من قبل المنظمات المحلية والإقليمية، دون تدخل خارجي، بما في ذلك تدخل الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية.

4.9.1. التعقيب العام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتوفرة حول موضوع الدراسة، يمكننا أن نستنتج أن معظم الدراسات السابقة قد تناولت الأطر النظرية الخاصة بمفاهيم السياسة الخارجية وأدواتها المتنوعة وطرق صناعتها، وقد عملت هذه الدراسات على ربط السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية

داخل مجلس الأمن بطبيعة سياساتها الخارجية والمحددات والعوامل المؤثرة بها والتي تنعكس وبشكل مباشر على طبيعة هذه التوجهات، وعليه ومن خلال ما سبق يتضح لنا ما يلي:

- 1- معظم الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح أهمية ودور الصين بصفقتها قوة اقتصادية متعاطمة على طبيعة النظام الدولي الحديث سواء على مستوى منطقة الشرق الأوسط أو على المستوى الدولي.
- 2- معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتحليل البيانات.
- 3- معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال المسح المكتبي للأدبيات البحثية.

5.9.1. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فقد خرج الباحث بمجموعة من الفوائد التوجيهية التي شكلت أساساً للتوجه نحو الدراسة الحالية والتي يمكن إيجازها كما يلي:

- 1- التعرف على أحدث التوجهات والأساليب العلمية والبحثية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.
- 2- المساهمة في تكوين الأساس العلمي والنظري لبناء المكون الأساسي لمنهجية العمل في الدراسة الحالية.
- 3- التعرف على مختلف المنهجيات التي تناولت موضوع البحث والاسس العلمية التي استندت إليها هذه المنهجيات في تطبيق التقنيات البحثية المختلفة.
- 4- التعرف على الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.
- 5- المساعدة في توجيه الدراسة الحالية نحو اعتماد الأدوات المتنوعة في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة الحالية.
- 6- التعرف على الأساليب والمنهجيات المتعلقة بتحليل الموضوع البحثي والتي استخدمتها الدراسات السابقة.

6.9.1. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

- 1- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة التي تسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلتها المفترضة.

2- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حيث إن معظم الدراسات السابقة قد هدفت إلى إظهار طبيعة السياسة الخارجية الصينية والدوافع الرئيسية التي تشكل هذه السياسة، إلا أن الدراسة الحالية قد اهتمت في السلوك التصويتي الصيني في مجلس الأمن الدولي تجاه القضية الفلسطينية كترجمة لسياساتها الخارجية المتعلقة بفلسطين على وجه التحديد.

3- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفرضيات التي بنيت عليها.

4- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة الدراسة التي تبحث في تحليلها حيث اختارت البيئية الفلسطينية كمحور أساسي لدراستها في إطار العلاقات الدولية.

1.7.9. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية عن أحد أهم الأدوات التي تبحث في الأطر والقضايا الفكرية الحديثة في العلاقات الدولية خصوصاً وأن قضايا السلوك التصويتي وتحليله تعتبر من القضايا المهمة في إطار العلاقات الدولية والنظم الدبلوماسية، وبالتالي فهي تعبر عن اتجاه فكري تطبيقي حديث المحتوى، ونظراً لطبيعة التوجهات الحديثة من المجتمع الدولي نحو الاهتمام بطبيعة التغير في النظام الدولي والثقل النسبي للدول، فإن التركيز قد انصب نحو الصين بصفقتها العملاق الاقتصادي القادم الذي قد يحدث توازناً وتغيراً جديداً على المستوى الدولي فإن هذه الدراسة تماشت مع هذه التوجهات أملاً في تقديم مجموعة من الإسهامات التي تميزها عن غيرها من الدراسات السابقة التي يمكن حصرها في التالي:

1- تظهر الدراسة الحالية الإسهامات الفكرية الحديثة في السياسة الخارجية والسلوك التصويتي لدولة الصين.

2- تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى لمفاهيم وأبعاد وأدوات السياسة الخارجية والسلوك التصويتي داخل مجلس الأمن الدولي وآليات العمل والتصويت، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح مما يساعد الباحثين والمهتمين من الرجوع إليه والاستفادة منه بشكل واسع.

3- تميزت الدراسة الحالية في كونها تعد الدراسة الأولى على المستوى الوطني على حد علم الباحث التي تتناول قضايا السلوك التصويتي الصيني فيما يتعلق بالقضايا الفلسطينية المختلفة داخل مجلس الأمن الدولي خلال الفترة 1993-2018.

4- إن هذه الدراسة حاولت إكمال الجهود البحثية التي أجريت على المستوى العربي والدولي في مجالي السياسة الخارجية الصينية بإضافة جديدة تمثلت في البيئة الفلسطينية الأمر الذي يمثل إضافة مهمة على المستوى العلمي تدعم الجهود البحثية المستمرة في مجال العلاقات الدولية بما يعزز من أصالة البحث العلمي وحدائته سواء من حيث المفاهيم أو التطبيقات في البيئات المتغيرة.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الصينية ومحدداتها

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية من أهم القضايا التي تسهم في ترسيخ فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، كما تمكننا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى، وتطلق السياسة الخارجية للدولة من مجموعة من المبادئ والمحددات التي تلعب الدور الأبرز في ترسيخ معالمها على المستوى الخارجي وذلك ارتباطاً بالمصالح القومية للدولة الذي تحكمه مجموعة من العوامل الداخلية والقواقع الدولي المحيط بها، كما وتتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي هذا الإطار فإن هذا الفصل من الدراسة سيتناول دراسة أهم المحددات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية باعتبارها من أهم الدول النامية التي يعول عليها في إحداث توازن مستقبلي مهم على الصعيد الدولي وذلك ارتباطاً بمعدلات النمو المتراكمة والمتسارعة التي تتميز بها على الصعيد الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى إمكاناتها ونفوذها الآخذ بالتوسع والانتشار سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، يتمثل المبحث الأول في دراسة المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية والتي تشكل المنطلق المنهجي لبناء هذه السياسة، أما المبحث الثاني فيناقش العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، حيث سيتم

تحليل أهم العوامل التي تؤثر في تشكيل المواقف الصينية على المستوى الخارجي، أما المبحث الأخير فيتناول تحليل وضع القضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجية الصينية والمواقف الخاصة بجمهورية الصين الشعبية من الصراع العربي الإسرائيلي وتطور هذه المواقف ارتباطاً بالسياسة الخارجية للصين عبر المراحل الزمنية المختلفة.

1.2 المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية

في ظل التطورات التي عرفها النظام الدولي في العقدين الأخيرين سواء على مستوى تراجع الدور العالمي لروسيا الاتحادية أو بتبني عدد من دول العالم لخياراتي العولمة والانفتاح الاقتصادي فقد استطاعت الصين السير في هذا التوجه وأن تفرض نفسها كقوة دولية وأن تجد لها موطئ قدم في البيئة الدولية والإقليمية وقد ارتبط هذا الدور بسياساتها الخارجية التي شكلت مجالاً جديداً لتعزيز دورها كفاعل أساسي إلى جانب باقي الفاعلين على المستوى الدولي وأهمهم الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي انعكس وبشكل مباشر على إعادة توزيع موازين القوة دولياً وإقليمياً، هذا الدور المتصاعد للصين لم يأت من فراغ وإنما جاء كنتيجة لمجموعة من التراكبات الحيوية التي عملت عليها الدولة منذ العام 1979، حيث تعتبر الصين الأولى عالمياً من حيث عدد السكان والثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث الإنفاق العسكري، إذ إن التفوق العسكري أصبح هدفاً تسعى إليه الصين كقوة عالمية إذ دخلت الصين غمار التطوير والتحديث العسكري والتكنولوجي وبشكل منافس للقوى الكبرى حيث قلصت الفجوة بينها وبين الدول النووية التقليدية إلى جانب ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري وبذلك فقد حققت تقدماً ملموساً في هذا المجال، وبالنظر إلى المقوم الاقتصادي وهو الأهم بالنسبة للصين فقد حققت أعلى معدل للنمو العالمي وهو ما يشكل قوة ضاغطة عالمياً، حيث راهنت الصين وبشكل كبير على التنمية الاقتصادية منذ العام 1979 حيث أثرت تحطيم العزلة الاقتصادية وشق طريقها نحو الانفتاح الاقتصادي، حيث استطاعت الصين بناء نظام تنموي له منظومته الخاصة بما يتواءم مع الخصوصية التاريخية والبيئية والجغرافية والثقافية التقليدية للأمة الصينية، فبالرغم من ظروف العولمة والانفتاح الاقتصادي فقد بقيت الصين مثبثة بمقوماتها الحضارية والثقافية وفي المقابل تخلت عن سعيها لنشر الفكر والأيديولوجيا الشيوعية فلم يعد لها مشروع أو برنامج سياسي تطرحه أو تحاول نشره عبر العالم، وترتيباً على ما سبق فقد عرفت السياسة الخارجية الصينية توجهاً منفتحاً على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء، وفي خضم التحولات السياسية الدولية فإن الصين تحاول ما استطاعت الحفاظ على مصالحها القومية وذلك بتبني سياسة تتسم بالتوازن والاعتدال وهو ما ينسجم مع المبادئ العامة التي تحكم سياساتها الخارجية منذ ما يزيد عن الخمسين عاماً والتي تمثلت في

مجموعة من المبادئ المهمة التي تشكل منطلقاً أساسياً لسياساتها الخارجية على المستوى الخارجي (منافح، 2014، ص2)، وفي ضوء المتغيرات الدولية تبلورت توجهات وأهداف السياسة الخارجية الصينية وحسب دوائرها الرسمية وانعكست توجهات سياساتها من خلال جملة من المبادئ التي تهدف للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وخلق بيئة آمنة مع كل الدول حيث تمثلت مبادئ السياسة الخارجية الصينية في المبادئ الخمس للتعايش السلمي (البدراي، 2015) والشكل التالي يوضح أهم هذه المبادئ.



شكل 1.2: المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية.

المصدر: إعداد الباحث.

من الشكل رقم (1.2) وبالنظر إلى هذه المبادئ فقد استمدت أساساً من تصور رئيس وزراء الهند (جواهر لال نهرو) عام 1954، حيث سطع نجم هذه المبادئ، ومعها (إنلاي)، ومعها (باوندونغ) عام 1955 في مؤتمر دول عدم الانحياز، حيث مثّلت نقطة ارتكاز للحركة. وهذه المبادئ هي: الاحترام المتبادل للوحدة الجغرافية والسيادة؛ وعدم العدوان المتبادل؛ وعدم التدخل المتبادل في شؤون الآخر الداخلية؛ والمساواة والتعاون من أجل مصالح مشتركة؛ والتعايش السلمي. تنظر هذه المبادئ الخمسة للنظام الدولي من ناحية قيمية وليس واقعية - صراعية؛ وتكمن أهميتها للصين في أنها أتت في وقت محاولة التخلص من تاريخ الهزيمة و"قرن الإذلال" وبحث الصين عن موقع مميز في السياسة العالمية يعكس شخصيتها وتاريخها، وتتبعها الحكومات الصينية حتى يومنا هذا لتفسير السياسة الصينية لدعم الاستقلال السيادي للدول وعدم التدخل، وقد استعمل الرئيس الحالي (شي جينبينغ) هذه المبادئ؛ كموقف الصين الرسمي في قمة التبادل وبناء الثقة في آسيا، وفي الوقت نفسه هنالك العديد من المفكرين في الصين يدعمون القول أن حقبة (ماو) شابها الكثير من الاستثنائية في

المواقف من العالم، وبالأخص في دعم الصين حركات ثورية شيوعية. (منصور، 2016)، وقد لخص الرئيس الصيني السابق (دينغ سياو بينغ) السياسة الخارجية للصين، موضحاً أهم مبادئها وملاحها بقوله: "إننا نثابر على انتهاج سياسة خارجية سلمية ومستقلة، لا نشارك في أي من الأحلاف، نتصل مع الجميع، ونصادق الجميع، ونعارض من يقوم بالهيمنة ويسلك طريقها، ونعارض كل من يعتدي على الآخر، إننا نقول العدل والحق، ونمارس ما نقول (شهادة، 2017) ويمكن توضيح أهم هذه المبادئ في التالي:

1.1.2. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها:

يرتبط مبدأ سيادة الدولة ارتباطاً وثيقاً بالقانون الدولي، حيث إن القانون الدولي يضيف على مبدأ السيادة بعداً كونياً ويجعل منه مبدأً منظماً للعلاقات بين الدول المستقلة دون أن يعني ذلك أنه الوحيد في هذا المجال، ويساعد مبدأ السيادة في إبراز خاصية القانون الدولي العالمية بالنسبة للقانون الداخلي، إذ إن مبدأ السيادة ذو قيمة قانونية أكيدة فهو يؤلف قاعدة عرفية مما يعطيه الأولوية في هرمية قواعد القانون الدولي الذي هو بحد ذاته نتيجة التقاء إرادات دول ذات سيادة، وبالتالي فإن مبدأ السيادة يبرز كقاعدة ملزمة لا يمكن انتهاكها من الناحية النظرية، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الدولة، علماً أن أي دولة تصبح بحكم القانون عضواً في أسرة القانون الدولي واحترام سيادتها يكون ملزماً لباقي الدول سواء اعترفت هذه الدول بوجودها أم لم تعترف (بيوضون، 2010)، يثير مفهوم السيادة العديد من الإشكاليات القانونية، وهو يرتبط بضرورة تسليم الدولة بعدد من المبادئ أو القواعد العامة الناظمة للعلاقات الدولية، ويأتي في مقدمتها مبدأ المساواة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن هذه المبادئ تثير العديد من الإشكالات فيما يتعلق بتطبيق مفهوم السيادة (عمران وكلثوم، 2011)، وتؤكد أحكام القانون الدولي العام على مبدأ سيادة الدولة، حيث تعتبر أن السيادة هي أحد الأركان الثلاثة للدولة وبذلك فقد تم تثبيت مبدأ السيادة في منظومة المجتمع الدولي والعلاقات الدولية منذ معاهدة (وستفاليا) عام 1648 وتكرر ذلك في المعاهدات الدولية إلى أن نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة مؤكدة في فقرتها الأولى بالقول "تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، كما وأكد القضاء الدولي على مفهوم السيادة ضمن أحكام محكمة العدل الدولية عام 1949 حيث أكد بأن "ولاية الدولة في حدود إقليمها هي ولاية انفرادية ومطلقة وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية" (آل إبراهيم، 2013، ص30)، وفي هذا الإطار فقد أكدت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1965 بإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، حيث نصت الفقرة الأولى من القرار رقم

(A/RES 31/2131/) كانون الأول 1965 بأنه، ليس لأية دولة حق التدخل بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية، أو الخارجية لأية دولة (المركز الديمقراطي العربي، 2016).

وينص مبدأ سيادة الدولة على أن كل دولة ذات سيادة تلتزم باحترام سيادة جميع الدول الأخرى على أراضيها، ولا يحق للمحاكم الأجنبية انتقاد قوانين الحكومات الأخرى التي تقوم بتنفيذها داخل أراضيها الا في حالة نكران العدالة.

وفيما يتعلق بهذا المبدأ فإن الخلاف الأساسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الجهة الفاعلة في النظام الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ المتعلقة بتشكيل السياسة الدولية التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن مبدأ الالتزام بحقوق الإنسان يتحتم اعتماده في صياغة هذه السياسة، فيما ترى الصين أن السيادة الوطنية مقدسة ولا يمكن المساس بها، وانسجاماً مع رفضها الشديد لمبدأ إخضاع السيادة الوطنية لاعتبارات حقوق الإنسان الدولية تصر الصين على التعامل مع القضايا المتعلقة بأقاليم (التبت وتايوان وسينكيانج) على أنها قضايا داخلية تخصها ولا شأن للدول الخارجية بها، فأعضاء الطبقة الصينية الحاكمة يشعرون بانزعاج بالغ من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تتدخل في قضايا بلادهم الداخلية (ربيع وطه، 2017).

ويرى الباحث أن الصين قد عانت من قضايا التدخل الأجنبي سواء فيما يتعلق فترات الاحتلال الياباني للصين في السبعينات من القرن المنصرم أو فترة الحروب المتتالية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية أو غيرها، حيث واصلت الولايات الأمريكية محاولات تدخلها في الشأن الصيني في قضية انفصال (تايوان) وتأييدها في مقابل الصين وهو الأمر الذي يتعارض مع إيمان الصين بضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومن هنا فإن تشبث الصين بمبادئها الخمس وعدم الحياد عنها يأتي في إطار تعزيز مصالحها ورؤيتها المستقبلية حول وحدة الأراضي الصينية وضرورة عدم التدخل الأجنبي في شؤونها بما يدعم توسعها وأهدافها التنموية على المستوى الدولي.

2.1.2. عدم الاعتداء المباشر:

في إطار تنظيم العلاقات الدولية وضمان استقرار المجموعة الدولية فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي تحظر استعمال القوة أو الاعتداء المباشر على الدول، ومن أهمها القرار رقم 26/25 المتضمن لمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون

بين الدول مما يتفق ومقاصد الأمم المتحدة حيث يعتبر هذا القرار من أهم الإنجازات القيمة التي بذلت من أجل خدمة السلم والأمن الدولي وتغيير العلاقات الديمقراطية بين الدول والشعوب، حيث تضمن هذا المبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية والذي أكد في فقرته الأولى على واجب الدول الامتناع في علاقتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو على وجه يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، حيث يشكل مثل هذا التهديد باستخدام القوة انتهاكاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتترتب عليه مسؤولية دولية، كما ونصت المادة الثالثة منه على تحريم الأعمال العدوانية وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي للدول لزيادة فعالية الامتناع عن التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية مع اتخاذ إجراءات فعالة لمنع أو حظر نشوب أية نزاعات مسلحة بما في ذلك النزاعات التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية وتعزيز الاستقرار العالمي (موارد ولهلال، 2014) ويرى (صالح، 2010) أن التوسع في فكرة الأمن الدولي قد اتخذ سبيلاً للسماح لمجلس الأمن باستخدام القوة لمحاربة الإرهاب دافعاً شرعياً لأن يصبح التدخل الدولي باستخدام هذه القوة مقبولاً لا سيما إذا ما اقترن بشعارات حقوق الإنسان كما أضحى بإمكان مجلس الأمن التدخل في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي وكذا التدخل لحماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها حتى وإن كان المنتهك لهذه الحقوق حكوماتهم، غير أن هذا الاتجاه الجديد الذي سلكه مجلس الأمن لم يكن محلّ رضا جميع الدول، حيث نظر إليه البعض بعين الريبة معتبراً إياه حياداً عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها وإخلالاً بقواعد القانون الدولي الخاصة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل.

وبالنظر إلى هذا المبدأ فإنه يعكس حرص الصين على التركيز على الدبلوماسية الناعمة بالاعتماد على الأبعاد الاقتصادية غير العسكرية في تمرير سياستها، حيث يرى الباحث أن تركيز الصين على مبدأ عدم الاعتداء المباشر يعكس توجهاتها الراهنة في التركيز على الجوانب الاقتصادية وإعطاء الدور الأقل لتمرير سياساتها عبر الأدوات العسكرية التي تركز إلى القوة، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز على عامل القوة العسكرية لتمرير سياساتها الخارجية.

3.1.2. المساواة والمنفعة المتبادلة:

ويقصد بهذا المبدأ ضمن مبادئ السياسة الخارجية الصينية هي إجراء التعاون العملي مع الدول المختلفة وفقاً لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك بما يحقق التقدم المشترك والتنمية ويعود بالفوائد على أبناء شعوب الدول المختلفة (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016)، حيث

يتوافق هذا المبدأ مع القرار رقم 1514 الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على أنه يجوز للشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1960)، ويرى الباحث أن التغيير البراغماتي في السياسة الخارجية الصينية ينبع من توجهاتها نحو الاستفادة من المزايا الاقتصادية والتحالفات المتوفرة في المجتمعات الأخرى، إذ إن الصين تضع مصالحها الاقتصادية كاعتبار أول فوق الاعتبارات الأيديولوجية وهو ما يفسر التغيير المهم في السياسة الخارجية الصينية منذ حقبة السبعينات حتى الوقت الراهن.

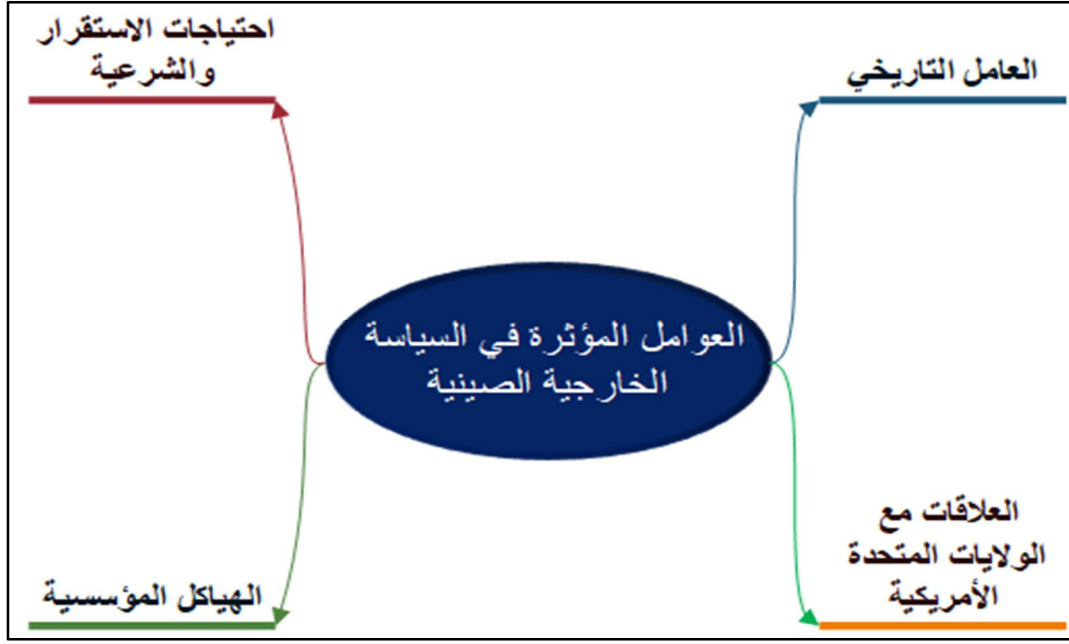
4.1.2. التعايش السلمي:

لقد ظهر مفهوم التعايش السلمي في المفردات السياسية الحديثة، حيث يشير هذا المصطلح إلى توافر علاقات سلمية وودية بين المجتمعات أو الدول، إذ إن التنمية المركزية لكل دولة (أو مجتمع) تتطلب التعايش داخل الدولة أو المجتمع، وقد حمل هذا المصطلح عدة معان منها السياسي الأيديولوجي الذي يعني: الحد من الصراع أو ترويض الخلاف العقائدي بين قوتين أو العمل على احتواء ذلك الصراع بما يفتح مجالاً لقنوات الاتصال بين الطرفين المتصارعين، ومنها اقتصادي ويرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية من قريب أو بعيد، ومنها الديني بمعنى ممارسة كل الفرق أو الجماعات ذات الاعتقادات أو الديانات المختلفة لكافة شعائرها وطقوسها الدينية بكل حرية مهما اختلفت معتقداتها، ومنها التعايش العرقي واللغوي وتأكيد الأخوة العامة ونبذ العصبية العرقية والقبلية وعصبية اللون واللسان، ومنها التعايش المذهبي بين الأديان والفرق المختلفة، فالتعايش الصحي في المجتمعات يتجسد في تقارب هذه المذاهب وتعاونها، ومن ناحية أخرى فإن التعايش لا يعني الذوبان وفقدان الهوية والشخصية، فمعنى كلمة التعايش أن هناك طرفين، إذا أصبحا طرفاً واحداً فلن يكون هناك معنى للتعايش، وإذا ذابا فلن يكون هناك تعايش، والتعايش الحقيقي هو العمل المشترك وقبول الآخر واحترام كل مقدراته وتوجهاته (عبد الكريم ومحمد، 2009)، وفي هذا الإطار فإن الكثير من الخبراء الصينيون مازالوا ينظروا لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا زالت في حالة صعود ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز في السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية

والسلام وعدم التورط في أي مواجهات عسكرية مع أي طرف وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتهدد مسيرة التنمية الداخلية، فعلى المستوى النظري تسعى الصين منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلى هذا التوجه وأهمها المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي التزمت بها منذ عام 1954، والمتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي وهي المبادئ التي تعكس الالتزام القوي بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون في العلاقات الدولية، وتتم الإشارة إلى هذه المبادئ دائماً باعتبارها مرجعاً أساسياً للسياسة الخارجية الصينية هذا فضلاً عن الوثائق الأخرى مثل البيان الرسمي الذي صدر في 18 أغسطس 2003 والذي أكد ضرورة احترام تلك المبادئ إضافة إلى دعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة (المدني، 2016).

2.2 العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

تتأثر السياسة الخارجية بعدة متغيرات أساسية واضحة، وهذا يتطلب إدراك هذه المتغيرات الأساسية المؤثرة، حيث إن هذه المتغيرات هي التي تشكل ظرف الموقف عبر تفاعلها، ويختلف تأثيرها على السياسة الخارجية ومساهمة كل متغير فيه، وتتبع أهمية هذه المتغيرات وبشكل أساسي في السياسة الخارجية من كونها هي التي تشكل عناصر القوة أو الضعف التي تمتاز بها كل دولة والتي تؤثر في سلوكها السياسي الخارجي سلبياً أو إيجابياً لأن هناك علاقة متبادلة بين الإمكانيات وبين السلوك السياسي الخارجي للدولة، وتمتاز هذه المتغيرات بالتعدد والدينامية وقد اختلف بعض الكتاب والمتخصصين فيما بينهم اختلافاً نسبياً حول تحديد وتقسيم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لذلك سيتم تقسيم العوامل عبر صيغة اقتراب منها أغلب المختصين التي تتمثل في مجموعة من الجوانب المرتبطة بالعوامل الداخلية للدولة وأخرى مرتبطة بالعوامل الخارجية (صالح، 2010).



شكل 2.2: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية.

المصدر: إعداد الباحث.

واستناداً إلى الشكل رقم (2.2) فإنه يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية وفقاً لمجموعة من المحاور التي يمكن توضيحها كما يلي:

1.2.2. العامل التاريخي:

لقد ارتبط التغيير الراهن في السياسة الصينية الخارجية بالتغيرات المتتالية التي شهدتها الصين عبر التاريخ فيما عرف بعهد الإذلال وذلك ارتباطاً بالحروب المتتالية التي عايشتها الصين بدءاً من حرب الأفيون الأولى عام 1839 ومروراً بالغزو الياباني، حيث سعت الصين خلال الفترات السابقة إلى إنهاء الحروب الأهلية وتحقيق وحدة البلاد وخصوصاً مع (تايوان) ومواجهة الدور الأمريكي المتعاظم لعرقلة التوصل إلى حل نهائي بشكل رسمي للحرب الأهلية الصينية، وفي إطار التاريخ الصيني الذي ارتبط بما عرف بقرن الإذلال فقد سعت الصين من أجل استعادة الوطنية والنهضة، حيث لا يزال التأثير القوي لعظمة التركة الإمبراطورية والعظمة الحضارية مستمراً على المثقفين وصناع القرار في الصين الذين كانوا يعلنون بوضوح الحاجة إلى استعادة الصين لمكانتها البارزة وهيمنتها الإقليمية في شرق آسيا، حيث ظهرت عدة مجموعات أعربت عن رغبتها في طرح مشروعات ورؤى مختلفة لتحقيق هذا الهدف بدءاً من المحافظين البارزين

(حركة تعزيز الذات) إلى المتشددين ثقافياً (حركة الرابع من مايو والشيوعيين... الخ)، ولكن في إطار هذه المشروعات يكمن السعي الحثيث إلى إنشاء الدولة القوية والغنية القادرة على أن تجسد وتدافع عن الحضارة الصينية وهاتان الفكرتان (حماية السيادة الوطنية وبناء دولة فوكيانغ أي الدولة الغنية) تؤطران الحكاية الصينية الرئيسية للتاريخ الحديث، حيث طرق الحزب الشيوعي الصيني تلك الموضوعات والأفكار الرئيسية لتعزيز المطالب الشرعية، كما وكان للحرب الكورية دوراً مهماً في التأثير بالسياسة الخارجية الصينية، حيث لعبت الصين دوراً مهماً وبارزاً خلال تلك الحرب في ردع الغرب بقوة السلاح الصيني، حيث جسدت هذه الأحداث التاريخية توجهات السياسة الخارجية الصينية التي أكدت على احترام السيادة الوطنية ومعارضة التدخل الأجنبي وكذلك التطلعات والاهتمامات التي تشكل الفكر الصيني (مسارات، 2014)، وتعتبر الثقافة الصينية من المحددات المهمة التي تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية للدولة، حيث تطورت الثقافة الصينية التي مرت بثلاث مراحل مهمة في تاريخ الدولة الصينية، تمثلت المرحلة الأولى بالثقافة الكونفوشيوسية التي تعتبر أهم وأعظم الإبداعات الفكرية الصينية على مدار التاريخ الصيني القديم والمتوسط والحديث وحتى المعاصر، حيث يمثل هذا الفكر البعد الثقافي للصين على مدى تاريخها الطويل، كما لازال يؤثر بشكل واضح في الاتجاهات الفكرية المعاصرة مع مراحل التحديث في الصين وجنوب شرق آسيا، والتي تضمنت مجموعة من المبادئ المتصلة بالأخلاق والإنسانية والطاعة للأباء والحكام، وهو ما كان له دور مهم في تحديد طبيعة العلاقات السياسية الداخلية بين الأطياف المختلفة في الصين، وهو ما ترافق معه تجسداً مهماً للسياسة الخارجية الصينية استناداً إلى هذه المبادئ المهمة، أما المرحلة الثانية من الثقافة الصينية فقد تمثلت في عهد الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) والذي تميز عهده بالنضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة، وأخيراً عصر الإصلاح والاهتمام بالسوق والذي بدأ فيه الاهتمام بالحرريات والحقوق والانفتاح على العالم الخارجي وهو ما كان له أثر مهم في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدولة والانفتاح على المناطق المختلفة في العالم وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترافق مع هذا الانفتاح ثورة اقتصادية مهمة للصين وأصبحت قوة مؤثرة في النظام الدولي بحكم معدلات النمو الاقتصادي الذي فاق القوى العظمى المتحكمة عسكرياً في العالم (شهادة، 2017)، فالحقائق التاريخية الخاصة بالصين تشير إلى انتهاء الدولة للنموذج السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي الذي وصف بالاختلال منذ العام 1949، حيث بقيت لثلاثين عاماً تحاول إنجاز هذا النموذج مما أثر على علاقاتها الخارجية منذ ذلك الحين، إلا أنه مع حلول العام 1978 تخلى القادة الصينيون طواعية عن هذا النموذج، حيث نجحت الصين بعد ذلك من التحول بالاقتصاد من النظرة المركزية إلى اقتصاد السوق المعولم، ففي التاريخ السياسي الصيني وارتباطاً بصياغة الدولة الثورية فقد التحقت الصين بالمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة

الأمريكية وهو ما أدى إلى نشر صراع الحرب الباردة إلى شرق آسيا كما أثر بشكل دراماتيكي على علاقات الصين الخارجية وموقف العالم منها، هذا بالإضافة إلى تدخل الصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والحرب بالوكالة، حيث كانت تلك الحرب من العوامل المؤثرة بشدة في علاقات الصين بالولايات المتحدة وحلفائها طوال فترة الحرب، وبوفاة (ماو تسي تونغ) كانت الصين في موقف عصيب من الناحية الاقتصادية والسياسية، حيث دأبت الصين بعد هذه الفترة إلى انتهاج مبدأ الانفتاح الاقتصادي والبراغماتية في علاقاتها الخارجية وتأكيد السعي نحو التنمية الاقتصادية والإعلان عن قرارات وخطوات سياسية كبيرة، حيث جاءت رؤية (دينغ زيابونغ) التي عرفت بالتحديثات الأربعة التي أسست لعهد جديد في السياسة الخارجية الصينية بعد تيقنه من أن تقدم الصين لن يكون عن طريق السوفيات أو دول أوروبا الشرقية ولكن مع الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية فشل الشيوعي الصيني في الدفاع عن الاشتراكية في شرق أوروبا وهو ما أسهم في إرساء تغير جذري في العلاقات الصينية مع القوى الرأسمالية حيث أصبح الهدف هو الحفاظ على استقرار النظام في عالم هجرت فيه الشيوعية، وبالتالي فقد انصب تركيز الصين على عوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على الدولة عبر انتهاج سياسة انفتاح وتنافس في تشكيل العلاقات الخارجية وخصوصاً مع دول الخليج العربي في مطلع التسعينات لتوفير الطاقة البترولية، فجميع هذه العوامل التاريخية أسهمت في تغيير خارطة السياسة الخارجية الصينية (ثابت، 2016)، إذ إنه منذ نحو عقدين من الزمن ازداد الاهتمام العالمي بالسياسة الخارجية الصينية وهو ما يرتبط بمجموعة من الأسباب، فبعد انتهاء الحرب الباردة واهتمام العالم بمبادئ الرأسمالية والتوسع التجاري ظهرت الصين كقوة اقتصادية عظمى مصدرة لسلع تنافسية مهمة بتكلفة منخفضة، وفي هذا الإطار مثلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية مهمة حول العالم، حيث حاولت ترسيخ شراكات موجودة تاريخياً مع دول عديدة حول العالم، إضافة إلى السعي الدؤوب لفتح أسواق جديدة سواء في القارة الأفريقية أو منطقة الشرق الأوسط، ومن جانب آخر فقد ازداد الاهتمام بالصين على الصعيد الأمني خصوصاً بعد ضعف المقدرات الروسية مع انتهاء الحرب الباردة وبرزت الصين كدولة مهمة عسكرياً خصوصاً مع ازدياد الإنفاق العسكري والتسلح والمقدرات العسكرية النووية، إضافة إلى كونها قوة سياسية مميزة بحكم تمتعها بحق النقد الفيتو في مجلس الأمن الدولي (منصور، 2016).

من خلال العرض السابق يتضح أن للتاريخ السياسي الصيني دوراً مهماً ومؤثراً في تحديد السياسة الخارجية للصين في العصر الراهن، إذ إن المراحل التاريخية التي مرت بها الصين والتي ارتبطت بالجوانب الثقافية للفكر الصيني بدءاً من أفكار (كونفوشيوس) ومروراً بعهد

الرئيس الصيني (ماو تسي تونغ) وانتهاءً بعصر الحداثة والانفتاح السياسي والاقتصادي وما واكبها من مراحل مختلفة تجسدت في قرن الإذلال وما شهدته الدولة الصينية من صراعات وحروب داخلية قد حددت معالم هذه السياسة، حيث ساهمت هذه التطورات في تعزيز فكرة السيادة الوطنية وعدم التدخل الأجنبي الذي اعتبر أساساً ومقوماً مهماً من مقومات السياسة الخارجية الصينية خصوصاً بعد الحرب الكورية التي رددت الغرب بالسلح الصيني، وعليه فقد أسست هذه العوامل لسياسة خارجية متوازنة قائمة على التعاطي مع الفكر الليبرالي والتحرر النسبي من القيود الأيديولوجية الشيوعية لصالح قضايا التنمية الاقتصادية التي أصبحت محل الاهتمام الأول للصين في العصر الراهن مع عدم إغفال توجه هذه السياسة نحو بناء التكتلات العسكرية والسياسية في إطار سباق التسلح.

2.2.2. احتياجات الاستقرار والشرعية:

تشير الأدبيات الخاصة بالسياسة الخارجية الصينية إلى أنه وبعد موت (ماوتسي دونغ) في 1976 فقد ترك الصين في موقف عصيب، فلم تسفر الثورة الثقافية والعمالية إلا عن جعل البلاد أكثر فقراً وضعفاً وأشد عزلة عما كانت عليه في الستينات، حيث أغلقت الكثير من المدارس، كما أن جيلاً كاملاً من الشباب لم يستطع الحصول على أي تعليم، حيث تم إطلاق عصر الانفتاح نحو الإصلاحات عام 1979، في عهد الزعيم الصيني (دينج شياو بينغ)، حيث أكد صناع السياسة الصينية مركزية التنمية الاقتصادية الجديدة والحاجة إلى غرس نظام بيروقراطي تكنقراطي حكومي بوصفه استجابة شاملة لجميع الإخفاقات الهيكلية ومشكلات شرعية النظام الماوي، حيث غززت أزمة (تانانمين) عام 1989 والتي تجسدت في احتجاجات عارمة من قبل النخب الصينية التي طالبت بالديموقراطية والإصلاح هذا التوجه، وهو ما ارتبط معه توجهاً نحو الإصلاح التدريجي نحو اقتصاد السوق والتحرر السياسي، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد في المدة 1992-1994 تحت إدارة (جيانغ تسه مين تسو رونغ جي) التي تميزت في احتكار الحزب للسلطة في مقابل توسيع أفق المساحة الشخصية إلى جانب تسريع وتيرة الإصلاحات الليبرالية الجديدة في البلاد، حيث أسهم ذلك في تحسين جودة حياة الأفراد، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل المخاوف الكامنة للنظام السياسي وتحسين الوسائل المقترحة لدعم هذا التوجه وتمهيد السبل التي توضح مبادئ الصين ومصالحها وتساعد على متابعة أهدافها وأداء دورها السياسي والدبلوماسي بنجاح على الساحة العالمية، هذا التحول وحاجة الصين للاستقرار والشرعية دفع الدبلوماسية الصينية نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية لغيات دعم الاستقرار السياسي في البلاد (مسارات، 2014).

3.2.2. العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

لقد شهدت العلاقة الأمريكية الصينية مراحل متنوعة ما بين حالة الرفض والعداء للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وما بين المطالبة بعلاقات متوازنة معها، فمنذ معاهدة فرساي عام 1919 اشتد التيار المناهض للولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة مباشرة لقيام الرئيس الأمريكي ويلسون بدعم منح شبه جزيرة شاندونغ المنزوعة السلاح من ألمانيا إلى اليابان بدلاً من إعادتها إلى الصين، وقد استمرت هذه العلاقات في حالة من التوتر إلى أن قدمت إدارة الرئيس الأمريكي (روزفلت) مساعدات غذائية ضخمة جداً إلى الصين خلال المجاعة الكبرى أواخر العشرينات، وقيام أمريكا بدعم الصين بزعامة (شيانغ كاي شيك) عندما بسطت سيطرتها ضد أمراء الحرب المحليين والمسماة المسيرة نحو الشمال وتقديم الدعم للصين خلال حرب المحيط الهادي من خلال إرسال معونات عسكرية ضخمة لمنطقة الحدبة، وخلال هذه المسيرة برز تيار يدعم وجود مثل هذه العلاقات حيث كان الجنرال (تشنغ كاي شيك) يعارض الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ويتملقها فيما كان (ماوتسي تونغ) والشيوخ غير معادين لأمريكا، هذا بالإضافة إلى تعامل أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية بين عامي 1949-1976 مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تفكك العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والصين أصبحت هذه العلاقة ثلاثية الأضلاع حيث بقيت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة، واستغلت الولايات المتحدة هذا التفكك للاستفادة من فرص الانقسام بين الصين وموسكو (غودمو، 2013)، حيث شكل الاجماع الصيني الأمريكي حول التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفيتي ومواجهة تهديد المصالح المشتركة الأساس الاستراتيجي للعلاقات الصينية الأمريكية في السبعينات والثمانينات (تشنغ ودونج، 2003)، ومن ثم تم تنويع هذه العلاقات إثر قيام الرئيس الأمريكي (نيكسون) بزيارة تاريخية إلى الصين عام 1972 حيث اجتمع مع الرئيس (ماو) لإرساء أسس التفاهم بين الصين وأمريكا، حيث وصلت ذروة هذه العلاقات مع الاعتراف الأمريكي بالجمهورية الصينية من قبل إدارة الرئيس (جمي كارتر) عام 1979 والتي تلاها قيام الرئيس الصيني بزيارة شهيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن شكل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تأخذ شكل التحالف بل حافظت على مسافة ثابتة وبدأت تحكم على كل حالة وفقاً لوقائعها الموضوعية أو حسب ما تمليه المصالح الصينية (غودمو، 2013). إن هذه العلاقات المتأطرة تاريخياً على ما يبدو من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للصين، بل إنها تأخذ أهمية نسبة أكبر من القضايا المحلية في بعض الأحيان، حيث شهدت هذه العلاقة انفراجاً منذ إدارة الرئيس الأمريكي (نيكسون) من خلال واقع الضعف الاستراتيجي الصيني والتعاون المتبادل بالتبعية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمشاركة الاستراتيجية والسياسية على نحو متزايد من جهة أخرى التي برزت خلال الجهود الصينية لسد الفجوة بينهما، حيث تسعى الصين ضمن سياساتها الخارجية للحفاظ

على مصالحها في مناطق العالم المختلفة، إذ إن المصالح الاقتصادية للصين التي امتدت إلى دول الخليج العربي ودول أوروبا وغيرها من دول العالم التي تقع تحت النفوذ الأمني الأمريكي تلعب دوراً مهماً في توازن العلاقة القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، كما أن حجم التعاملات الاقتصادية التي تجمع البلدين تشكل ركيزة مهمة واعتباراً لا يمكن إغفاله في طبيعة السياسات التي تنتهجها الصين، وفي ذات الوقت فإن التهديد الأمريكي للصين في الكثير من القضايا والتي تحتل قضية (تايوان) الأهمية البالغة بالنسبة للصين تشكل هاجساً وتخوفاً من الدور الأمريكي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية التي تشعر بتهديد النفوذ الصيني المتنامي عليها، لذا فإن السياسة الخارجية الصينية تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه التشابكات التي أسست الصين وفقاً لها سياسة خارجية مستندة إلى مصالحها الاستراتيجية وتتسم بالحذر الشديد وتجنب الصراع المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية قدر الإمكان (مسارات، 2014).

4.2.2. الهياكل المؤسسية:

تعتبر الصين من الدول المهمة والمؤثرة على الصعيد الدولي وذلك ارتباطاً بتزايد حجم نفوذها الخارجي وتشعب مصالحها عبر القارات المختلفة، وفي ظل ما تشهده الساحة الدولية من تعقيدات وتشابك فقد باتت الصين مطالبة باتخاذ القرارات وتفعيل دورها في هذه القضايا، فوجدت نفسها بحاجة إلى جهاز أكبر وفهم أوسع للتطورات السياسية والاقتصادية على المسرح الدولي، ما أدى إلى اتساع رقعة الهيئات والمنظمات المعنية بصناعة القرار وتشعبها، وهو الأمر الذي قاد إلى تطور عملية صناعة القرار وابتعادها التدريجي عن المركزية المطلقة واقتربها التدريجي والبطيء من صيغة أكثر مؤسساتية لكنها لا تزال غير واضحة وخاضعة للتغيير ولم يتم صقلها وبلورتها وصياغتها بعد، باعتبار أن عملية التحول في الصين لم تستكمل كل فصولها.

وقد لعبت العوامل المؤسسية دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية الصينية التي خضعت على مدى العقود القليلة الماضية لعملية تحول في عدة توجهات لحفز وتأطير هذه السياسة وصياغتها في إطار أقرب للهياكل المؤسسية السياسية الخارجية التي ظهرت في أنظمة حكم حديثة أخرى، حيث تلعب المؤسسات المختلفة في إطار النظام الصيني دوراً مهماً في رسم معالم السياسة الخارجية للدولة، ويتمثل هذا الدور في مراكز القوى والتشكيلات الاجتماعية المتنوعة بداخلها مثل الوزارات المتنوعة ومؤسسات الدولة والجيش ومراكز الفكر والأكاديميات والدوائر التجارية والصناعية والرأي العام فضلاً عن الشبكات والنخب الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تآكل فكرة القائد الأعظم في الصين لصالح قيادات أكثر بساطة تستند إلى عملية الاختيار الجماعي (مسارات، 2014)، وعلى

الرغم من كل التطورات التي طرأت على عملية صناعة القرار في الصين وخروجها من قبضة الفرد إلى قيادة جماعية ودخول لاعبين جدد عليها، إلا أنها لا تزال تعاني الكثير من العقبات والتحديات نتيجة لغياب الشفافية والرقابة البرلمانية وعدم وجود إعلام حر وتفشي الفساد والمحسوبية والتملق، كما أن دور الحزب لا يزال متداخلاً بل مهيمناً على دور الدولة، كما يعتبر التناقض بين الدوائر المختلفة نتيجة تضارب المصالح وغياب التنسيق بينها من أهم العقبات والتحديات التي تواجه عملية صناعة القرار في الصين.

ولقد تنبّهت القيادة لهذه الثغرة وحاولت سدها من خلال تكليف مستشار مجلس الدولة (داي بينغ غو) بمهمة التنسيق بين مختلف الجهات، لكن ذلك ظل منحصراً في قضايا بعينها ولم يصبح بعد آلية متكاملة، ولعل من أبرز التناقضات القائمة التناقض بين السياسي والتجاري أو بين العسكري والسياسي والتجاري والعسكري كما تتميز التجربة الصينية في عملية صناعة القرار بأنها استجابة لتطورات موضوعية فرضتها الظروف المستجدة وليست ناتجة عن خطط علمية مدروسة، لكن رغم هذا فإن الصين -التي اعتادت على الحركة البطيئة- مرشحة في المستقبل لصياغة آلية مناسبة وبالتأكيد لن تكون تقليداً لتجارب دول أخرى بل مزيجاً من تجارب عدة يجري "تصيينها" ووضعها في قالب صيني كما هو دأب الصين دائماً، وإذا جرت الأمور بخلاف ذلك فإن نبوءة (فوكوياما) قد تصبح أمراً واقعياً، فقد كان منظر فكرة "نهاية التاريخ" قد توقع انهيار النظام السياسي الصيني بسبب فقدان قنوات الاتصال بين قمة هرمه السياسي وقاعدته الجماهيرية وبسبب غياب آليات المحاسبة والشفافية (شحرور، 2013).

وعليه "فقد سعت الصين إلى تعزيز سياسة خارجية أكثر وحدة ومستندة إلى تنسيق متواصل بين أجهزة الدولة بدءاً من إنشاء عدة مجموعات رائدة وصغيرة (الشؤون الخارجية، الأمن الوطني، الشؤون البحرية) ومجلس الأمن القومي عام 2013 كفواعل مهمة في تحديد هذه السياسة" (مسارات، 2014، ص 9).

من خلال العرض السابق يتضح أن تفاعل العوامل المتنوعة المرتبطة بالإرث التاريخي للصين وحاجة الصين إلى الاستقرار والشرعية، هذا بالإضافة إلى علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة المهمة المؤثرة على الصعيد الدولي بعد تفكك النظام القطبي الثنائي والهيكل المؤسساتية الصينية، وعليه يرى الباحث أن جميع هذه العوامل تتداخل فيما بينها لصناعة السياسة الخارجية الصينية المتعلقة بالقضايا المتنوعة على الصعيد الدولي، حيث تسعى الصين إلى الحفاظ على وحدة التماسك الداخلي من ناحية وتجنب الصدام مع القوى المؤثرة في النظام الدولي

وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية مع السعي للحفاظ على توجهاتها الاقتصادية ومناطق النفوذ الخاصة بها، وفي ذات الوقت فإنها تسعى إلى تعزيز الرأي العام الداخلي بتوجهاتها وإرضاء النخب الفاعلة في صناعة القرار، جميع هذه العوامل تتطلب عملية متوازنة في صناعة السياسة الخارجية، إذ إن عملية التوازن وتحديد التوجهات تعتبر عملية معقدة في ظل هذه التجاذبات المتناقضة وتحتاج إلى الحذر الشديد في إبداء الاتجاهات، إذ يجب أن تبنى هذه الاتجاهات بتوجه استراتيجي يقوم على حفظ المصالح الصينية أولاً مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المعززة لاستقرار هذه المصالح.

3.2 فلسطين في السياسة الخارجية الصينية

1.3.2. العلاقات الصينية الفلسطينية قبل عام 1993:

بالنظر إلى العقود الماضية فمنا أكثر من ستين عاماً ماضية من التعاون العربي الصيني، فقد حقق هذا التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعاً وعمقاً، وأصبح نموذجاً يحتذى به في تعاون الجنوب - الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة، إذ إن الجانبين يلتزمان بالاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة وظلاً أخوين وصديقين وشركيين مهما كانت تقلبات الأوضاع على الساحة الدولية، ويتمسكان بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المشتركة وظلاً يسعيان إلى المصلحة المشتركة والتنمية المستدامة مهما كانت التغيرات التي مرت بها الأوضاع الداخلية، ويعملان على تعزيز الحوار والتواصل والتبادل الحضاري وظلاً يحترمان النظم السياسية والطرق التنموية لدى الجانب الآخر مهما كانت الاختلافات من الزاوية الأيديولوجية (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016)، وتعتبر فلسطين جزءاً من العالم العربي الذي تشكل قضاياها وتحالفاته جزءاً مهماً ومؤثراً في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية، لذا فقد كان لتطور العلاقات العربية الصينية ارتباطاً مباشراً بحجم التطور الذي طرأ على العلاقات الفلسطينية الصينية والمواقف المتنوعة لدولة الصين تجاه القضية الفلسطينية (الأنباري، 2011)، فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كان الهدف الرئيسي لصناع القرار الصيني هو البحث عن الاعتراف والشرعية المرتبطة بالدولة الناشئة، فكان توجهها الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط للبحث عن اعتراف وتأييد دول المنطقة التي تعتبر في معظمها دول معترفة بتايوان، وهو ما دفع صناع القرار في جمهورية الصين الشعبية إلى اعتماد استراتيجية دعم حركات التحرر كمدخل رئيسي لتعزيز نفوذها في تلك الدول والسعي إلى استقلالية شعوب تلك المنطقة في إدارة أزماتها بعيداً عن التدخل الخارجي للقوى المختلفة، فهذا الموقف استندت إليه استراتيجية جمهورية الصين الشعبية تجاه التعامل مع الصراع

العربي الإسرائيلي (بوكابوس، 2018)، وفي الجانب المقابل فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لعزل الصين عن التأثير في العالم الخارجي، ومع إدراك الصين لهذه الحقيقة والتوجه الأمريكي فقد ضاعفت جهودها من أجل تعزيز علاقاتها الخارجية بهدف الوصول إلى تحقيق دور فاعل ومؤثر في النظام الدولي، إذ إن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم دون الانضمام للمجتمع الدولي (الأنباري، 2011)، وانطلاقاً من هذا الفهم والتقدير الصيني للمواقف الأمريكية الساعية لعزلها عن التأثير في العالم الخارجي فقد شرعت بتعزيز علاقاتها بالعالم العربي خصوصاً بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 الذي ترافق معه استقلال مجموعة من الدول العربية التي بدأت بالتحرك الدبلوماسي والتفاعل مع جمهورية الصين الشعبية، وبتتبع حركة ومسار تلك العلاقات، فقد كانت العلاقات العربية منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى العقد الخامس من القرن الماضي تتصف بالفطور لأسباب متنوعة، أهمها خضوع مجموعة من الدول العربية للحركة الاستعمارية الغربية وإنهاكها في سعيها نحو الاستقلال السياسي، كما أن الدول التي حصلت على الاستقلال كان ينقصها المعرفة الحقيقية والكافية بالصين الجديدة الأمر الذي حد من إمكانية إقامة الصين علاقات فاعلة من الدول العربية، وبالرغم من اعتراف الدول العربية في تلك الحقبة بتايوان ممثلاً للصين، إلا أن الموقف الصيني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي اتسم بالحياد في أوائل الخمسينات بالرغم من أن إسرائيل هي أول دولة في الشرق الأوسط اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، ففي هذه الفترة كان الصين مشغولة بأعبائها الداخلية ولم تكن تولي القضية الفلسطينية اهتماماً واضحاً، إلا أنه ومع انعقاد مؤتمر باندونج عام 1955 فقد شكل هذا المؤتمر نقطة تحول في السياسة الصينية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، إذ بدأت الصين التحرر من عزلتها الداخلية والتفاعل الدبلوماسي مع الدول الآسيوية والأفريقية وهو ما جعل الصين تبدي اهتماماً واضحاً بالقضية الفلسطينية، حيث كان لاعتراف جمهورية مصر العربية بجمهورية الصين الشعبية الأثر المهم في تفعيل الدور الصيني نحو الاهتمام بالقضايا الآسيوية الأفريقية وخصوصاً القضية الفلسطينية التي باتت الصين تشدد وجميع المناسبات مساندها للحقوق الفلسطينية، ومن الملاحظ هنا أن السياسة الصينية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية لم تتبلور إلا بعد انعقاد مؤتمر باندونج عام 1955 حيث ارتكزت هذه السياسة على الجوانب الأيديولوجية الصينية التي كانت تعتبر أن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي بمثابة (ريف العالم)، بينما البلاد المتقدمة في الغرب الرأسمالي تمثل المدن، وأن تجربة الريف الصيني في حصاره للمدن الصينية التي كانت واقعة تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأجنبية والرجعية المحلية عن طريق الحرب الثورية المسلحة، فإن هذه التجربة أفرزت سياسة خارجية للصين تعتمد هذا التوجه والذي يتخلص في أن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بمحاصرة ريف العالم لمدنه أي حصار البلدان الرأسمالية الغربية بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث (القبط، 2015)، لذا أيدت الصين

الكفاح المسلح الفلسطيني باعتباره جزءاً من حركة التحرر الثورية العالمية الهادفة إلى إضعاف الاستعمار العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبار أن الحرب الثورية في فلسطين هي نموذج للمفهوم الصيني محاصرة (الريف الثوري الفلسطيني) لمدن العالم (إسرائيل) (كركوري، 2018)، وأعلن رئيس الوزراء الصيني آنذاك تشو أن لأي أثناء زيارته للقاهرة أن ثمة علاقات قوية تربط الصين بالدول العربية، وأن أساس هذه العلاقة يستند إلى مؤازرة الصين للدول العربية في قضاياها، وسيادتها على أراضيها، وموقفها من العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة من مجموعة من التوجهات الصينية المرتبطة بالوجود الإسرائيلي في فلسطين والتي يمكن إيضاحها كما يلي (المشابقة، 2014، ص377):

1- أن السبب الرئيس لخلق إسرائيل هو إفساح المجال للإمبريالية للتدخل في الشؤون الداخلية للعالم العربي.

2- أن بناء الكيان الإسرائيلي سببه الحفاظ على المصالح الإمبريالية الغربية بصورة خاصة.

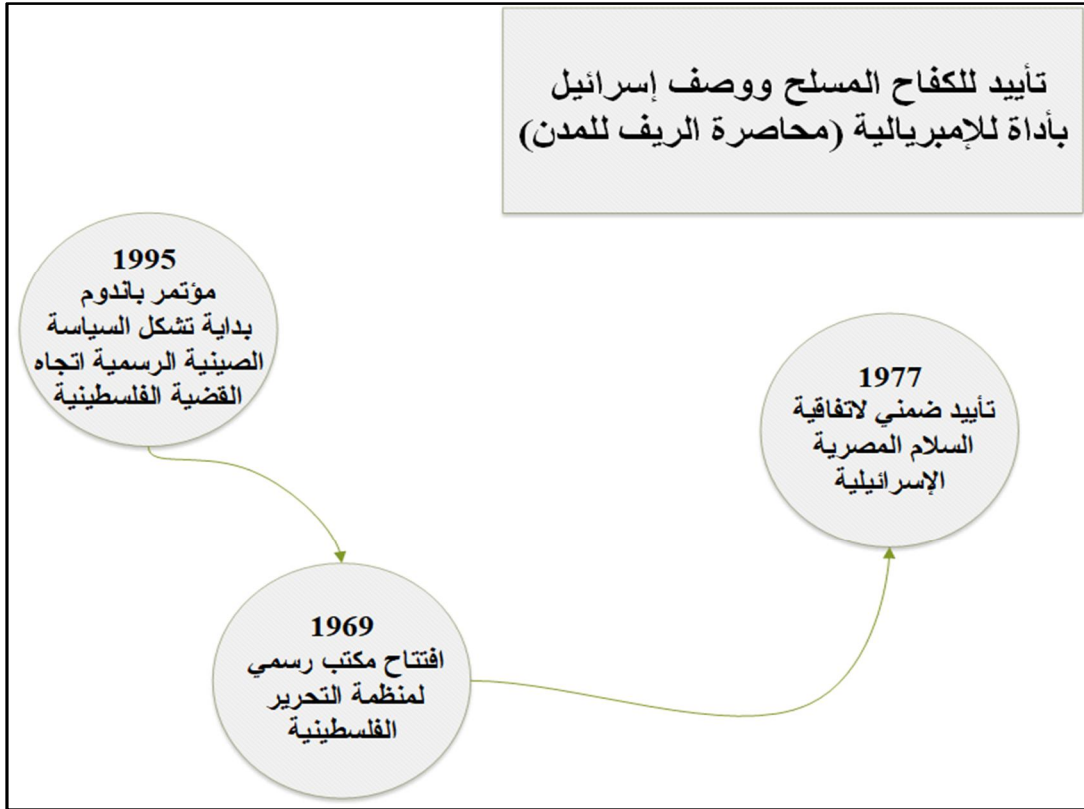
3- أن إسرائيل هي قاعدة لتهديد آسيا وأفريقيا والتغلغل بها.

4- التشديد على دور الامبريالية الأمريكية ووصف إسرائيل بأنها آلة في يد الإمبريالية الأمريكية.

وبالنظر إلى المبادئ التي ارتكزت إليها بداية العلاقات الفلسطينية الصينية فقد ارتكزت على مبادئ الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية وذلك خلال أول زيارة رسمية لوفد حركة فتح إلى بكين عام 1964 وما تلاه من زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري إلى الصين عام 1965، حيث شهدت العلاقات الفلسطينية الصينية نقلة نوعية بعد هذه الزيارة التي تمت بناءً على دعوة رسمية من الحكومة الصينية (كركوري، 2018)، وعليه فقد أقامت الصين علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تنظر إليها الصين باعتبارها نموذجاً لحركات التحرر والكفاح المسلح والحرب الشعبية، حيث قامت بافتتاح مكتب رسمي للمنظمة عام 1969، حيث تنظر الصين إلى دعمها للمنظمة أن من شأنه أن يخدم أهدافها وسياساتها إلى حد كبير، فمن ناحية كانت منظمة التحرير معادية للولايات المتحدة الأمريكية ولم تكن علاقاتها جيدة مع الاتحاد السوفيتي عند نشأتها وأخيراً فقد نشأت المنظمة بموافقة وإجماع عربي وبالتالي فإن دعم الصين للمنظمة يعني مزيداً من توطيد علاقة الصين بالدول العربية (Yitzhak, 1977).

وبالنظر إلى طبيعة تطور العلاقات الفلسطينية الصينية فقد وقفت الصين بشكل كامل مع منظمة التحرير في علاقاتها وكانت سياساتها منددة للاحتلال الإسرائيلي في جميع المحطات، حيث اتصفت

السياسات المعلنة للصين بالانتقاد الشديد لإسرائيل سواء فيما يتعلق بسياساتها أو فيما يتعلق بقضايا الاستيطان والاعتداء على الشعب الفلسطيني، حيث وصفت السياسة الإسرائيلية بأنها سياسة بربرية ووحشية وذلك عام 1977، وقد كانت أشد الانتقادات التي وجهتها الصين إلى إسرائيل عندما انتقدت رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن عندما قارنت سياسة إسرائيل التوسعية بسياسة ألمانيا الهتلرية عندما قالت "نود أن نذكر بيغن وزملائه بحقيقة أن هتلر طبخ نظرية المجال الحيوي ليبرر توسعه، لقد نجح في الاستيلاء على نصف أوروبا وعلى الرغم من ذلك فقد لاقى حتفه.



شكل 3.2: حقبة توجيه السياسة الخارجية الصينية بالفكر الأيديولوجي الشيوعي.

المصدر: إعداد الباحث.

وقد حدث التحول في مواقف الصين تجاه شكل الدعم للقضية الفلسطينية في عقد السبعينات، إذ ابتعدت عن نهج الدعم لحركات التحرر التي تدعو إلى الكفاح المسلح، ولم تعد تتنادي بمعاداة إسرائيل وأصبحت تسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات التي تناهض الاتحاد السوفيتي بغض النظر عن الأيديولوجيا التي تؤمن بها تلك الحكومات، إذ إن ثمة مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هذا التحول يقف على رأسها دخول الصين إلى الأمم المتحدة والصراع الصيني

السوفيتي الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إعادة تشكيل هذه العلاقات وجذبها نحو الاتجاه الأمريكي الإسرائيلي في مناطق مختلفة من العالم، الأمر الذي انعكس على طبيعية التوجهات الصينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالتالي أخذت هذه التوجهات خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين اتجاهاً تنازلياً في الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية، فعوضاً عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية، فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (الحداد، 2017)، ويضيف (الهليس، 2014) أن موقف الصين من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979 والتي قام على إثرها أنور السادات بزيارة لإسرائيل لم يكن موقفاً معارضاً، إنما اتسمت بتصريحات قادتها بعبارات عامة فهي لم تكن تعارض هذه الاتفاقية، بل على العكس فقد اعتبرت الصين ولأول مرة أن حل النزاع بالطرق السلمية يعتبر حلاً معقولاً، حيث تضمن المواقف الصينية في تلك الفترة عبارات عامة تنادي بحق إسرائيل في الوجود وتعتبر أن إسرائيل يجب أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام 1967 وأنها مع الحقوق المشروع للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن جميع هذه المواقف تعبر وبشكل جلي عن التغيير في سياسة الصين وعلاقتها بالقضية الفلسطينية استناداً إلى مصالحها القومية العليا.

وعلى الرغم من التغيير في توجهات الصين من الانتقال لتأييد فكرة الكفاح المسلح إلى التسوية السياسية السلمية للقضية الفلسطينية، إلا أن مواقفها قد بقيت ثابتة وبصورة استراتيجية في دعم القضية الفلسطينية ومساندتها، فعلى الرغم من توتر علاقات الصين ببعض الدول ومنها مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية كنتيجة لقيام الصين بإنشاء علاقات مع إسرائيل إلا إن الصين لم تنتهج قط سياسة معادية للعرب أو للقضية الفلسطينية في مواجهتهم وأمريكا وإسرائيل فلم تتوان الصين عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وتأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني واللبناني ضد العدوان الإسرائيلي كما ورد على لسان مندوبها الدائم في الأمم المتحدة (القبط، 2015).

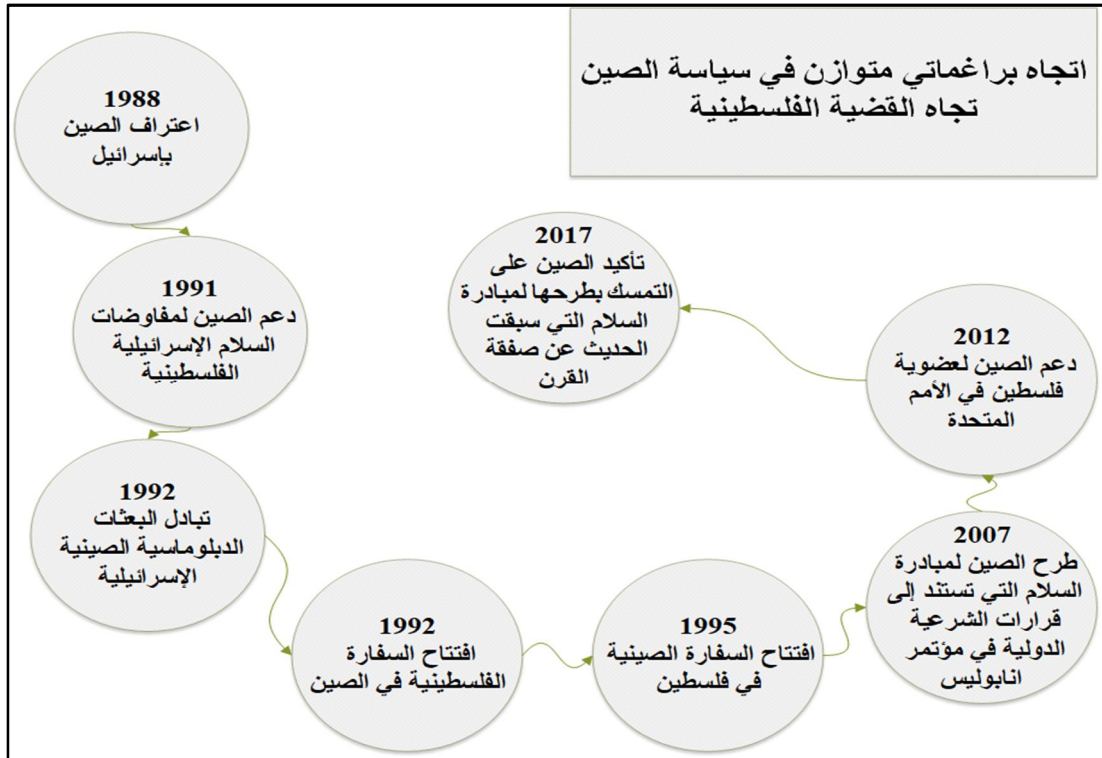
من خلال العرض السابق يرى الباحث أن مواقف الصين الداعمة لحركات التحرر والتي تجسدت في دعم القضية الفلسطينية بشكل عميق من خلال تأييدها لحركة الكفاح المسلح والحركة الثورية الفلسطينية منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، هذا التأييد قد ارتبط بشكل مباشر بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الحاكم الذي يؤمن بالحركة الثورية ومناهضة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان يرى في إسرائيل أداة مهمة لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما انعكس على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذه الأيديولوجيا التي سيطرت خلال الفترة منذ قيام جمهورية الصين الشعبية حتى نهاية السبعينات بدأت بالتغيير لصالح المصالح القومية لجمهورية

الصين، حيث ضعف تأثير النزعة الأيديولوجية لصالح المصالح القومية التي تعبر عن طموحات الصين ونظرتها المستقبلية لدورها في النظام الدولي الحديث.

2.3.2. العلاقات الصينية الفلسطينية 1993-2018:

لقد شهدت السياسة الخارجية تغيراً جذرياً في المواقف المتعلقة بالتعاطي مع القضية الفلسطينية منذ عام 1978، حيث انتقل التعامل مع القضية الفلسطينية من الدعم المباشر للحركة الثورية الممثلة بحركة التحرر الوطني إلى التحول نحو تعزيز المصالح القومية الصينية في المنطقة العربية الذي يعد الركيزة الأساسية في مواقفها، فمذ السبعينيات من القرن العشرين اتجهت إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، واستمر موقفها المؤيد للتسوية السلمية في ثمانينات القرن العشرين أيضاً مدخلاً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أن يتم من خلال مؤتمر دولي للسلام، (البدراي، 2015)، فعلى الرغم من قناعة الصين بعدالة الحق العربي، إلا أنها لم تتجاوز الخطوط الحمراء، التي قد تقود إلى تهديد حقيقي لمصالحها مع الغرب، فالاعتدال، وإلى حد ما أيضاً، الحيادية كانتا السمتين الأساسيتين لتعامل الدولة الصينية مع هذه القضية العربية المحورية، وهكذا، وفي ضوء عملية السلام العربية-الإسرائيلية تمكنت الصين من التخلي عن شعار الكفاح المسلح، وتبني موقف الدعم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقد انتهى بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دولة إسرائيل عام 1992 أي العام التالي لبدء عملية السلام المنطلقة من مدريد، ومن ثم مشاركتها الفعالة في هذه العملية من خلال استضافتها عام 1993 للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل (أبو جابر، 1999)، وبالرغم من التحول في الموقف الصيني في التعاطي مع القضية الفلسطينية تجاه النزوع نحو تأييد الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن الموقف الصيني المتوازن تجاه هذا الصراع ربما لا يجعل من دورها في قضايا الصراع محل ترحيب داخل إسرائيل على وجه الخصوص، إذ إن للصين علاقات تجارية جيدة مع إسرائيل إلا أن هناك فجوة ضخمة فيما يتعلق بفهم طبيعة المنطقة، فالصين ليس لديها الصلات ولا الآليات ولا ميراث من التدخل في قضايا المنطقة، كما أنه لا توجد دولة باستثناء الولايات المتحدة تحظى بثقة إسرائيل فيما يتعلق برعاية عملية السلام، حيث ترى إسرائيل أنها يساء فهمها في عالم لا يتفهم الوضع الإسرائيلي كما تتفهمه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب آخر فإن الصين لم تقم بالاعتراف بإسرائيل إلا عند إدراكها بوجود مؤتمر مدريد الذي أعدت له القوى الكبرى العالمية ففضلت ألا تبقى وحيدة ومنعزلة عن العالم فقامت بالاعتراف بإسرائيل، إذ إن الصين لم تقم بإقامة أية علاقات معلنة مع إسرائيل قبل هذا المؤتمر، وعلى الرغم من التأييد الصيني لتسوية تاريخية للصراع العربي الإسرائيلي إلا أنها تتعمد الابتعاد عن تفاصيل هذه العملية

التي كانت تعتبرها تحت الوصاية الأمريكية، حيث تجسد موقف الصين بتأييد ما هو متصل بالمفاوضات العربية الإسرائيلية دون التدخل المباشر في تفاصيلها، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع أطراف الصراع دون الانحياز لأحد في مواجهة الآخر، وربما تكون الصين راضية تماماً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور لمصلحة الاستقرار الإقليمي، إلا أن النفوذ السياسي للولايات المتحدة وتبعاً لسياساتها القاصرة هو الذي يتآكل ولن يطول الوقت الذي ستكون فيه الصين وقوى آسيوية أخرى شركاء فاعلين في دبلوماسية الشرق الأوسط (الفاضي، 2017)، فالموقف الصيني في التسعينات بدأ يقترب بشكل تدريجي من المواقف الأمريكية الإسرائيلية ولم تعد الصين تتمسك بمواقف مبدئية حيال الصراع العربي الإسرائيلي، إذ لم تعد الصين تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من شبكة الدفاع الغربي المعادية للشيوعية وإنما على أساس أن هناك مجالات كثيرة للتعاون بينهما، فقد سعت إسرائيل وركزت جهودها من أجل احتلال مكانة مهمة في سياسة الصين الخارجية من خلال ما يمكن أن تقدمه للصين في مجال التكنولوجيا المتقدمة وخاصة العسكرية منها (الأنباري، 2011).



شكل 4.2: التحول البراغماتي للسياسة الخارجية الصينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

المصدر: إعداد الباحث.

وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الفلسطينية الصينية خلال هذه الفترة فإن الملاحظ هنا أنه وبالرغم من التغيير في الموقف الصيني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن العلاقات الرسمية الفلسطينية الصينية قد شهدت خلالها نمواً متزايداً وملحوظاً خلال تلك الفترة، على جميع الأصعدة التي يمكن إيضاحها كما يلي:

1.2.3.2. العلاقات السياسية:

تعد الصين داعماً رئيسياً لفلسطين في القضايا السياسية المختلفة وقد سعت إلى تعزيز التعاون السياسي مع السلطة والوطنية الفلسطينية في القضايا المهمة التي تخص الشعب الفلسطيني وقد تمثلت معالم العلاقات السياسية الصينية الفلسطينية في مجموعة من التوجهات المهمة التالية (الهليس، 2014):

- 1- افتتاح الصين للسفارة الفلسطينية عام 1992، حيث مثل أول سفير لفلسطين لدى الصين السيد يوسف رجب الرضيع وهو ما يمثل في العرف السياسي اعترافاً كاملاً بدولة فلسطين.
- 2- مبادرة الصين لافتتاح سفارتها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة عام 1995 حيث تولى بعثة الصين السيد جينغ تشياو لونغ (Geng Xiao Long).
- 3- تأكيداً على الدعم السياسي للمواقف الفلسطينية فقد قام المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السفير (وانغ شي جيه) في زيارة تاريخية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر قيادته وهو محاصر في يونيو (2004م)، في أبلغ تعبير عن دعم الصين قيادة وشعباً له ولصمود الشعب الفلسطيني في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية (اللو، 2012).
- 4- دعمت الصين طلب فلسطين للانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة مراقب عام 2012.
- 5- التأكيد على الدعم الصيني لحقوق الشعب الفلسطيني خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الصين في شهر مايو 2013 حيث أكدت الصين على ضرورة استعادة الحقوق المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق سلام عادل، وقد تم التأكيد على هذا التوجه خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني وانج يي (Wang Yi) إلى الأراضي الفلسطينية في ديسمبر 2013 لتجديد تأكيد الصين الثابت لمساعي الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ودعم مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل.
- 6- تأكيد الصين على أن القدس الشرقية تمثل عاصمة الدولة الفلسطينية والتي تضمنتها النقطة الأولى من مبادرة الرئيس الصيني (شي جينغ بينغ) لحل القضية الفلسطينية عام 2013.

في يوليو 2017، اجتمع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) مع نظيره الفلسطيني محمود عباس في بكين، حيث طرح الأول "الرؤية الصينية" حول تسوية القضية الفلسطينية. ويتألف اقتراح الرئيس (شي) من أربع نقاط، تدور حول الدعم السياسي، والأمن المستدام، وتنسيق جهود المجتمع الدولي، وتحقيق السلام من خلال التنمية، حيث تعد هذه الرؤية الشاملة بمثابة مسعى جديد تبذله الصين لحل القضية الفلسطينية في ظل الأوضاع الدولية المعقدة، وتثبت استعداد الصين إلى مواصلة العمل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للدفع باتجاه إيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، وارتكازاً على حل الدولتين، قدمت "الرؤية الصينية" بعض النواحي المبتكرة، حيث أشار المبعوث الصيني الخاص السابق إلى الشرق الأوسط السفير وو سي كه إلى أن رؤية 2017 تعكس بوضوح فكرة جديدة للصين تجاه حل القضية الفلسطينية، ألا وهي تحقيق السلام من خلال التنمية فضلاً عن المفاوضات السياسية، كما أن اقتراح الصين إطلاق آلية حوار ثلاثية بين الصين وفلسطين وإسرائيل، كما أن سعي الصين إلى تنسيق ودفع المشروعات الكبرى التي تساعد فلسطين على النهوض ببرهن على الاهتمام الصيني الكبير بالقضية الفلسطينية وسعيها الحصين من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة لحل القضية الفلسطينية (شينخوا، 2018).

2.2.3.2. العلاقات الاقتصادية:

تعد الصين داعماً رئيسياً لفلسطين في الجوانب الاقتصادية المتنوعة، حيث قدمت ولازالت كافة أشكال الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية سواء في مجال البنى التحتية أو التجارية أو حتى الدعم المالي المباشر للخزينة العامة وذلك حرصاً منها على تعزيز الاقتصاد الفلسطينية وقد نمت هذه العلاقات منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حتى يومنا هذا، حيث تمثلت مظاهر نمو هذه العلاقات في مجموعة من الجوانب المهمة التالية (الهليس، 2014):

- 1- تخصيص منحة مالية سنوية لتنفيذ مشاريع حيوية وخدمائية لتطوير البنية التحتية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية.
- 2- تأطير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الصينية بشكل رسمي من خلال توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني عام 2005 التي تهدف إلى تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية في مجالات متنوعة تركز على إقامة مشاريع تعاونية متخصصة في المجالات التجارية والصناعية والتبادلات الفنية والزراعية التي تشمل تبادل الخبرات والمعلومات الفنية التخصصية وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني وإقامة المعارض وتبادل الزيارات للقطاعين العام والخاص، ولضمان نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية فقد تم تشكيل لجنة فلسطينية صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني سميت باللجنة الاقتصادية المشتركة.

3- يبلغ حجم التبادل التجاري بين فلسطين والصين مئات ملايين الدولارات الأمريكية، حيث تشير الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن حجم الواردات الفلسطينية من الصين قد بلغت 382 مليون دولار عام 2016 في حين لم تتجاوز حجم الصادرات الفلسطينية للصين 61 مليون لنفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، إلا إن هذه الإحصاءات تلاقي مجموعة من التحفظات من قبل المسؤولين الفلسطينيين العاملين في السفارات الفلسطينية بجمهورية الصين الشعبية، حيث يشير السفير الفلسطيني لدى الصين فوزي مهراوي إلى إن الإحصاءات الرسمية الفلسطينية حول واردات فلسطين من الصين والتي تقدرها بنحو 300 - 400 مليون دولار سنويا ليست دقيقة، كون إن الإحصاءات تعتمد فقط على ضريبة المقاصة والتي بدورها تحدد بموجب قيمة الفواتير التي يقدمها التجار الفلسطينيون لوزارة المالية الفلسطينية، بينما الحقيقة تشير إلى أن حجم الواردات الفلسطينية من الصين قد تصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا (أبو غوش وبياتنة، 2017). ويؤكد هذا التوجه السفير الفلسطيني السابق لدى جمهورية الصين الشعبية الذي يؤكد أن أكثر من (70%) من نسبة البضائع المعروضة في الأسواق الفلسطينية هي من المنتجات الصينية، وحجم التبادل التجاري الحقيقي بين فلسطين والصين أكبر من ذلك بكثير خاصة أن الصادرات إلى فلسطين تمر عبر الموانئ الإسرائيلية وتسجل على أنها صادرات إلى إسرائيل بالإضافة لما يستورده التجار الفلسطينيون من خلال التجار الإسرائيليين (من البطن) وكل هذا الذي يقدر بمئات ملايين الدولارات الأمريكية الإضافية والتي لا تسجل في سجلات وزارة التجارة الصينية ولقد تم مخاطبتها بمذكرة رسمية حول ذلك، وتورد فلسطين للصين بعض السلع منها حجر الرخام الفلسطيني (اللوح، 2012).

4- لم يقتصر الدعم الاقتصادي لفلسطين على المجالات التجارية والاستثمارية بل تعدت أطر هذه العلاقات نحو تعزيز الدعم العسكري للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تجسدت هذه العلاقة في توقيع اتفاقية المساعدات العسكرية بين الجيش الصيني وقوات السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2007، والتي تضمن أطر الدعم العسكري الصيني لفلسطين من خلال تقديم الجيش الصيني لقوات السلطة الوطنية الفلسطينية مساعدات عسكرية تتضمن عتاد حربي من الأسلحة والذخائر وعتاد غير حربي لتعزيز قدرة ورفع جاهزية قوات السلطة، إلا إن إسرائيل قد عملت على تعطيل دخول المساعدات للسلطة الوطنية وقواتها (اللوح، 2012).

5- المشاركة الفاعلة للصين في دعم الاقتصاد الفلسطيني خلال مؤتمر باريس الاقتصادي المنعقد عام 2008، حيث أقر في هذا المؤتمر تقديم مبلغ 7.4 مليار دولار لدعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني على مدار ثلاث سنوات كانت الصين من الدول الفاعلة لتحشيد الدعم للاقتصاد الوطني بهدف تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

6- استمر الاتجاه الصيني الداعم للاقتصاد الوطني الفلسطيني في تقديم كافة أشكال الدعم في أطر متنوعة حيث قدمت الصين منحة لإقامة مقر وزارة الخارجية الفلسطينية بقيمة 4 مليون دولار عام 2008، هذا بالإضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية لقطاع غزة في العام ذاته من خلال توقيع اتفاقية ثنائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية بقيمة 5 مليون دولار لتعزيز التعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية، وفي عام 2009 وقعت شركة مشروع المضائق الثلاثة الصينية مذكرة تفاهم مع فلسطين للتعاون في مجال المشاريع الكهرومائية التي تشمل تعزيز التبادلات وتحويل التكنولوجيا والاستثمارات على أساس تنمية مشاريع الري والطاقة الكهرومائية.

7- في إطار تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت بين الصين وفلسطين عام 2005 في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والتي انبثق عنها تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة، فقد تم تفعيل إطار عمل هذه اللجنة حيث وقعت عام 2011 على بروتوكول تعاون اقتصادي وتجاري يقضي بالاعتراف المتبادل بالموصفات والمقاييس في كلا البلدين وتفعيل الاستثمارات المشتركة وبحث إمكانية إقامة مناطق صناعية فلسطينية مشتركة.

8- وفي إطار نمو وتعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الصينية فقد تم توقيع اتفاقيتي تعاون بين فلسطين والصين عام 2013 خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الصين، حيث ركزت الاتفاقية الأولى على تعزي التعاون الاقتصادي والفني والثانية تتعلق بوضع إطار تنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي الصيني الفلسطيني.

9- وقد استمر الاتجاه الإيجابي للعلاقات الفلسطينية الصينية الذي تتوج عام 2017 في عقد اجتماع اللجنة الفلسطينية الصينية المشتركة الاقتصادية في نوفمبر 2017 الذي يهدف إلى تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتي من شأنها جذب الاستثمارات الصينية لدولة فلسطين، بالإضافة لزيادة التواصل الفلسطيني الصيني لتطوير الاقتصاد في مختلف المجالات، حيث أكدت نائبة السفير الصيني في الاجتماع على موقف بلادها الداعم والمساند للقضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية بالإضافة إلى المسعى الصيني لتطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق أهداف مبادرة ورؤية "مبادرة الحزام والطريق" التي من شأنها أن تساهم في دعم فلسطين اقتصادياً، هذا بالإضافة إلى تأكيد دعم الصين للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال اتفاقية جديدة لتنمية الموارد البشرية من خلال تخصيص العديد من برامج بناء القدرات (بوابة اقتصاد فلسطين، 2017).

3.2.3.2. العلاقات الثقافية:

تعد العلاقات الثقافية مع الصين امتداداً طبيعياً للعلاقات مع المنطقة العربية والتي رصدها التاريخ عبر الاحتكاك الثقافي الذي قامت به البعثات المتنوعة للرحالة العرب مثل ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي وقيام الرحالة الصينيين بالوصول إلى المنطقة العربية من أمثال البحار الصيني تشنج خه الذي وصل إلى بلاد العرب وحط رحاله في مكة المكرمة، وتلى هذه المرحلة من مراحل التاريخ تبادل البعثات التجارية والثقافية بين الصين والبلاد العربية بهدف تعزيز أواسر العلاقات والتعاون في مجالات متنوعة، حتى غدى هناك اهتماماً من قبل الصينيين بالثقافة العربية حيث تم ترجمة العديد من الأعمال والكتب العربية إلى اللغة الصينية، كما قام الصينيون بمحاولة نقل الثقافة الصينية إلى المنطقة العربية وإظهار هذه الثقافة عبر ترجمة بعض الكتب والأعمال الصينية إلى اللغة العربية مثل حلم القصور الحمراء والإنسان المنتصر على الظلام وغيرها من الأعمال الروائية التي تعكس الثقافة الصينية، لذا فقد وقعت الصين على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل الثقافي مع الدول العربية مثل مصر واليمن وليبيا وسوريا وفلسطين وغيرها من الدول العربية (الهليس، 2014)، أما فيما يتعلق بتطور العلاقات الثقافية الصينية خلال هذه الفترة فقد تجسدت أهم معالمها في النقاط التالية (اللوح، 2012):

- 1- تأطير علاقات التعاون الثقافي والتربوي بين فلسطين والصين من خلال توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي عام 2003 والتي ركزت بنودها على تطوير ورفع مستوى التعاون في مجالات الثقافة والفنون، وتشجيع التبادل والتعاون في مجال التربية والتعليم، وتسهيل تبادل أعضاء الهيئة التعليمية من المعلمين والخبراء والطلبة بين البلدين، وتخصيص أيام لإقامة فعاليات ثقافية لجامعات كل طرف في جامعات الطرف الآخر، وتنص الاتفاقية على التعاون في مجال الترجمة والنشر وتعزيز الصلات بين المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الآثار والمتاحف والحفاظ على التراث والممتلكات الثقافية.
- 2- تأسيس جمعية الصداقة الفلسطينية الصينية عام 1995 بهدف تعزيز وتدعيم العلاقات الفلسطينية الصينية في المجالات المتنوعة سواء الثقافية أو الاقتصادية أو الفكرية، حيث تقوم الجمعية بتنظيم مجموعة من الأنشطة للتبادل الفكري والثقافي التي تشمل المهرجانات والحفلات الدبلوماسية وغيرها من الأنشطة الهادفة لتعزيز هذا التعاون (الهليس، 2014، ص104).
- 3- التعاون الثقافي الأكاديمي بين الصين والجامعات الفلسطينية الذي تجسد برعاية الصين لمجموعة من البرامج الأكاديمية للطلبة الفلسطينيين على شكل منح دورية مقدمة من الحكومة

الصينية للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى المساهمة الفاعلة من قبل الحكومة الصينية بتقديم الدعم المادي واللوجستي لهذه الجامعات كتطوير البنى التحتية وإنشاء المختبرات وتعزيز المكتبات ورفدها بالكتب التي تحمل المعاني الثقافية الصينية (الهليس، 2014، ص104).

4- التفاعل الثقافي الفلسطيني الصيني الذي ازدادت وتيرته بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تمثلت الأشكال المتنوعة لهذا التفاعل في المشاركة في المعارض والمهرجانات المتنوعة التي أقيمت في الصين، حيث شاركت فلسطين في مهرجان الفنون العربية الأول الذي أقيم في الصين عام 2006 في إطار فعاليات منتدى التعاون العربي الصيني، وفي الإطار المقابل فقد شرعت فلسطين بتعزيز الثقافة الصينية داخل الأراضي الفلسطينية وتجسيدها وإيصالها إلى الجمهور الفلسطيني عبر إقامة معرض الصور الصينية عام 2005 الذي حمل عنوان (ألقوا أنظاركم إلى الصين) الذي تضمن إبراز التراث الصيني والثقافة الاجتماعية الصينية والتعريف بها من خلال تلك الصور وعرض الأفلام التي تجسد ثقافة الصين.

5- استمرت العلاقات الثقافية الفلسطينية الصينية في الصعود حيث ازدادت وتيرتها عام 2010 من خلال المشاركة الفلسطينية الفاعلة في الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية الذي أقيم في الصين، حيث هدفت فلسطين لنقل الثقافة الفلسطينية إلى الجمهور الصيني وإيصال الصورة الاجتماعية والفكرية لصوت الشعب الفلسطيني من خلال التبادل الثقافي بأنشطته المتنوعة التي شملت إحياء معالم التراث الفلسطيني وبيان تاريخ فلسطين وقضيتها وتطور محطاتها المتنوعة.

من خلال العرض السابق يتضح أن العلاقات الفلسطينية الصينية قد شهدت حالة من الاختلاف النسبي من حيث مستوياتها وذلك ارتباطاً بالمراحل التاريخية التي مرت بها الصين، حيث ارتبطت علاقات الصين بالقضية الفلسطينية بالبرامج والمشاريع العالمية والأطر الأيديولوجية التي سيطرت على العالم خلال المراحل الأولى لنشأة جمهورية الصين الشعبية والتي اتسمت بالنظام الدولي ثنائي القطبية الذي تحكمه أطر أيديولوجية متناقضة، حيث كان الإطار الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة نموذج مناقض للإطار الأيديولوجي الشيوعي الذي تؤمن به الصين، وعليه فإن الدعم المطلق الذي حازته القضية الفلسطينية ضمن اهتمامات الصين في تلك الفترة نابع وبشكل رئيسي من التناقض الفكري للمشروع الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتسم بالدعم المطلق لإسرائيل، بينما في الجانب المناقض مشروع الحركات الثورية المناهض للمشروع الأمريكي الذي تؤمن به الصين هو الدافع الرئيسي لدعم القضية الفلسطينية بالشكل الثوري المسلح ضد إسرائيل، وقد تطورت هذه العلاقات وفقاً للمصالح القومية التي تحرك الصين في علاقاتها الدولية، حيث بدأ هذا المسار بالتراجع بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز حرص الصين على مصالحها الممتدة والتي تشكل الولايات المتحدة وإسرائيل جزءاً منها، وبالتالي أخذت هذه العلاقات

تميل نحو الحيادية في التعامل مع القضية الفلسطينية والميل نحو دعم الحل السلمي مع الحفاظ على علاقة توازن مع جميع الأطراف، وبدأت الصين بتعزيز علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لمصالحها القومية، إلا أنه وبالرغم من هذه العلاقة فإن الصين بقيت داعماً رئيسياً لحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية وطورت من حجم التعامل والعلاقة مع القيادة الفلسطينية في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، لذا يرى الباحث أن حرص الصين على التوازن في التعامل مع الدول المتنوعة في إطار علاقاتها الدولية يعد موقفاً موضوعياً ويتسم بالبعد القومي الذي تراعيه الصين في هذه العلاقات، إذ إن الصين لا تملك خيارات قوية في هذا الإطار فهي أمام خيارات متنوعة ومعقدة فهي من جانب ترغب في مد وتعزيز أواصر العلاقات العربية الصينية التي ترى فيها مصلحة استراتيجية للصين ومنطقة مهمة لنفوذها، وفي الجانب الآخر تعتبر إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عنصراً مهماً مشكلاً للسياسة الدولية أصبحت الصين مرتبطة بهما بشكل مباشر، إذ إن مصالح الصين تقع في جزء كبير منها تحت الوصاية الأمنية الأمريكية من ناحية، والمصالح التجارية والتكنولوجيا المتصاعدة مع إسرائيل تعتبر عاملاً آخر يوجه هذه العلاقات من جانب آخر.

3.3.2. الصين ومشاريع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية:

1.3.3.2. التحول في الموقف الصيني إزاء طرق حل القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المهمة التي تستحوذ على اهتمام الصين، إذ يتجسد الموقف الصيني من هذه القضية في اعتبارها قضية جوهرية، وأنه بدون حلها فلن يتحقق سلام حقيقي بين الدول العربية، ولا أمان ولا استقرار في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وفي ظل التغيرات الحالية في المنطقة فإنه يجب إيلاء القضية الفلسطينية المزيد من الاهتمام، إذ أنه لا يجوز تهميشها بل يجب بذل المزيد من الجهود البناءة لحلها، وترى الصين أن مفتاح الحل للقضية الفلسطينية يكمن في العودة إلى الخيار السلمي عبر طاولة المفاوضات وبالتالي فإنه يجب إزالة العقبات التي تحول دون إحراز مزيد من التقدم وإعادة بناء الثقة بين فلسطين وإسرائيل (عيادي، 2017).

وقد اتسم موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي بالتحول والتغير تبعاً للتغيرات الداخلية التي شهدتها الصين من ناحية وتماشياً مع تطورات هذا الصراع والتطورات على المستوى الدولي وصراع القوى الفاعلة فيه من جهة أخرى، فانتقل الموقف الصيني من التأثر بالعامل الأيديولوجي الذي كان سائداً في حقبة الخمسينات حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، هذا الفكر القائم على تأييد الحركات الثورية التحررية واستخدام القوة لتحقيق أهداف التحرر انطلاقاً من المبدأ الصيني

القائم على أن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي ريف العالم بينما الدول المتقدمة الرأسمالية هي المدن ويجب أن يحاصر الريف هذه المدن عن طريق الحرب المسلحة للحصول على الحرية، هذا الفكر قد انتقل بالتغير التدريجي في نهاية السبعينات مع تصويت إسرائيل لصالح العضوية الكاملة للصين في الأمم المتحدة عام 1971 وبدا التقارب الصيني الإسرائيلي يأخذ بالصعود، ومن هنا بدأت السياسة الخارجية الصينية بالتغير إزاء القضية الفلسطينية لصالح تأييد الحقوق الفلسطينية واكتسابها بالطريقة السلمية، فمع بداية عقد التسعينات بدأ التحول الرسمي في الموقف الصيني تزامناً مع بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، فأخذ التوجه الصيني في تأييد عملية السلام والسير في إطار التحفظ وعدم التورط في الصراع عبر اتخاذ مواقف متوازنة من جميع الأطراف دون الخوض في عمق التفاصيل المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبدأ هذا التغير في مواقف الصين كنتيجة مباشرة لاعتراف الصين بدولة إسرائيل عام 1988 وإقامة علاقات رسمية معها ليتجسد الموقف الصيني من عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالتأييد الإيجابي لهذا المسار انطلاقاً من التحول في المصالح الصينية مع القوى العالمية المؤثرة في النظام الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (مرعي، 2017).

2.3.3.2. الموقف الصيني الرسمي من عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل:

لقد بدأ الموقف الرسمي الصيني بالتبلور تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط خصوصاً بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد انعقاد اتفاق السلام بين إسرائيل وجمهورية مصر العربية عام 1979 وتبني العرب لسياسة التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، حيث كان موقف الصين في تلك الفترة متمحوراً حول مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وتبني لغة المهاجمة لإسرائيل، إلا أنه ومع انطلاق مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل عام 1991 أعلنت الصين رغبتها في القيام بدور رئيسي في عملية السلام، وأخذت السياسة الصينية تركز اهتمامها على ضرورة تسوية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية ولم تعد بالحدة نفسها التي كانت إبان حكم الزعيم الصيني ماوتسي تونج ولكنها وإن تخلت عن لغة التشدد فقد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة وتدعو إلى تسوية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً كضرورة لا بد منها لتحقيق الأمن في المنطقة (نصار، 2016).

وقد استند الموقف الصيني الرسمي في تأييد عملية السلام إلى منطلقات التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ومبدأ الأرض مقابل السلام وأن القضية ستحل بالجهود

المشاركة للأطراف المعنية ومساعدة المجتمع الدولي والتزام القيادة الفلسطينية تكتيكات تتسم بالمرونة والعملية، كما أن الصين اتجهت إلى اتخاذ مواقف متوازنة تنطلق من مبدأ أنها تلتزم بالموافقة على ما تتوافق عليه الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، وعليه فإن سياسة الصين الرسمية تجاه مسار التسوية يمكن تلخيصها في مجموعة من العناصر التالية (سليم، 2000):

- 1- أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد.
- 2- تنفيذ كل الاتفاقات الموقع عليها بشكل جاد ونقادي أي تعطيل لعملية السلام.
- 3- القضاء على الإرهاب والعنف بكافة أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية، فالصين تعترض على كل أشكال الإرهاب والعنف مهما كان مصدرها.
- 4- مع تقدم عملية السلام فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة.
- 5- يلتزم المجتمع الدولي بالعمل سوياً مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الإقليم والصين مستعدة لبذل جهودها في هذا الإطار.

فمع مطلع العام 2000 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الفلسطينية الصينية بالتوازي مع تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية التي ارتبطت بمفاوضات السلام والتوجه الدولي نحو دعم الحل السلمي للقضية الفلسطينية، حيث حرصت الصين على القيام بدور نشط في المنطقة من خلال تعيينها مبعوثاً لها لعملية السلام في الشرق الأوسط لتسهيل عملية التواصل مع مختلف الأطراف حيث اتجهت إلى طرح مبادرة سلام تتضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس ثم شاركت الصين بناءً على دعوة أمريكية في مؤتمر أنابوليس عام 2007 من أجل إحياء عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين تنتهي بإعلان دولة فلسطينية أو تحدد ملامحها النهائية على أقل تقدير، واستناداً إلى ذلك طرح وزير الخارجية الصيني رؤية شاملة أعدتها الصين لتعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط تضمنت خمسة مبادئ تمثلت في التالي (مرعي، 2017، ص140):

- أ- احترام التاريخ ومواجهة الواقع واتخاذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر.
- ب- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام.
- ج- دفع محادثات السلام وبطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها.
- د- إعطاء الأولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات الأمن.
- هـ- بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام.

هذا وفي إطار الحديث عن صفقة القرن فإن الصين قد أكدت على موقفها الثابت لحل الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، حيث أكدت الصين على لسان سفيرها لدى فلسطين أن بلاده ستعيد طرح مبادرتها للسلام ذات النقاط الأربعة، لرعاية عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، حيث أكد السفير الصيني أن المبادرة الصينية، سبقت ما يجري الحديث عنه تحت عنوان "صفقة القرن"، والصين متمسكة بمبادرتها القائمة على أساس الشرعية الدولية، حيث إن الصين لا تزال تؤيد العملية السلمية المستندة لقرارات الشرعية الدولية وأنها تسعى إلى تعزيز التنمية والسلام في الشرق الأوسط لبناء مجتمع بشري متعايش بشكل مشترك بعيداً عن الحروب، ومن المهم الإشارة هنا إلى إن مبادرة الرئيس الصيني تقوم على أربع نقاط تشمل: تعزيز حل الدولتين على أساس حدود 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية جديدة، ودعم "مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام" الذي ينهي فوراً بناء المستوطنات الإسرائيلية، ويتخذ تدابير فورية لمنع العنف ضد المدنيين، ويدعو إلى الاستئناف المبكر لمحادثات السلام، وتنسيق الجهود الدولية لوضع تدابير لتعزيز السلام (الكسوني، 2018).

4.3.2. المحددات الرئيسية المتكئة بالموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية:

يعتبر التغيير في الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية نموذجاً مهماً من أشكال البراغماتية في السياسة الدولية، حيث إن الملامح الخاصة بالموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية في الجوانب التالية:

- 1- سلمية الطرح الصيني: تتجه الصين في موقفها لحل القضية الفلسطينية تجاه دعم القنوات التفاوضية والحوار السياسي السلمي لحل القضية ونبذ أي أعمال صلبة من كلا الطرفين.
- 2- المواءمة بين الأطراف المتناقضة: إذ إن دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط تستند إلى استراتيجية عدم الانحياز وذلك لضمان علاقات متميزة ومستمرة مع جميع الأطراف.

هذه الملامح تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي لم تكن وليدة الصدفة، إنما هي وليدة مجموعة من المحددات التي تحكم الموقف الصيني تجاه هذه القضية والتي يمكن رصدها في التالي (بوكابوس، 2018):

المحدد الأول: ترى الصين أن أي صراع متعلق بالقضية الفلسطينية سيؤثر وبشكل مباشر على الأمن الطاقوي الصيني، إذ إن الصين تعتمد على الدول العربية وبشكل رئيسي في إمدادات النفط والبتروال الخاص بالصناعة الصينية، إذ يمثل الشرق الأوسط مصدراً مستداماً من مصادر الطاقة

التي تحتاجها الصين بكميات كبيرة لسد احتياجاتها الصناعية في المقابل من ذلك تمثل دول منطقة الشرق الأوسط سوقاً واسعة للمنتجات الصينية خاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث برزت الصين خلال العقد الماضي كأحد أهم منسطي أسواق الطاقة مع الدول المنتجة للنفط والغاز (كروري، 2018).

المحدد الثاني: ترى الصين أنه في حال انحيازها المطلق للموقف الفلسطيني العربي وخسارتها لإسرائيل فإنها ستخسر شريكاً عسكرياً وتكنولوجياً مهماً.

المحدد الثالث: تنتظر الصين إلى أنه في حال خسارة الطرف الفلسطيني ستتهدد التجارة والمصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً مع الدول العربية.

المحدد الرابع: ترى الصين أن دبلوماسية الموعمة تعتبر الحل الأمثل للإبقاء الامتيازات المتناقضة المصدر جراء هذا الصراع الذي يتطلب مواقف مرنة وحذرة في التعامل مع هذه التناقضات.

المحدد الخامس: دخول أطراف عربية لعملية السلام مع إسرائيل لذلك لم يعد يجدي دعم الصين للقضية ضد إسرائيل الأمر الذي دفعها لتبني مقاربة أكثر انفتاحاً معها.

5.3.2. الدور الصيني تجاه القضية الفلسطينية وموقفها من قضايا الصراع الرئيسية:

لقد لعبت الصين دورها مهماً في دعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية محورية لها أبعاد محورية تتقاطع مع مجموعة من القضايا المهمة على الصعيد الدولي، وقد تركز الدور الصيني في دعم القضية الفلسطينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى الوقت الراهن، وقد اختلفت طبيعة هذا الدور وفقاً للمراحل الزمنية المتنوعة التي مرت بها القضية الفلسطينية من ناحية، والمصالح القومية الصينية من ناحية أخرى، فقد كان الدور الصيني في دعم القضية الفلسطينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حتى نهاية حقبة السبعينات يتجسد بتعزيز الصمود الفلسطيني ودعم آليات التحرر بالوسائل العسكرية وذلك انطلاقاً من المصالح الصينية التي تنظر إلى إسرائيل على أنها أداة للإمبريالية الأمريكية التي تعد عدواً للصين، حيث قدمت الصين الدعم المادي والسياسي والمعنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الحقبة واعترفت بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وأقدمت على افتتاح مكتب تمثيلي لها في جمهورية الصين الشعبية عام 1965، وقد استمر الموقف الصيني الداعم للقضية الفلسطينية بمجمل مكوناتها مع اختلاف آليات الدعم التي انتقلت من فكرة دعم عسكرة الصراع إلى فكرة الحل السلمي للصراع وذلك مع انطلاق محادثات السلام العربية الإسرائيلية التي بدأت بوادرها عام 1977 مع قيام الرئيس المصري أنور

السادات بزيارة تاريخية إلى إسرائيل عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتي أعقبها انطلاق محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي ترافق معها اتجاه متوازن وبراعماتي في تعاطي الصين منع القضية الفلسطينية يستند إلى دعم القضية الفلسطينية استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية متمثلة في إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 والتي ترتب على إثرها اعترافاً من قبل الصين بدولة إسرائيل وفي المقابل اعترافاً كاملاً بالدولة الفلسطينية ودعمها في الأمم المتحدة للحصول على دولة عضو مراقب عام 2012، واستمرت المواقف الإيجابية لدعم الصين للقضية الفلسطينية من خلال طرح الرئيس الصيني لمبادرته للسلام عام 2013 واستمرار تمسك الصين بهذه المبادرة المستندة إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1976 بعاصمتها القدس الشرقية واستمر هذا الموقف حتى الوقت الراهن في مواجهة صفقة القرن التي لم تتضح معالمها حتى الآن، حيث تؤكد الصين تمسكها بمبادرتها لحل هذا الصراع بشكل غير منقوص القبط (2015، ص104-ص106) و(الهليس، 2014، ص84-98)، الجدول التالي يوضح موقف الصين الرسمي من قضية الدولة الفلسطينية والقضايا الرئيسية المرتبطة بها:

جدول 1.2: موقف الصين من القضايا الرئيسية الفلسطينية.

القضية	الموقف الرسمي للصين
الدولة الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> • اعتراف الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني عام 1965 • اعتراف الصين بدولة فلسطين عام 1988 • افتتاح سفارة فلسطين عام 1992 بالصين • تجسد الموقف الرسمي الصيني بعد محادثات السلام باعتبار أن إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية حقاً غير قابل للتصرف للفلسطينيين
القدس	<ul style="list-style-type: none"> • كانت التصريحات الرسمية الصينية حذرة في التعامل مع قضية القدس وكانت تدعم إقامة دولة على حدود 1967 باعتبار أن القدس جزءاً منها وبشكل ضمني • تطور الموقف الصيني بشكل رسمي ليعلم تبنيه للقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية والتي تضمنتها مبادرة الرئيس الصيني لحل القضية الفلسطينية شي جينغ بينغ عام 2013، حيث أكدت النقطة الأولى منها على أن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.
اللاجئين	<ul style="list-style-type: none"> • تأييد الصين لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين حيث تبنت الحل العادل لقضية اللاجئين وفقاً للقرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 194 • تطور الموقف الرسمي الصيني من القضايا الرئيسية للصراع وخصوصاً قضية اللاجئين باعتبارها قضايا لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات وهو ما يشير إلى أن الصين تقبل بنتيجة هذه المفاوضات فيما يتعلق بقضية اللاجئين حتى لو كانت هذه القرارات غير متفقة مع قرار الأمم المتحدة رقم 194.

الموقف الرسمي الصين	القضية
<ul style="list-style-type: none"> • إن الموقف الرسمي الصيني من قضايا الاستيطان يتجه نحو الرفض المطلق استناداً إلى تبني الصين لقرارات الأمم المتحدة، حيث ترى الصين أنه يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 • ظهر الموقف الرسمي الصيني المتمثل في معارضة البناء الاستيطاني عام 2010 على لسان سفيرها في الأمم المتحدة تسانج يسوي الذي أكد على ضرورة وقف النشاط الاستيطاني وبناء الجدران الفاصلة والتوقف عن الأعمال التي لا تسهم في استئناف المفاوضات الخاصة بشرقي القدس. • اعتبرت الصين أن قيام إسرائيل ببناء المستوطنات سبباً مباشراً في تعطيل عملية السلام • تجسد الموقف الرسمي من قضية الاستيطان بشكل محدد وواضح في تصريح مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة لي باو دونج بتاريخ 2013/1/24 حيث أكد أن الصين تعارض بثبات بناء المستوطنات من قبل الجانب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بالقدس الشرقية والضفة الغربية. • أكد هذا الموقف مبادرة الرئيس الصيني لحل القضية الفلسطينية شي جينغ بينغ عام 2013 التي تضمنت ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. 	<p style="text-align: center;">الاستيطان</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يعتبر التصويت الصيني لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة عام 2012 من القرارات المهمة التي تعطي القضية أبعاداً سياسية وقانونية جديدة، حيث أعطى الأسرى الفلسطينيين الصفة الشرعية القانونية باعتبارهم أسرى حرب ومقاتلين شرعيين وأنهم أسرى دولة مستقلة محتجزون كرهائن يتوجب إطلاق سراحهم فوراً وإلغاء كافة الإجراءات والأحكام غير القانونية التي صدرت بحقهم. • التصريحات الرسمية الصينية التي وردت في مبادرة الرئيس الصيني لحل القضية الفلسطينية شي جينغ بينغ عام 2013 أكدت على ضرورة معالجة قضية الأسرى بشكل ملائم بما يهيئ ظروفاً لازمة لاستئناف مفاوضات السلام. 	<p style="text-align: center;">الأسرى</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اعتبرت الصين أن المصالحة الوطنية الفلسطينية من أهم المتطلبات الضرورية للفلسطينيين وحتى لدول العالم الراغبة في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وهو ما أكده المبعوث الصيني للشرق الأوسط وو سي كا (WU SI KE) الذي قال إن إعادة وحدة الصف الفلسطيني ليست فقط طموحاً للشعب الفلسطيني بل تطلعاً طال انتظاره للمجتمع الدولي. • دعمت الصين الجهود المصرية لإتمام المصالحة وطالبت الفصائل الفلسطينية بالتوحد من أجل تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. 	<p style="text-align: center;">المصالحة</p>

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى دراستي القبط (2015)، ص 104-ص 106. والهليس (2014)، ص 84-ص 98.

من الجدول (1.2) يتضح أن موقف الصين من مجمل القضايا الرئيسية المرتبطة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تسند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي يقف على رأسها تبني القرار رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين وإقامة دولة على حدود الرابع من حزيران عام 1964، حيث جاءت مواقفها من قضايا القدس واللاجئين والاستيطان انطلاقاً من استراتيجيتها القائمة على الاعتراف بحل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والتي يترتب عليها إقرارها بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ورفض كافة أشكال الاستيطان التي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى إقرارها بضرورة حل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 141 مع قبولها بما يقبله الفلسطينيون في إطار المفاوضات المتعلقة بهذه القضية، هذا بالإضافة إلى اعتبار الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب وذلك ارتباطاً بدعمها لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة عام 2012.

فمن خلال هذا العرض يرى الباحث أن موقف الصين من القضية الفلسطينية يعد موقفاً إيجابياً بالرغم من التحولات الدراماتيكية في آليات وأشكال الدعم التي انتقلت من المفهوم التحرري العكسي المرتبط بالأيديولوجيا المتناقضة مع الرأسمالية في حقبة الخمسينات حتى مطلع الثمانينات إلى دعم المفهوم السلمي لحل الصراع عبر المفاوضات المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، كما ويرى الباحث أن التحول في المواقف قد ارتبط وبشكل مباشر بتحول موقف الدول العربية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي واستعدادها للاندماج في إطار الحل السلمي وهو ما شجع الصين على تبني ما يتبناه العرب بصفتهم أصحاب القضية الرئيسية، وهذا التحول في الموقف العربي قد تقاطع مع المصالح القومية الصينية التي أصبحت ترتبط بمصالح متجذرة مع إسرائيل من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى مصالحها في المنطقة التي تقع تحت الوصاية الأمنية الأمريكية، الأمر الذي دفع بالصين إلى اقتناص هذه الفرص لتعزيز العلاقة مع هذه الأطراف دون خسارة الطرف العربي الذي ترتبط به الصين بمصالح استراتيجية في المجال النفطي والتجاري، حيث إن مبادرة الدول العربية لإقامة سلام مع إسرائيل قد شكل مظلة لعلاقة الصين مع الأطراف الأخرى، وبالرغم من قيام علاقات مهمة بين الصين وإسرائيل فإن الصين قد أبقت على علاقة دعم مهم ومستمر للقضية الفلسطينية في كافة المجالات وقد أخذ هذا الدعم شكلاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً مستمراً حتى يومنا هذا.

6.3.2. الموقف الفلسطيني من السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية:

تعتبر السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية محل اهتمام القيادة الفلسطينية منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية، وقد لاقت هذه السياسة ترحيباً كبيراً من قبل القادة الفلسطينيين على مر التاريخ وفي المراحل المتنوعة من عمر القضية الفلسطينية، وهو ما دفع بالقيادة الفلسطينية إلى

محاولة تعزيز العلاقات الفلسطينية الصينية ومحاولة دمج الصين وإشراكها في حيثيات هذه القضية خلال هذه المراحل، فقد أيدت القيادة الفلسطينية سياسة الصين الخارجية التي كانت متبعة منذ نشأتها عام 1949 وقد تجسدت مظاهر هذا التأييد في دعوة الصين لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالرئيس أحمد الشقيري إليها عام 1965 ومن ثم زيارة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، حيث اعترفت آنذاك الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وقامت سياستها الخارجية على دعم الحق الفلسطيني بكافة أشكاله وقدمت كافة أشكال الدعم المادي والعسكري للفلسطينيين حتى أنها أقرت يوم النكبة كيوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الصين (الهليس، 2013)، وقد عبرت القيادة الفلسطينية عن تقديرها لموقف الصين ودعمها للقضية الفلسطينية، وقد استمرت الصين على نفس الخطا في سياساتها في دعم القضية الفلسطينية حتى يومنا الراهن فمنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 فقد ركزت الصين على تقديم كافة أشكال الدعم للسلطة الفلسطينية سواء في المجال الاقتصادي أو البنى التحتية أو التجارية، كما وحرصت القيادة الصينية على لعب دور مهم على مسار التسوية السياسية من خلال طرح مبادراتها السياسية ذات النقاط الأربعة، التي تتوافق مع قرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات عملية السلام، وخصت ممثلاً لها لمتابعة ملف التسوية السياسية، كما دعت العديد من الوفود الفلسطينية والإسرائيلية لتجسير الهوة فيما بين الطرفين لدفع عملية التسوية للأمام، في المقابل ترسل الوفود السياسية والثقافية والاقتصادية إلى دولة فلسطين المحتلة لتعزيز الروابط والعلاقات المشتركة بين القيادتين (الغول، 2018)، وفي إطار هذه السياسة والمواقف الداعمة للقضية الفلسطينية فإن الموقف الرسمي الفلسطيني ينظر إليها كدولة صديقة وداعمة للحق الفلسطيني المشروع وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الفلسطيني د. رياض المالكي في أبريل 2017 عندما قال إن الصين دولة صديقة، وتمارس دورها المعهود وتكثف من جهودها على المستوى الدولي لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مشدداً على أن موقف الصين واضح ولا غبار عليه، وفيما يتعلق بموقف القيادة الفلسطينية من الدور الصيني في عملية التسوية السياسية فإن هذا الموقف يتجه إلى القبول الإيجابي بمواقف الصين من قبل القيادة الفلسطينية حيث عبر وزير الخارجية الفلسطيني عن ذلك بالقول إن الصين كانت دائماً ولا تزال تدعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط وأن القضية الفلسطينية تحتل مكانة متقدمة في أولويات السياسة الخارجية الصينية، حيث إن الرؤية التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ "ذات النقاط الأربعة" حول تسوية القضية الفلسطينية خلال مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مايو 2013، وكذلك المبادرة التي قدمها وزير الخارجية الصيني وانغ يي "ذات النقاط الخمسة" في أغسطس 2014 لحل الصراع، وتأكيد الرئيس الصيني شي جين بينغ من مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في يناير 2016 على أن القضية الفلسطينية قضية جذرية للسلام في الشرق الأوسط، تعكس جميعاً تمسك القيادة الصينية بموقف واضح حيال القضية

الفلسطينية وهو ما يلاقي الرضا من قبل القيادة الفلسطيني عن هذا التوجه من قبل الصين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وترى القيادة الفلسطينية أن الدور المتصاعد للصين في المنطقة يعتبر عاملاً إيجابياً لصالح القضية الفلسطينية يجب دعمه، حيث تأمل القيادة الفلسطينية أن يكون له أثر إيجابي في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (المغربي، 2017)، هذا وتحرص القيادة الفلسطينية على الدفع بالدور الصيني قدماً للأمام لتحتل المكان المناسب لوزنها الأممي، وكي تكون شريكاً رئيسياً في رعاية عملية السلام مع الأقطاب الدولية الأخرى بعد أن فقدت الولايات المتحدة دورها كراعٍ أساسي لعملية السلام، كما وأن القيادة الفلسطينية من خلال تعاونها الوثيق مع القيادة الصينية، أكدت لها على استعدادها في أن تلعب دوراً مسانداً ومؤثراً في التعاون مع الصين في مشروعها العملاق طريق الحرير، الذي شرعت الصين في إعادة إحيائه، وهو الطريق التاريخي، الذي يربط بين الصين في الشرق الأقصى والشرق الأوسط مروراً بأوروبا وآسيا الوسطى، والذي يمتد على مسافة عشرة آلاف كيلومتر وهو مشروع صيني استراتيجي، سيكون له دور مهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين شعوب الأرض كلها. (الطويل، 2017)

وبالنظر إلى المواقف الرسمية الفلسطينية وطبيعة قبولها لتوجهات السياسة الخارجية الصينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يرى الباحث أن التوافق الفلسطيني الصيني والنظرة الإيجابية من قبل القيادة الصينية لدور الصين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإنه نابع من حجم الثقة التي توليها القيادة الفلسطينية للصين كنتاج للنهج الصيني المتوازن في علاقاتها الدولية وعدم انحيازها للدعم المطلق للاحتلال الإسرائيلي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من ارتباط الصين بمصالح استراتيجية مع إسرائيل فإن اتجاهها ثابت في دعم القضية الفلسطينية وهو ما عزز من ثقة القيادة الفلسطينية بتوجهات الصين، ومن ناحية أخرى فإن المواقف التراكمية لجمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بدعم الحقوق الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى وقتنا الراهن يعمق من هذه الثقة ويجعل منها محل ترحيب من قبل الأوساط السياسية الفلسطينية، وأخيراً فإن التقدير الاستراتيجي من قبل القيادة الفلسطينية للدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه الصين في إطار النظام الدولي يجعل منها محل من قبل هذه الأوساط أملاً في دور فاعل لقوى عظمى ناشئة تتسم بالحيادية في التعاطي مع القضايا الدولية الحساسة.

الفصل الثالث

العلاقات الصينية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية

مقدمة

تعتبر العلاقات الخارجية للدولة من العوامل المهمة التي تلعب دوراً مؤثراً في تحديد سياساتها الخارجية تجاه القضايا الدولية المتنوعة، فمع انتهاء الحرب الباردة ونمو الصين كدولة صاعدة ومؤثرة في المنظومة الاقتصادية العالمية، أخذت الصين بالتخلي تدريجياً عن النهج الأيديولوجي القائم على فكرة الصراع مع المعسكر الرأسمالي لصالح فكرة القومية والمصالح الوطنية للدولة، وبالتالي بدأت سياساتها الخارجية تتأثر بمجمل القضايا الدولية ومصالحها الجديدة مع تلك القوى المشكلة لها، فصاغت علاقة متوازنة مع أقطاب المجتمع الدولي تهدف في نهاية المطاف لخدمة أهدافها الوطنية مع الحفاظ على مبادئ ثابتة تمكنها من الاستمرار في تلك العلاقات على قاعدة أو مبدأ الدبلوماسية الناعمة وعدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول بالتوازي مع مبدأ عدم الصراع المباشر مع القوى الخارجية وخصوصاً المؤثرة في المنظومة الاقتصادية العالمية وذلك بغية الحفاظ على نموها المتزايد في مناطق متسعة من العالم تخضع لسيطرة ونفوذ مجموعة متداخلة من القوى الدولية، فعلاقة الصين بالقوى العظمى انعكست على توجهاتها وسياساتها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، فأخذت هذه المواقف بالتغيير وفقاً للمنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية المسيطرة على صنع القرار الدولي، ولتحليل أثر تنامي هذه العلاقات وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، فإن هذا الفصل يركز على أهم تلك العلاقات وارتباطها بسياسة الصين تجاه هذه القضية في جوانب محورية متنوعة.

1.3 العلاقات الخارجية الصينية

1.1.3. العلاقات الصينية الأمريكية وأثرها على القضية الفلسطينية:

1.1.1.3. مراحل تطور العلاقات الصينية الأمريكية:

لقد احتل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى أهمية كبرى منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ حاولت الولايات المتحدة إقامة علاقات تجارية خصوصاً مع اليابان أكثر من مرة خلال تلك الفترة إلا أن محاولاتها لم تتكفل بالنجاح إلى أن استطاعت النجاح في إحداث اختراق حقيقي وإقامة علاقات تجارية معها عام 1854، حيث عقدت معها اتفاقية كانا جاوا Kanagawa والتي فتحت بموجبها اليابان اثنين من مرافئها للتجارة الخارجية وسمحت بقيام تمثيل دبلوماسي أمريكي على أراضيها، وقد استمر سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتوسع في إقامة علاقاتها مع دول المنطقة، فبعد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد وتمكن حركة التحرر الوطني من إنشاء جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بقيادة ماوتسي تونج والتغير الدولي الواسع الذي شهدته الحقبة بين عام 1949 حتى عام 1973، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من مصلحتها إقامة علاقات إيجابية مع الصين بغية مواجهة الخطر السوفيتي الذي كان يهددها في تلك الحقبة، خصوصاً وأن علاقات الصين بالاتحاد السوفيتي قد شهدت درجة عالية من التعاون، حيث قدم خلالها الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وفنية هائلة شكلت العمود الفقري للتطور الاقتصادي والعسكري الصيني، وبعد أن نشب الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة سانحة لها من أجل استمالة الصين إلى جانبها (بريجنسكي، 2012)، وقد أخذت العلاقات الأمريكية الصينية بالتطور والنمو منذ مطلع السبعينات واتسعت وتعززت بعد خلافها مع الاتحاد السوفيتي حيث مرت هذه العلاقات بمجموعة من المحطات المهمة التي تمثلت في المراحل التالية: (محمد، 2017)

- 1- استئناف المفاوضات الصينية الأمريكية على مستوى السفراء عام 1970 حيث قام كيسنجر مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي بزيارتين غير معلنتين للصين بهدف ترتيب لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين.
- 2- قيام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة تاريخية للصين عام 1972 وإصدار الطرفين البيان الصيني الأمريكي المشترك، أو ما عرف بإعلان شنغهاي كمرشد وموجه للعلاقات بين البلدين وعلامة على فتح بوابة الاتصالات الصينية الأمريكية على مصراعيها والتي اثمرت عن الاتفاق على المصلحة المشتركة لكلا البلدين في مواجهة الخطر السوفيتي، حيث إن هذا

الإعلان يعتبر بمثابة بوابة تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية وفتح صفحة جديدة في العلاقات المستقبلية بينهما.

3- بدأت عملية التمثيل الدبلوماسي الرسمي بين البلدين بإقامة مكاتب للاتصال عام 1973 وقيام الرئيس الأمريكي فورد بزيادة للصين عام 1975.

4- لقد شكلت النقطة الأهم في تاريخ تطور العلاقات الأمريكية الصينية عام 1978 عندما أصدرت الحكومتان البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك على المبادئ الثلاثة التي شملت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع (تايوان) وسحب قواتها ومنشأتها منها وإلغاء المعاهدة الأمريكية مع سلطات جيانغ كاي شيك.

5- تم تأطير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي في يناير من العام 1979، إذ تعتبر هذه المرحلة بمثابة نقطة تحول تاريخية في العلاقات بين البلدين وبذلك تكون قد دخلت العلاقات الثنائية مرحلة جديدة توجت بزيارة الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ إلى الولايات المتحدة في العام نفسه، وأعلنت الولايات المتحدة قطع علاقاتها الدبلوماسية بشكل رسمي مع (تايوان) وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك (قطع العلاقات وإلغاء المعاهدة وسحب القوات)، وفي هذا العام تم توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والثقافة بين كل من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

6- مع أواخر عام 1982 صدر البيان الصيني الأمريكي المشترك والذي تعهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل بيع الأسلحة إلى (تايوان) تدريجياً حتى وقفها نهائياً، وبذلك أصبحت البيانات الصينية الأمريكية الثلاثة المشتركة (إعلان شانغهاي وإعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والبيان المشترك الصيني الأمريكي) خطوات لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية.

7- وقد نشطت العلاقات الثنائية والزيارات المتبادلة بين البلدين خلال عقد الثمانينات بغية توطيد هذه العلاقات، حيث قام رئيس مجلس الدولة الصيني بزيارة إلى الولايات المتحدة، وفي المقابل قام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بزيارة الصين لتوطيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1984.

8- أما عام 1985 فقد قام الرئيس الصيني لي شيان بزيارة الولايات المتحدة والتي تعتبر الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس صيني للولايات المتحدة.

9- ومع مطلع حقبة التسعينات من القرن الماضي فقد شهدت استمراراً للتعاون الصيني الأمريكي حيث اجتمع الرئيس الصيني جيانغ زيمين في نوفمبر من العام 1993، مع الرئيس الأمريكي كلينتون خلال حضوره الاجتماع غير الرسمي لقادة الأبيك المنعقد في سياتل بأمريكا، حيث أجرى الزعيمان عدة لقاءات.

10- بدأت علاقات الصين بالولايات المتحدة بالانحدار مع النصف الأول من العام 1995 عندما أعلنت الحكومة الأمريكية، السماح لتتغ هوي وهو رئيس (تاويان) الأسبق بزيارة الولايات المتحدة بصفة شخصية مما أدى إلى سقوط العلاقات الصينية الأمريكية في واد سحق، وكانت ذروة هذا التوتر عام 1996، عندما أرسلت أمريكا اثنتين من حاملات الطائرات إلى (تاويان) حيث كانت أول مرة يتقابل فيها الطرفان في مواجهة عسكرية مباشرة منذ حرب فيتنام.

11- مع مطلع الألفية الأولى من القرن الحالي شهدت علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية استقراراً نسبياً حذراً سرعان ما تحول إلى ما يشبه الحرب الاقتصادية مع صعود الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب إلى سدة الحكم والذي وصف الصين بالمتلاعبة بالعملة وشرع في اتخاذ إجراءات عقابية، حيث يشير أبو جازية، (2018) إلى أن تلك العقوبات تمثلت في فرض رسوم جمركية بنسبة (45%) على الواردات الصينية إلى السوق الأمريكية خلال عام 2017، هذا بالإضافة إلى قراره القاضي بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للتغير المناخي، حيث يرى أن التغير المناخي يشكل مفهوماً اخترعته الصين لجعل الشركات الأمريكية أقل قدرة على المنافسة وأنها تكلف الولايات المتحدة تريليونات من الدولارات من خلال ممارسات تجارية قاسية، هذه الإجراءات خلقت حالة من التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية التي قابلتها الصين بفرض ضرائب مقابلة على واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، إلا أن هذه الإجراءات نابعة من خشية أمريكا من الصعود الصيني وإحداث اختلاف في موازين القوى الدولية، حيث لا زالت المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مستمرة من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة لاحتواء المواقف المتناقضة (أبو جازية، 2018).

وبالنظر إلى تطور مسار العلاقات الأمريكية الصينية فإنها أخذت عدة اتجاهات كان الاتجاه الأول لها تعزيز الاعتراف المتبادل والعلاقات الثنائية بين البلدين، أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه متناقض يهدف إلى محاولة التدخل في شؤون الصين الداخلية عبر دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان وهو ما خلق حالة من الصراع الحقيقي بينهما، إذ إن هذه العلاقات تسير وفقاً لمعادلة مركبة مكونة من عناصر متألفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة البرغماتية، ويبدو أن المشهد الراهن لتلك العلاقة تبعاً لذلك هو مزيج من الصراع والتعاون، إذ تكمن أهميتها في سعة حجم العلاقات الثنائية نفسها وما تتضمنه من أرقام وتبادلات على الصعيد السياسي والاقتصادي (التجاري والعسكري والثقافي والعلمي)، فضلاً عما تعالجه هذه العلاقات من قضايا إقليمية ودولية، وبالتالي فإن العلاقات الصينية الأمريكية هي علاقة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ومزيج من علاقات

التعاون والمنافسة والتحدي، حيث تدرك الصين أن طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل معها تهدف إلى احتوائها من خلال صياغة استراتيجيات شاملة في منطقة آسيا بشكل عام وإقليم الباسيفيك بشكل خاص لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية عبر تعزيز وجودها في أفغانستان والتدخل الأمريكي في باكستان والأخطر بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية هو التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية الذي تم ترجمته من خلال صفقة السلاح الأمريكي التي عقدت مع (تايوان) والتحالف الأمريكي الياباني، إذ إن هذه الأهداف جاءت ضمن الاستراتيجية الأمريكية بشكل عام التي تسعى لتحقيق الهيمنة والنفوذ في منطقة آسيا الباسيفيك من خلال تعزيز التحالفات وإحباط طموحات كوريا الشمالية والحفاظ على استقلالية كوريا الجنوبية ومنع إعادة توحيد (تايوان) مع جمهورية الصين الشعبية والتدخل في النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ولتحقيق هذه الغايات فقد تعاملت الإدارات الأمريكية بمناهج مختلفة تجاه الصين، ففي عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون اعتبر أن الصين شريك استراتيجي وأن العلاقات الأمريكية الصينية قائمة على أساس التعاون والصراحة، ورحبت الولايات المتحدة بالصعود السلمي للصين، أما إدارة "بوش الابن" فقد اعتبرتها منافساً استراتيجياً، أما إدارة "باراك أوباما" فكانت تصف الصين بالشريك والمنافس الاستراتيجي في الوقت ذاته لذا يتطلب في التعامل معها استراتيجية حكيمة تتضمن عناصر القوة الذكية (مردان، 2014)، أما إدارة دونالد ترامب فتري أن الصين هي منافس استراتيجي خطير يتطلب التعامل معها استخدام استراتيجية الضغط بكافة أشكالها، وقد كانت أولى بوادر هذا التعامل في فرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 200 مليار دولار، وهو ما يمكن تفسيره على انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات اقتصادية أكثر صرامة مع الصين، والمشهد السياسي المعقد داخل الصين، واعتراف كلا البلدين بالحاجة إلى تنويع صحي وسليم لعلاقتها الاقتصادية قد يعني على الأرجح نوعاً جديداً من العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ومن ثم خلفية جديدة محتملة لنظامنا العالمي (Grace, 2018).

من خلال العرض السابق يتضح وجود حالة من التطور في العلاقات الصينية الأمريكية خلقتها المصالح المشتركة بين البلدين، حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصين باعتبارها دولة محورية مهمة لها مستقبلها في التأثير على مجريات النظام الدولي، لذا سعت لتعزيز العلاقات السياسية معها بهدف احتوائها، مع إدراكها بأنها منافس استراتيجي لها وأنه يجب التعامل معها بحكمة وحذر لتحقيق المصالح الأمريكية في التغلغل والسيطرة في منطقة الباسيفيك، وفي المقابل تدرك الصين طبيعة المصالح الأمريكية في منطقة آسيا والدوافع وراء علاقة الولايات المتحدة الأمريكية معها، إلا أنها تتطلع من المصالح القومية الصينية في نسج هذه العلاقة حيث لخص

الرئيس الصيني شي جي بينغ الموقف الصيني من الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا والباسيفيك بقوله: ترحب الصين بالدور البناء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقة آسيا - الباسيفيك، وفي ذات الوقت أكد على أمله في احترام الولايات المتحدة مصالح واهتمامات الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة، حيث ترى القيادة الصينية أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى احتواء الصين، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها أن الدور الصيني المتزايد في الشؤون العالمية يعني رغبة واشنطن لبكين أن تشارك بشكل سلمي وتعاوني في إطار نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى الباحث أن أكثر المصالح إلحاحاً التي تسعى القيادة الصينية في تحقيقها هي تلك المتعلقة في ديمومة ووجود ودعم قيادة الحزب الشيوعي والنظام الاشتراكي (الطريق الاشتراكي وفق الخصائص الصينية) والاستمرار في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع في الصين، والأهم السيادة والوحدة الوطنية ومعارضتها للتدخل في شؤونها الداخلية، وفي إطار هذه العلاقات التي شابتها مراحل من التطور وأخرى من الصراع في إطار المنافسة، إلا أن البلدين حريصان على احتواء هذه المنافسة لأنهما يدركان جيداً أن البديل هو الصراع، وبالتالي فإنه يبدو وبوضوح أن العلاقة الصينية-الأميركية تتجه نحو مستقبل يكتنفه الغموض، وكثيراً ما يرى الطرفان في انعدام الثقة أحد العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما، ولكن ربما ميزان القوى ونماذج الحكم المختلفة تماماً بين البلدين هي من العوامل الأكثر تأثيراً في هذا الشأن وكذلك من الواضح أن آخر ما يرغب به الطرفان هو الصراع، وبالتالي سوف تستمر الصين والولايات المتحدة في احتواء المنافسة، فالأمر بالنسبة للصين يكمن في طبيعة حضورها العالمي حيث تجد نفسها تعتمد أكثر فأكثر على مناطق مختلفة من العالم إلا أن تأثيرها يبقى محدود النطاق في هذه المناطق التي قد تقع تحت إطار النفوذ الأمريكي، وبالتالي فهي تسعى للازدهار ضمن نظام طورته بلدان أخرى إلى حد كبير، ومع ازدياد وتوسع مصالحها العالمية تجد الصين نفسها باستمرار على اتصال مع الولايات المتحدة، التي لا تمثل لها منافساً واضحاً ولا حتى عدواً واضحاً، ولكنها بلا ريب قوة عالمية رائدة في العالم، وفي هذا الإطار فإنها تواجه الكثير من التحديات في سياستها الخارجية، يكمن أحد أبرزها في كيفية إدارة ازدهارها بدون تضارب في المصالح مع الولايات المتحدة وبدون أن تنشئ أعباء لا لزوم لها لنفسها كأكبر قوة آسيوية.

وهكذا، ومع ظهور النظام الدولي الجديد أحادي القطب، منذ بداية عقد التسعينات من هذا القرن، اعترفت به الصين وتكيفت معه، ولو ضمناً، ولا إذعاناً بواقع مفروض عليها، بمقدار ما هو ضرورة لبناء القوة الذاتية التي تفرض انتقاء الأصلح، وبالذات فيما تعتقده الصين مصلحة حيوية،

لها، كما الاعتراف الصيني بهذا النظام يأتي في ضوء اعتراف الولايات المتحدة بمركز الصين كدولة عظمى لها مصالحها الإقليمية والدولية، وعليه فقد استفادت الصين من تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي، واستخلصت عبرة ضرورة الاعتماد على عقلانية التصرف وانتقائيته لا الانقياد خلف العقيدة، الأمر الذي سمح لها التركيز على تنمية طاقاتها الذاتية من خلال التجربة والخطأ والتطور البطيء، بحيث يتمكن المجتمع بالتالي من استيعاب استحقاقات الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته البلاد بعد وفاة الزعيم ماوتسي تونج" (أبو جابر، 1999).

2.1.1.3. طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية:

لقد شهدت العلاقات الأمريكية الصينية حالة من التقلب عبر الحقب الزمنية الممتدة، منذ انتهاء الحرب الباردة وهو ما جعل قادة البلدين ومجتمعاتهما يتمتعان بقدر وافر من التجارب والدروس تجاه العلاقات الثنائية، وتعمق هذا التفاهم تجاه السياستين الداخلية والخارجية لهما، إذ أصبح الساسة في هذين البلدين يتمتعان بقدر كاف من الخبرة والمعرفة بالمجالات والمشكلات التي تنصهر فيهما مصالح الطرفين، بالإضافة إلى ماهية الاختلافات والتناقضات بينهما، ويتجلى ذلك في إيلاء أهمية كبرى لتجنب حدوث حالة من الانشقاق الكامل في العلاقات الثنائية جراء ظهور الأزمات المباشرة ومحاولة تجنب حدة التناقضات في مسار عملهما على الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته أصبح تأكيد البلدين أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأهدافهما الاستراتيجية ومصالحهما، وقد لاحت في الأفق عقبات تطوير هيكل العلاقات وتم زيادة وتعميق وعي الاحتراس والحذر المتبادلين (تشنج ودونج، 2003، ص7)، فعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالصين يعتبر نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون، إذ تتوفر لكلا الدولتين عناصر القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية بما يؤهلها للقيام بدور عالمي واسع لاسيما وأن الطرفين يمتلكان شبكة واسعة من المصالح المختلفة في مناطق متعددة من العالم، فكل من الصين والولايات المتحدة أهدافها ومناطق نفوذها التي قد تتداخل فيما بينهما لتواجه حالة من التعارض أو التناقض الواقعي، إلا أن الصين ترى أن مثل تلك الخلافات يمكن التعامل معها بالطرق الدبلوماسية وبعيداً عن أساليب الصراع والمواجهة المباشرة مع القوى الأمريكية (الجبوري، 2011)، وبالنظر إلى تطور علاقات الصين بالولايات المتحدة تاريخياً فقد شهدت الفترة التي صاحبت إعلان الصين استقلالها عام 1949 وحتى مطلع السبعينات حالة من العلاقات العدائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت نظرة الولايات المتحدة إلى الصين بأنها تسعى إلى تصدير الثورة الشيوعية إلى العالم وأنها دولة مليئة بالمؤامرات والأسرار، وفي إطار هذا العداء فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع معاهدة أمنية ذات صبغة دفاعية مع (تايوان) واعتبارها الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، حيث اعتمدت الولايات المتحدة سياسة خارجية تؤكد على

أهمية تعاونها العسكري مع (تايوان) والتزامها في الدفاع عنها ولكنها في ذات الوقت عارضت مبدأ استقلال (تايوان)، وقد بدأت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين بالتحول التدريجي خصوصاً بعد فشل سياسة الاحتواء التي انتهجتها في مواجهة الصين والحد من نفوذها في إطار محيطها الآسيوي فضلاً عن تزايد نفوذ الصين الداخلي والخارجي وخصوصاً بعد تدخلها في كوريا الشمالية ونجاح الصين على المستوى العسكري في تفجير قنصلتها النووية الأولى عام 1964 وقنصلتها الهيدروجينية عام 1969 وإطلاق قمرها الصناعي الأول عام 1970، جميع هذه العوامل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة قائمة على تحسين علاقتها بجمهورية الصين الشعبية وكسب شريك جديد له ثقله السياسي المؤثر في القارة الآسيوية، فضلاً عن ذلك فقد كان للنهج البراغماتي الذي انتهجته الصين مع نهاية ثورتها الثقافية عام 1969 والقائم على اعتماد الدبلوماسية كوسيلة لحماية المصالح الحيوية للصين عبر انتهاج نوع من المرونة في موقفها مع السوفييت من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية، وزيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية بالاعتماد على التكنولوجيا أياً كان مصدرها من العوامل التي ساهمت في تهيئة الأجواء لنمو العلاقات الأمريكية الصينية والذي قوبل باستعداد أمريكي لتطوير هذه العلاقات وزيادة روابط الاتصال بجمهورية الصين الشعبية (علي وسلطان، 2016)، فمع مطلع العام 1970 بدأت العلاقات السياسية الأمريكية الصينية بالتبلور وأخذت طابعاً أكثر وضوحاً مع بداية التسعينات، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تحولات رئيسية كان أبرزها إزالة القيود الأمريكية عن التبادلات التجارية مع الصين تدريجياً واعترافها بأن (تايوان) جزء من جمهورية الصين الشعبية وذلك ضمن بيان شنغهاي ليتدحد الموقف الأمريكي إزاء وجود دولتين معلنا أن كافة الصينيين المتواجدين على مضيق (تايوان) هم أبناء الأمة الصينية الواحدة وأن جزيرة (تايوان) هي جزء من الوطن الصيني الأم (حسنونة، 2015)، وبالنظر إلى طبيعة العلاقات التي تحكم الصين بالولايات المتحدة الأمريكية يرى الباحث أن هذه العلاقة تحكمها المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الصين لاعباً مهماً ومؤثراً في المنظومة الاقتصادية الدولية وتسعى عبر آليات عملها للحد من التغلغل الصيني ضمن هذه المنظومة بوسائل متعددة كان آخرها توجهات الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية للأراضي الأمريكية، وفي ذات الوقت فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى أن الصين تشكل خطراً عسكرياً حقيقياً ينافسها في مناطق نفوذها الدولية، ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في استقرار العلاقة بين هذين البلدين انتهاج الصين لسياسة متوازنة قائمة على عدم التدخل المباشر في القضايا الدولية الحساسة وتجنبها بكافة السبل الممكنة حالات الصراع العسكري سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من بلدان العالم، فهي تتأى عن زج نفسها في الصراعات الدولية التي تحمل تناقضات يمكن أن تؤثر على أهدافها وتوجهاتها وخصوصاً الاقتصادية منها، هذه الطبيعة القائمة على سياسة التقدير الموضوعي

من قبل الصين للقوى المسيطرة عالمياً وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مناصبتها العداء قد ساهم وبشكل موضوعي في تأطير علاقة تعاون حذرة بين البلدين تتسم بالحفاظ على المصالح المشتركة والتركيز عليها أكثر من التركيز على النقاط الساخنة التي قد تشكل مصدراً للصراع بين البلدين، إلا أن التحليل الموضوعي للمؤشرات المرتبطة بالنفوذ الصيني على المستوى الدولي الراهن يوحي بوجود أهداف بعيدة الأمد للصين، إذ تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي على أمل إعادة التوازن الدولي عبر الوسائل الاقتصادية وبالتالي كسر النظرية القائمة على الأحادية القطبية وتعزيز التوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب ولكن بوسائل أخرى غير يمثل البعد الاقتصادي ركيزتها الأساسية.

2.1.1.3. العلاقات العربية الصينية:

1.2.1.3. مراحل تطور العلاقات العربية الصينية:

"تعتبر علاقة الصين بالعالم العربي علاقة تاريخية قديمة ابتدأت إبان عهد سلالة الهان الحاكمة قبل حوالي ألفي عام إلا أن الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين الحديثة كان مكاناً بعيداً غير معروف للدولة الصينية، ولم يكن محط اهتمامهم" (أبو جابر، 1999، ص164) ولأسباب تاريخية كثيرة لم تقم هناك علاقات حقيقية بين الصين والدول العربية إلا بعد قيام النظام الشيوعي عام 1949، وقد مرت العلاقات الصينية العربية بمراحل وأطر فكرية مختلفة وفقاً للمتغيرات السياسية التي واكبت حركة التطور في ظل النظام الدولي حيث شكلت أهم المحطات التاريخية لتلك العلاقات في مجموعة من المحاور التالية: (مرعي، 2017).

1- شكل البحث الصيني عن الشرعية الدولية لها بعد إعلان قيامها عام 1949 الدافع الأهم وراء سعيها لإقامة علاقات مع المنطقة العربية التي كانت معظم دولها تعترف بتايوان، فانصب التركيز الصيني على اعتماد استراتيجية الاختراق والدخول إلى هذه الدول استناداً إلى منطق دعم حركات التحرر الوطني والحيلولة دون أن تقع المنطقة لنفوذ القوى الدولية، حيث شكل الشعار الرئيسي لسياساتها في تلك الحقبة بأن مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً عن أية تدخلات خارجية.

2- في مطلع الخمسينات ازداد الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية استناداً إلى منطلقات أيديولوجية قائمة على فكرة التعارض مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث كان الاهتمام العام للمنطقة متأثراً بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهو ما هياً السبيل لتقرب الصين من الدول العربية خصوصاً في مؤتمر باندونج عام 1955، حيث

اعترفت مصر وسوريا بالصين عام 1956 ومن ثم العراق عام 1958 وأخذت هذه العلاقات بالتوسع مع معظم الدول العربية في تلك الحقبة.

3- في مطلع السبعينات أخذت هذه العلاقات بالنمو والتوسع الكبير، حيث بادرت الصين وبشكل منفرد للاعتراف باستقلال كل من البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، ثم أقامت علاقات دبلوماسية مع الأردن عام 1977 وعقدت اتفاقية عسكرية مع جمهورية مصر العربية عام 1978، إلا أن العلاقات مع دول الخليج العربي لم تكن بمستوى مرتفع.

4- منذ انطلاق سياسة التحديث والإصلاحات في الصين في الثمانينات ازداد اهتمام الصين بتوطيد علاقاتها مع الدول المصنعة والمصدرة للنفط والمواد الأولية وخصوصاً الخليج العربي انطلاقاً من تأكيد الصين على توجهاتها القائمة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى مع مختلف شركائها في المنطقة العربية.

5- وفي مرحلة التسعينات التي واكبت نجاح سياسة الصين الإصلاحية وتمكنها من تحقيق معدلات ملفتة من النمو الاقتصادي تمكنت من إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول العربية وأن تقدم صورة جذابة لما حققته بالاعتماد على القدرات الذاتية لها.

6- في بداية الالفية الثالثة انتهجت الصين سياسة نشطة تجاه المنطقة العربية فتم تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004 وإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي المستندة إلى التعاون المشترك بين الصين والدول العربية عام 2010، هذا بالإضافة إلى الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس الصيني تشي جينبينغ خلال افتتاح الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي عام 2014، ومن ثم إصدار الصين الوثيقة الأولى حول سياساتها تجاه المنطقة العربية عام 2016 التي تضمنت إطاراً للعلاقات الصينية العربية وشكلت أساساً للتباحث والتفاوض حول هذه العلاقات.

وبالنظر إلى توجهات الصين نحو منطقة الشرق الأوسط فقد كانت على هامش اهتمامات السياسة الخارجية الصينية حتى الثمانينات من هذا القرن، ولم يصبح هناك اهتمام عملي حقيقي بها إلا بعد الإصلاحات التي شهدتها الصين عام 1978 ونهاية الحرب الباردة، حيث تبدي الصين الآن اهتماماً كبيراً بعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك فإن الصين قد ساهمت في المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بالأمن، والمياه، واللجئين، وساهمت كذلك في المفاوضات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي (أبو جابر، 1999).

يتضح مما سبق أن السياسة الخارجية للصين الآن تتحكم فيها اعتبارات ومقتضيات التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعتبارات موازين القوى على الصعيد الإقليمي والدولي، فهي تسعى إلى تعزيز أواصر علاقاتها مع المنطقة العربية لتعظيم حجم الاستفادة من

المنطقة فيما يتعلق بحركة إمدادها بالطاقة، وتعزيز حجم التبادل التجاري معها بصفتها أحد أهم المناطق المرتفعة الاستهلاك في العالم، ومن ناحية أخرى فالصين لا يمكن أن تتخذ أي موقف يهدد فعلياً علاقاتها مع الغرب عامة ومع الولايات المتحدة بشكل خاص، مثل هذا النهج العقلاني للسياسة الصينية يجعل من الصعب على الصين أن تتخذ موقفاً متشدداً تجاه القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، في ظل اتخاذ الدول العربية وبالذات السلطة الفلسطينية مواقف تنادي وتعمل للسلام، وعليه فقد كان من الطبيعي بالنسبة إلى الصين أن تقيم علاقات سياسية مع دولة إسرائيل في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام وأن توثق هذه العلاقات، وبالذات فيما يتعلق بالزراعة لتشمل التعاون وتبادل الخبراء وغير ذلك، فالصين تعتقد أن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تسوية عربية-إسرائيلية تقود بالتالي إلى فتح الأبواب للعلاقات الاقتصادية والتجارية دون إن يهدد إقامة مثل هذه العلاقات بعلاقتها بالدول العربية التي تعد محوراً لاهتمامها الراهن.

2.2.1.3. طبيعة العلاقات الصينية العربية:

يعد تقاطع المصالح والتجارب التي مرت بها الصين والدول العربية معاً محوراً مهماً دفع بعلاقة الصين بالمنطقة العربية نحو التطور الإيجابي، إذ ترتبط الصين والدول العربية بعلاقات قديمة أخذت بالتطور مع اليقظة والنهضة القوميتين في العصر الحديث، فقد عانت الصين من نير الظلم والاستعمار وخاضت تجربة مريرة حتى تمكنت بعد نضال طويل من الحصول على حريتها، وحينئذ أخذت العلاقات بين الطرفين تتطور وتدخل مرحلة علاقات ثنائية ترتبط بمصالح مشتركة بعد حصول الدول العربية والصين على الاستقلال (تشانغ هونغ، 1999)، وقد بدأت مرحلة التطور في العلاقات العربية الصينية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أخذت هذه العلاقات بالنمو بشكل مضطرد خلال هذه الفترة بسبب التشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الاستعمار ودعم التحرر الوطني الذي خاضت تجربته الصين وبشكل مرير أثناء ما عرف بقرن الإذلال وسعي الصين في حصولها على الحرية والاستقلال (النداوي، 2015)، مما ترك الأثر الكبير في تبلور صور التضامن بهدف إنهاء السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها وصورها والعمل على إرساء دعائم الوحدة الوطنية، وتكثيف الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد تعتمد في أغلب الأحيان على المعايير المزدوجة، والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة، حيث توجت هذه العلاقات باعتراف الدول العربية بجمهورية الصين الشعبية والذي بادرت إليه جمهورية مصر العربية وسوريا بعد مؤتمر "باندونغ" الذي عقد عام 1956و وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين، وتبعها اليمن،

والسودان وغيرها من الدول العربية الأخرى، كما وبادلت الصين هذا الاعتراف بتعزيز عملي وحقيقي للعلاقات مع الدول العربية وهو ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني آنذاك "شو أن لاي" أثناء زيارته للقاهرة أن ثمة علاقات قوية تربط الصين بالدول العربية، وأن أساس هذه العلاقة يستند إلى مؤازرة الصين للدول العربية في قضاياها وسيادتها على أراضيها وموقفها من العدوان الإسرائيلي على فلسطين (المشابقة، 2014)، وفي إطار استراتيجية الصين نحو المنطقة العربية فإنه لا يبدو أن هناك استراتيجية معلنة لها بشكل واضح، إذ يرجع هذا الأمر إلى رغبتها في تجنب أية خلافات مع الولايات المتحدة في المنطقة وما يمكن أن يرتبط بذلك من تداعيات، إلا أن ذلك لم يثن بكين من الحفاظ على علاقات جيدة مع بلدان المنطقة كافة وذلك إيماناً منها بأهمية تجنب مصالحها أية مخاطر، إذ تجنبت الصين الدخول في أية تحالفات عسكرية مثل التحالف الدولي ضد داعش في سوريا والعراق أو الدخول في تبني مواقف سياسية معادية تجاه بلدان الشرق الأوسط أو التدخل في شؤونها الداخلية، إذ إن ما تمتلكه الصين من استراتيجية شاملة في الشرق الأوسط وشرق آسيا يتجلى في مراجعة سياساتها الخارجية تجاه المنطقة والتي تذهب باتجاه تأمين مصالحها الاقتصادية في جملة من الأهداف التي حددتها بكين واستطاعت تحقيقها عبر أدواتها التي استخدمتها في بناء مصالح وطنية واضحة المعالم، ويمكننا القول أن توفير الطاقة ومشتقاتها يعتبر الهدف الرئيسي في مصلحة الصين مع دول الشرق الأوسط عامة والدول العربية على وجه التحديد، فهي تسعى إلى الحفاظ على مستوى مرتفع من العلاقات مع بلدان المنطقة لديمومة الحصول على الموارد الأولية للطاقة، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط المصدر لواردات النفط بالنسبة إلى الصين وهذا الهدف يلخص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين (حسين، 2018).

وبتحليل طبيعة علاقة الصين بالدول العربية يرى الباحث أن للصين مجموعة من الأهداف الجيوستراتيجية في المنطقة العربية دفعتها إلى الانفتاح والتوجه القوي نحو الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية على وجه التحديد، إذ إن الصين سعت في بداية الأمر إلى ترسيخ شرعيتها الدولية للحصول على اعتراف الدول العربية بها بعد إعلان استقلالها عام 1949 وطورت هذه العلاقة مستقبلاً ارتباطاً بمصالحها التنموية التي ركزت على جوانب الإصلاح، حيث رأت في العالم العربي وسيلة لإمداد حركة الإصلاح باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة للنهضة الاقتصادية وخصوصاً مصادر الطاقة، كما أن الصين تنظر بأهمية بالغة للموقع الاستراتيجي للدول العربية لدعم طموحها المستقبلي في إنشاء طريق الحرير لإحكام السيطرة على مفاصل التجارة الدولية، وعليه فإن لعب الصين لدور ناعم يساند القضايا العربية ينبع في نهاية الأمر من مصالح صينية استراتيجية قائمة على نظرتها طويلة المدى لدور الإقليم العربي في تسهيل وصولها إلى إعادة التوازن الدولي عبر منظومة اقتصادية كونية تحكم سيطرتها عليها، وفي ذات الإطار الحد من

الهيمنة الأمريكية المطلقة على هذه المنطقة ومحاولة إحداث اختراق مستقبلي لدى هذه الدول لتتبوأ مكانة بديلة عن النفوذ الأمريكي اعتماداً على سياسة التحالف والاختراق وبعيداً عن سياسة الاشتباك المباشر الذي قد يهدد مصالحها.

3.1.3. العلاقات الصينية الإسرائيلية:

1.3.1.3. تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية:

لقد شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية طوال عقود طويلة تحولات راديكالية وتناقضات صارخة جعلتها واحدة من أكثر العلاقات الدولية التباساً وتعقيداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح مراثون التطبيع الصيني - الإسرائيلي الأكثر طولاً وأمداً في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول، حيث مرت علاقات الصين بإسرائيل بمجموعة من المراحل التي حمل جزءاً منها تناقضاً واضحاً وعداءً حاداً وحمل الجزء الآخر منها مرحلة من التقارب والتعاون جسده حاجات الدول وتحولاتها باتجاه تعزيز مصالحها التي طغت على أيديولوجياتها المتباينة، لذا يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها علاقة الصين بإسرائيل في النقاط التالية (حيدر، 2007):

1- لقد شكل عام 1949 بداية مرحلة فتح العلاقات بين إسرائيل والصين عبر قيام إسرائيل بالمبادرة بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية والذي شرعته باعتراف رسمي عام 1950 بما عرف بمرحلة السبق الإسرائيلي دون اعتراف الصين بإسرائيل رسمياً، حيث اتخذت إسرائيل القرار المفاجئ وحتى الجريء بالاعتراف بالنظام الجديد وبذلك أصبحت أول دولة في الشرق الأوسط تتخذ مثل هذه المبادرة الدبلوماسية الجريئة خلال الحرب الباردة، ومنذ ذلك الحين كانت العلاقات بين إسرائيل وتايوان تدار على المستوى غير الرسمي (SHAI, 2018).

2- في عقد الستينات دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية انتكاسة كبرى كنتيجة للموقف الإسرائيلي المنحاز للسياسات الأمريكية في الحرب الكورية وتبني الصين في المقابل وجهة النظر العربية في مؤتمر باندونج عام 1955 باعتبار إسرائيل أداة للإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط وبالتالي فطوال عقد الستينات حددت الصين سياستها تجاه إسرائيل بعدم التعامل معها أو الاعتراف بها واقعياً على الرغم من الجهود التي بذلتها إسرائيل لانتزاع مثل هذا الاعتراف.

3- خلال عقد السبعينات بدأت سياسة الصين تجاه إسرائيل بالتغير التدريجي وذلك بالتوازي مع تغير الظروف السياسية الداخلية والخارجية المحيطة بالصين، حيث شكل الهاجس الصيني من توسع وسيطرة الاتحاد السوفيتي على دول منطقة الشرق الأوسط عاملاً مهماً في تغيير سياسة الصين الخارجية في التعامل مع إسرائيل، كما وأن التقارب الصيني الأمريكي في تلك المرحلة

والذي توج بزيادة الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون إلى الصين عام 1972 أحد أهم العوامل المساعدة في إحداث مثل هذا التغيير، حيث توقف الصين عن دعم حركات التحرر في تلك الحقبة وأخذت بالتركيز على إقامة تحالفات سياسية مع الدول المناهضة للاتحاد السوفيتي وأصبح التقييم الصيني لإسرائيل معتمداً على الدور الذي من الممكن أن تؤديه في إبعاد النفوذ السوفيتي عن الشرق الأوسط الأمر الذي دفعها إلى التخلي عن فكرة المناداة بالقضاء على الدولة الصهيونية وأصبحت تعتبرها أمراً واقعاً ومن ثم أخذت تنادي بالحلول السلمية للقضية الفلسطينية وذلك للتصدي للنفوذ السوفيتي، وقد أدركت إسرائيل سريعاً هذا التحول في الموقف الصيني فبادرت لتعزيز الاتصالات السرية معها التي توجت بزيارة وفد دبلوماسي صيني إلى إسرائيل بقيادة اش. ف ليو وبتكليف من الحكومة الصينية لبحث إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتتابع بعدها الزيارات لتعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل، خصوصاً بعد هزيمة الجيش الصيني بالمعارك مع فيتنام عام 1979 بسبب فجوة التكنولوجيا المتعلقة بالعتاد العسكري الذي بدأ واضحاً للصين تفوق التكنولوجيا العسكرية الأمريكية التي استخدمتها فيتنام على العتاد الصيني وهو ما دفعها لتشريع الأبواب وفتحها لعلاقات تعاون عسكرية مع إسرائيل.

4- خلال مرحلة الثمانينات دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة لأول مرة منذ اعتراف إسرائيل بالصين الشعبية، إذ تجسد ذلك وبصورة واضحة في توسيع آفاق التعاون العسكري بين الجانبين، حيث خرجت علاقاتهما الثنائية وتعاونهما المشترك من السرية إلى حيز الوجود والعلانية، وعلى وجه التحديد عام 1985 حيث كشف النقاب عن تفاصيل أول صفقة بينهما، وقد تلا ذلك توقيع اتفاقية عسكرية سرية بين الصين وإسرائيل هدفت إلى تعزيز القدرات العسكرية الصينية حيث قامت إسرائيل بإرسال فريق من كبار الخبراء العسكريين إلى الصين وقد تم إنجاز هذه المهمة بسرية مطلقة وفقاً لرغبة الصين.

5- أما في حقبة التسعينات فقد شهدت هذه المرحلة البداية للتمهيد الرسمي لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من خلال إجراء اتصالات نشطة ومكثفة بين الحكومتين ومع انتهاء الحرب الباردة وعقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 فقد كان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين، حيث كانت بداية العلاقات الرسمية بين الصين وإسرائيل عند زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي إلى الصين وتوقيع بيان مشترك يقر بإقامة علاقات بين الصين وإسرائيل على مستوى السفراء عام 1992 فتم تبادل فتح السفارات فوراً بين كلا البلدين، فتحول بذلك مكتب أكاديمية العلوم الإسرائيلية في بكين إلى سفارة إسرائيل في بكين، ومكتب خدمات السفر الدولية الصينية في بكين إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية في تل أبيب (مسلم، 2013).

6- منذ مطلع عام 1992 حتى الآن بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الصينية الإسرائيلية اتسمت بازدهار العلاقات الاقتصادية والتجارية، ففي هذا العام شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية منعطفاً جديداً ويعود ذلك للتحوّل الجذري الذي شهدته جمهورية الصين الشعبية حين قررت حكومة جيان تسه ميانغ اتخاذ سياسة الانفتاح الاقتصادي فلقد تحولت الصين إلى قوة عظمى اقتصادية عالمية بعد إصلاحاتها الاقتصادية، وازدهار قطاعات التكنولوجيا في إسرائيل، حيث أصبح البلدان ينعمان بازدهار في قطاع المال والأعمال، كما شهدت الشراكات بين رجال الأعمال الصينيين والإسرائيليين ارتفاعاً قياسيًّا منذ ذلك الحين حيث ازداد حجم التجارة حوالي 200 مرة منذ عام 1992 إذ أصبح يتواجد أكثر من 1000 شركة إسرائيلية في الصين وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل حيث أصبح حجم التبادل التجاري بينهما يفوق أكثر 15 من بليون دولار عام 2013 وازداد حجم التعاون عقب زيارة بنيامين نتنياهو للصين عام 2017، إذ تعتبر هذه الزيارة تنويعاً لسنوات من التعاون والتخطيط لتفعيل العمل المشترك بين الحكومتين الذي شمل مجالات عدة كالتعليم والتكنولوجيا والثقافة والسياسة والسياحة، وقد حرصت الصين خلال هذه الفترة على القيام بدور نشط في المنطقة تمثل في تعيين مبعوث لها في عملية السلام حيث اتجهت لطرح مبادرة للسلام تتضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وقد شاركت في مؤتمر أنابوليس عام 2007 لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد قامت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات في مجالات متنوعة مع إسرائيل خلال العام 2016 وقد تمثلت أهم هذه الاتفاقيات في التالي: (Qianhong, 2016)

- أ- اتفاق يسمح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بالحصول على تأشيرة لمدة عشر سنوات للقيام بزيارات متعددة إلى الصين (اليوم، تأشيرة سياحية صالحة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها).
- ب- اتفاق بين معهد وايزمان للعلوم والأكاديمية الصينية الطبية العلوم التي من شأنها تعزيز الخلايا الجذعية المشتركة وغيرها من البحوث.
- ج- اتفاق بين جامعة تشنيون والجامعة العبرية والمنح الدراسية الصينية المجلس الذي سيسمح الدكتوراه الصينية وما بعد الدكتوراه المرشحين لإجراء أبحاثهم في هذه المؤسسات الإسرائيلية.
- د- اتفاق لإحضار القيادات الصينية الشابة والوفود الدبلوماسية إلى إسرائيل.
- هـ- اتفاق لتعزيز التعاون التكنولوجي للتركيز على المياه والطاقة R & D.
- و- اتفاقية لإنشاء مركز ثقافي صيني في إسرائيل.

- ز - اتفاق لإنشاء حديقة إيكولوجية في مدينة دونغ ينغ، حيث الزراعية الإسرائيلية وسيتم تطوير التكنولوجيات.
- ح - اتفاق على استمرار التعاون بين وزارة الصحة الإسرائيلية والصينية نظير يتضمن تبادل الخبراء والمفاصل الندوات حول مجموعة من المواضيع.
- ط - اتفاقية لإرسال خبراء إسرائيليين في مجالات الزراعة والرعاية الصحية وريادة الأعمال إلى الصين على عقد برامج تدريبية في كل من إسرائيل والصين.
- ي - اتفاق بين شركة ناتالي وبلدية تشان غتسو لإنشاء ومشروع الخدمات الصحية المشتركة والمشاريع في مجالات أخرى باستخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ك - اتفاق التبادل الطلابي بين مجلس التعليم العالي في إسرائيل ووزارة التعليم الصينية.

من خلال العرض السابق يتضح أن علاقة الصين بإسرائيل قد تطورت باتجاه إيجابي خلال الفترة الزمنية السابقة وقد انتقلت نقلة نوعية من علاقات العداء إلى علاقات التعاون القائم على المصالح المشتركة، وقد جاء هذا التحول متزامناً مع التخلي عن النهج الأيديولوجي لصالح نهج المصالح القومية الإصلاحية التي هدفت الصين إلى ترسيخها داخليا وخارجيا لتحقيق أهدافها المتنوعة والتي تمثل التنمية الاقتصادية أحد أهم أركانها، وبالرغم من بدء علاقات الصين وإسرائيل النضوح خلال عقد السبعينات إلا أن طبيعة العلاقات الرسمية معها قد تزامن بالتغير في السياسة الخارجية للدولة العربية تجاه إسرائيل والتي عززها اتفاق مدريد للسلام عام 1991 الأمر الذي شجع الصين على إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وعليه يرى الباحث أن الصين قد انتهجت نهجاً براغماتياً في التعامل مع الدول والمناطق المختلفة استناداً إلى مصالحها المتشابكة وذلك عبر انتهاج سياسة متوازنة تضمن علاقات مستقرة مع جميع الأطراف وأن اختيارها لتوقيت إقامة مثل هذه العلاقات يبدوا اختياراً ذكياً متماشياً مع قراءة متأنية للتطورات السياسية على المستوى الدولي، فالصين تنظر بأهمية بالغة لعلاقاتها بالعالم العربي نظراً لما تمثله من بعد جيواستراتيجي بالنسبة لها وفي ذات الوقت فإنها ترى أن علاقتها مع إسرائيل تعتبر علاقة مهمة على مستوى تعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية، لذا فقد انتهجت نهجاً وسطياً وذكياً يتسم بالحنكة في إقامة أو إعلان مثل هذه العلاقات أو التوجهات وهو ما دفعها لإقامة علاقات استراتيجية سرية مع إسرائيل في فترة ما قبل عقد التسعينات وبادرت إلى تأطير مثل هذه العلاقات في عقد التسعينات بعد انضواء العالم العربي في تأييده للتسوية السلمية مع إسرائيل وإقامة علاقات معها، وبالتالي فإن هذا الموقف قد ساهم في حفظ استقرار علاقة الصين مع مختلف الأطراف سواء العالم العربي أم إسرائيل، وفي إطار موقف الصين من القضايا السياسية الحساسة فإنها تلجأ إلى الموقف المتوازن المستند إلى الشرعية الدولية وإلى رغبة الحكومات ذات المصلحة المرتبطة بهذه القضايا، وبالتالي فإنها دعمت الكفاح المسلح في

عقد الستينات وكانت تدعو لإزالة إسرائيل ارتباطاً بمصالحها القومية المنطلقة من أسس أيديولوجية معادية للفكر الإمبريالي، وسرعان ما تحول هذا الموقف للتعاطي مع الأمر الواقع وتأييد التسوية السلمية التي تبناها العرب والفلسطينيين مع الحفاظ على موقف داعم للقضية الفلسطينية مستند إلى تلك الاتفاقيات بشكل يحفظ علاقاتها مع العرب وإسرائيل في إن واحد.

2.3.1.3. طبيعة العلاقات الصينية الإسرائيلية:

لقد شهدت علاقات الصين الخارجية مراحل متعددة من النمو والتطور ارتبطت بحركة التطورات التي تلت الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تحالفات متنوعة، حيث شهدت السياسة الخارجية مجموعة من التغيرات الجذرية، ارتبط التغيير الأول منها خلال الفترة 1959 حتى العام 1966، إذ تغير نمط الاعتماد على الاتحاد السوفيتي والتحالف معه إلى نمط الاعتماد على الذات بمعنى التركيز على نموذج صيني للتعامل الدولي يستند إلى الموارد الصينية، أما التغيير الثاني فقد حدث في الفترة ما بين عام 1966 وحتى العام 1969، حيث اتجهت الصين إلى نموذج العزلة وخفضت من ارتباطاتها الخارجية وأخذت بالتركيز على شؤونها الداخلية، أما التغيير الثالث فقد حدث عام 1970 حيث اعتمدت الصين على نمط العلاقات الخارجية النشطة والخروج من نمط العزلة الداخلية، وأخذت بتنويع علاقاتها الخارجية بما في ذلك الدخول في علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتجهت الصين في هذه الفترة إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، واستمر هذا الموقف في الثمانينات على أن يتم تسوية هذا الصراع بمؤتمر دولي للسلام (نصار، 2016)، وقد شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية عقود طويلة من العداء والقطيعة، حيث كانت الصين تنظر إلى إسرائيل على أنها أداة للإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط وخصوصاً في عقد الستينات من القرن الماضي على إثر موقف إسرائيل من الحرب الكورية وانحيازها إلى السياسات الأميركية وازدياد حالة التوتر في هذه العلاقات إثر قيام إسرائيل بتزويد الهند بالسلاح في أثناء صراعها مع الصين بشأن الحدود سنة 1962 وتبني الصين في المقابل وجهة النظر العربية، منذ مؤتمر باندونغ للدول الأفرو - آسيوية عام 1955. هذه العوامل ساهمت بحدوث انتكاسة كبرى في علاقة الصين بإسرائيل، حيث تحولت هذه العلاقة مع مرور الوقت إلى حالة عداء مكشوفة، إلا أن هذا الموقف الصيني ما لبث أن تغير وأخذ في التراجع شيئاً فشيئاً منذ أواسط السبعينيات بالتوازي مع تغير الأوضاع والظروف السياسية داخل الصين كما في خارجها، وأدى الخلاف الصيني - السوفياتي دوراً مهماً في إعادة صوغ سياسة الصين الخارجية إزاء الشرق الأوسط وإسرائيل تالياً، وأصبح التقويم الصيني لإسرائيل يعتمد بصورة متزايدة على الدور الذي يمكن لهذه الأخيرة أن تؤديه في إبعاد النفوذ السوفيتي عن الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها تتوقف عن

المناداة بالقضاء على الدولة الصهيونية وأصبحت تعتبرها أمراً واقعاً، ومن ثم أيدت تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية وذلك للتصدي للنفوذ السوفياتي الآخذ في التوسع والتمدد في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا (حيدر، 2007)، وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الصينية الإسرائيلية يمكننا القول أنها قائمة على قاعدة المصالح المشتركة للجانبين، إذ إن الاعتراف الإسرائيلي بجمهورية الصين الشعبية منذ بداية تأسيسها عام 1949 وبشكل استباقي كأول دولة في الشرق الأوسط تبادر بهذا الاعتراف كان دافعه الرئيسي مرتبطاً بمصلحة إسرائيل في منع الدعاية العربية ضد إسرائيل في الصين، وللتقارب الأيديولوجي مع الصين الشعبية حيث كانت إسرائيل في بداية الخمسينيات دولة اشتراكية معتدلة، عملت على تبني الكثير من المشاريع التعاونية الاشتراكية على شاكلة المزارع الجماعية ودور النقابات العمالية والشعبية في إدارة عملية التنمية، يضاف إلى ذلك وجود عشرات آلاف اليهود في شمال الصين هاجر أغلبهم إلى هناك من روسيا ودول أوروبا الشرقية كعامل آخر دفع إسرائيل للاعتراف بالصين الشعبية، فقد كانت إسرائيل الدولة الأولى في الشرق الأوسط تعترف بالصين (يوسف، 2014)، أما بالنسبة إلى الصين فإن تطوير علاقاتها بإسرائيل ينطلق وبشكل رئيسي من مصالحها المتشعبة وخصوصاً في الجانب التكنولوجي، إذ إن حاجة الصين للتكنولوجيا الإسرائيلية أحد أهم العوامل المؤثرة في نمو علاقة الصين بإسرائيل، فبالرغم من أن الصين تعد إحدى أهم القوى العالمية المؤثرة إلا أنها لم تصل بعد إلى نقطة التكامل في قدراتها الشاملة وخاصة من منظور قدراتها التكنولوجية والعسكرية، وعندما أدركت الصين واقع هذه القدرات ووجدت في إسرائيل نافذة لتسريب التكنولوجيا إليها ومصدراً للحصول على التكنولوجيا المتطورة بشكل خاص في المجال العسكري والصناعة والزراعة، سعت الصين لفتح آفاق علاقاتها مع إسرائيل حيث حصلت الصين على أسلحة إسرائيلية متطورة عبر عدة صفقات سلاح كبرى منذ عام 1979 واتفاقيات لتطوير وتحديث الأسلحة الصينية من خلال الخبرة والتكنولوجيا الإسرائيلية (مرعي، 2017)، كما أن رغبة الصين في استغلال علاقاتها مع إسرائيل في استثمار المواقع القوية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ودفعه إلى التأثير على مواقف واشنطن للحد من العداء الأمريكي للصين، هذا بالإضافة إلى توجه الصين لاستثمار هذه العلاقات في جذب الاستثمارات الغربية إليها مستغلة بذلك نفوذ اليهود في المصارف العالمية تعد من أهم الدوافع التي عززت مثل هذه العلاقات في الوقت الراهن (نصار، 2016).

ويرى الباحث أن لحركة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية أهدافاً متنوعة منها سياسة وأخرى اقتصادية وجميعها قائم على مبدأ المصالح المشتركة، حيث تشكل أحد أهم الأهداف السياسية للصين في رغبتها القوية في بسط نفوذها في مناطق العالم المتنوعة وخصوصاً تلك التي تعتبر معقلاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تهدف من وراء هذه السياسة إلى تطويق الولايات المتحدة الأمريكية

مستقبلاً، الأمر الذي يصعب على الأخيرة اتخاذ مواقف حادة تجاه سياسات الصين الخارجية نظراً لتعدد وتشابك المصالح الدولية التي تقيمها الصين من تلك الدول، كما أن رغبة إسرائيل في حضورها ضمن مراكز القوى المؤثرة عالمياً والتي تتوقع صعودها مستقبلاً يعتبر عاملاً مهماً ومحفزاً لها لتعزيز مثل هذه العلاقات من المنظور السياسي، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية المتمثلة في حجم الفوائد الاقتصادية والعسكرية المترتبة على هذه العلاقات في تعزيز المقومات الاقتصادية لكلا البلدين.

2.3 العلاقات الصينية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية

1.2.3. تأثير علاقة الصين بالولايات المتحدة على القضية الفلسطينية:

لقد أحدث التطور في علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية حالة من التغيير في المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ تحول الموقف الصيني من الانحياز إلى الجانب العربي وذلك قبل عام 1992، أي قبل اعتراف الصين بإسرائيل إلى الموقف المتوازن الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات لحل القضية الفلسطينية سلمياً، إذ إن هذا التحول له دوافعه ولعل الدافع الأهم في هذا التحول هو سعي الصين لإقامة علاقات مشاركة إيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد صديقاً قوياً لإسرائيل ومحاولة الاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة لدى إسرائيل، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول العربية لإقامة علاقات مع إسرائيل وهو ما حد من تدخل الصين في القضية الفلسطينية، حيث تعتقد الصين أن هذه السياسة يمكن أن تحقق لها مزايا على المدى البعيد في ظل تنامي علاقتها بإسرائيل وحرص الأخيرة على استمرارها (كاظم والعامري، 2001) ومن هنا فإن الصين ومن منطلق الاعتراف المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة بمصالح كلا الطرفين الحيوية، لا يمكن لها إلا أن تضع علاقتها مع أمريكا على رأس سلم أولوياتها، وإذا ما تعارض أمر ما مع هذه المصلحة التي تعدها الدولة الصينية أمراً حيوياً، فإن هذا الأمر بالطبع يسود على كل ما عداه، فالاعتبارات الجيوستراتيجية للدولة الصينية فيما يتعلق بالولايات المتحدة تسمو على كل ما عداها، وفي الوقت ذاته فلا بد من ملاحظة أن الولايات المتحدة تعترف بمصالح حيوية للدولة الصينية وتضع لنفسها خطوطاً حمراء لا تقوم هي باحتوائها ونجد مثلاً أن الرئيس الأمريكي كلينتون خلال زيارته إلى مدينة شانغهاي، يؤكد أن الولايات المتحدة لن تدعم استقلال جزيرة (تايوان) ولن تدعم كذلك مسألة عضويتها في الأمم المتحدة، فالصين ستستمر في إعطاء مسألة التنمية الاقتصادية في علاقتها الخارجية الأولوية الأولى على مدى المستقبل المنظور وإن هذه استراتيجية لا يبدو أن الصين ستعيد عنها -فالهدف الصيني طويل المدى هو بناء القوة الذاتية

التي قد تعطي هذه البلاد الفرصة للوقوف على قدم المساواة مع الدولة الوحيدة الأعظم في العالم الآن، مثل هذا الأمر يفسر عدم استعداد الصين لتقديم أكثر من مجرد الدعم السياسي، أو الإعلامي أحياناً، أو المعنوي أحياناً أخرى، وبحيث لا يتعارض هذا الدعم أو يؤدي إلى ضرر حقيقي بالمصالح الصينية الأخرى طويلة المدى، ولعل أحدث مثال على ذلك موقفها من قرار مجلس أمن الأمم المتحدة المتعلق بالسماح لقوات حفظ سلام في كوسوفو وبحيث اقتصرت معارضتها على هذا الأمر بالامتناع عن التصويت فقط، مما سمح باتخاذ هذا القرار، فالمسألة ترتبط بحيز المرونة التي تعطيها الصين لنفسها للمساومة أو حتى التراجع، حين أخذها بعين الحسبان ضرورة اعتماد سياسة ما في لحظة تاريخية معينة (أبو جابر، 1999).

يتضح مما سبق، أن الصين، وإن كانت على استعداد لدعم موقف عربي معين مهما كانت أهميته بالنسبة إلى الدول العربية، إلا أنها لن تسمح بأي حال من الأحوال بأن يحدث هذا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة.

2.2.3. تأثير العلاقات العربية الصينية على القضية الفلسطينية:

مما لا شك فيه أن لتنامي المصالح الصينية في المنطقة العربية انعكاساً مباشراً على مواقفها الرسمية المعلنة تجاه القضايا العربية المتنوعة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد القضية المركزية التي يرتبط بها استقرار المنطقة العربية بمكوناتها المختلفة، فتاريخياً اتخذت الصين موقفاً مطابقاً للمواقف العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بدءاً من عقد الستينات من القرن الماضي حيث نادى باعتبار إسرائيل أداة للإمبريالية الأمريكية في المنطقة يتوجب إزالتها وهو ما تبناه العرب في تلك الحقبة وقد تغيرت مواقف الصين من هذا الصراع ارتباطاً بالموقف العربي فاتجهت إلى تأييد الحل السلمي للقضية الفلسطينية بعد تبني العرب لهذا الخيار استناداً إلى مخرجات مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1992، هذه المواقف لجمهورية الصين الشعبية ارتبطت وبشكل مباشر بمصالح الصين المتنوعة في المنطقة العربية وهو ما دفع الموقف الصيني نحو التوازن في التعامل مع القضية الفلسطينية، إذ إن الموقف الصيني لم يكن منحازاً على الأقل للجانب الإسرائيلي في الفترات الزمنية المتلاحقة بخلاف الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت ذاته يتفق العديد من الكتاب على أن سياسة الصين الخارجية التي انعطفت نحو تأييد الحل السلمي للقضية الفلسطينية إنما تتشارك مع الأهداف الأمريكية الكبرى في المنطقة، لذا فإنها حريصة على أن تكون مواقفها متوازنة تجاه أطراف الصراع وهم السلطة الوطنية الفلسطينية

وإسرائيل والبلدان العربية، كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار في حساباتها إمكانية القيام بمرحلة الوساطة في حل النزاع العربي الإسرائيلي في مرحلة ما، ولذلك فهي حريصة على علاقاتها التقليدية مع الدول العربية من جانب والتعامل مع إسرائيل من جانب آخر، وبالرغم من أن تعامل الصين مع إسرائيل ينتابه العديد من الإشكالات والتناقضات التي قد تطفو على السطح إلا أن هذه التناقضات تبقى تحت السيطرة وتعالج عبر الحوار بين كلا البلدين، فسياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط لا تمثل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية بل تتوافق معها، كما أن اهتمام الصين بالنفط الوارد من المنطقة راجع أساساً إلى المصالح الوطنية الصينية وأنها تسعى إلى إقامة علاقات جيدة مع بلدان المنطقة لذا فهي ترفض محاولات فرض الإصلاح من الخارج (ميدبروس وآخرون، 2005)، وعليه يمكننا القول أن تطور علاقات الصين بالعالم العربي وتجذر مصالحه قد ألقى بظلاله على سياسة الصين الخارجية في التعامل مع القضية الفلسطينية وتأييد ما يرتضيه العرب والفلسطينيين وفي حال تعارض هذه الرغبات مع المواقف أو المصالح الأمريكية فإن سياسة الصين تتجه إلى نحو الحيادية والارتكاز إلى مقتضيات الشرعية الدولية بما يخرجها من حرج التعامل مع الأطراف المختلفة وتجنب الصراع مع القوى المؤثرة، وهذا الموقف ينطلق من بعد الحفاظ على مصالح الصين مع جميع الأطراف الدولية المؤثرة ورغبتها في تجنب أي صراع مباشر مع تلك الأطراف.

2.2.3. تأثير العلاقات الإسرائيلية الصينية على القضية الفلسطينية:

شهدت العلاقات الصينية - الإسرائيلية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تحولات بنوية مهمة على الصعيد الدولي، حيث تنامت مستويات التعاون العسكري بينهما ، إذ وجد كلا الطرفين - للمرة الثانية - ضالته في الآخر، وعبر عن غاياته بأولويات، ففي حين وجدت الصين في إسرائيل نافذة لتسريب التكنولوجيا الغربية إليها، وجدت إسرائيل في الصين مجالاً جيوبوليتيكياً مهماً يساعدها بشكل من الأشكال في إنهاء قطيعة المجال الإقليمي المحيط بها (مسلم، 2013)، إلا إن هذا التقارب الصيني الإسرائيلي لم يؤثر في موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، حيث بقيت الصين تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائماً وما تزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكانت أيضاً في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بإشراف هيئة الأمم المتحدة على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر ممثلاً

شرعياً للشعب العربي الفلسطيني (سلمان، 2014)، وهو ما تؤكد الصين دوماً وبشكل رسمي، حيث تشير إلى أن تعاونها مع تل أبيب لا يغير من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وقد توافق هذا الموقف لجمهورية الصين الشعبية مع الموقف الدبلوماسي الرسمي الذي مثله السفير الفلسطيني في الصين مصطفى السفاريتي الذي يشير إلى أن تنامي العلاقات الإسرائيلية الصينية لن يؤثر على موقف الصين من القضية الفلسطينية، وذلك لاعتبارات السياسة الخارجية الصينية التي تقوم على مبادئ التعايش السلمي العادل، وهو ما عكسته زيارة الرئيس (جيانغ زيمين) للقدس الشرقية عام 2000 كما عكسته مواقف الصين الداعمة لمصالح العالم الثالث (نصار، 2016).

من خلال العرض السابق يتضح وجود حالة من التطور في العلاقات الصينية الإسرائيلية على كافة الأصعدة وخصوصاً العسكري والتكنولوجي، وأن هذا التنامي فرضته الاحتياجات المتبادلة لكلا الطرفين، إلا أنه وبالنظر إلى انعكاس تطور حجم هذه العلاقات على مواقف الصين المعلنة من القضية الفلسطينية فإنه يتضح أن الصين لم تغير في مواقفها من قضية الصراع العربي الإسرائيلي وبقيت تؤيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ويرى الباحث أن موقف الصين من القضية الفلسطينية في الوقت الراهن لا يتعارض مع التوجهات الأمريكية أو حتى الإسرائيلية، إذ إن جميع هذه الأطراف تؤيد إقامة دولة فلسطينية وقد وقعت على اتفاقية أوسلو استناداً إلى هذا التوجه، إلا أن الخلاف الرئيسي في طبيعة هذه الدولة والتفاصيل المتعلقة بإقامتها، فالصين توافقت مع التوجه الفلسطيني والعربي خلال حقبة الستينات من القرن الماضي في العداء لإسرائيل، ثم ما لبثت أن توافقت مع مواقفهم في القبول بالحل السلمي وإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967 ولن تتردد في الموافقة على خيارات التوافق الفلسطيني العربي حول شكل الدولة الفلسطينية إن تم، وبالتالي فإن تطور علاقات الصين بإسرائيل لا يؤثر بالسلب على الموقف من القضية الفلسطينية وذلك بسبب تبني الصين للخيارات العامة لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل الخاصة بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وهي محل توافق مع الجميع دون الدخول في تفاصيل الخلاف أو طبيعة التناقضات حتى تتأى بنفسها عن اتخاذ مواقف قد تضر بعلاقتها مع أي طرف من هذه الأطراف.

الفصل الرابع

السلوك التصويتي في المنظمات الدولية

مقدمة

يعتبر السلوك التصويتي في المنظمات الأممية من أهم المؤشرات الدالة على سياسة الدولة الخارجية، كونه يعتبر الوسيلة الأهم المعبرة عن إرادة الدولة في المحافل الدولية، فمن خلال تحليل مؤشرات التقارب والانسجام التصويتي للدولة في هذه المنظمات يمكن الاستدلال على مدى توافق سياساتها وإراداتها الخارجية مع سياسات الدول المنضوية في إطار عضوية هذه الأجهزة، ويعتبر مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة من أهم المنظمات الأممية التي تتولى مسؤولية الاضطلاع بحفظ الأمن والسلم الدوليين ويقع على عاتقها إرساء قواعد العدالة الدولية، فمجلس الأمن الدولي تصنع فيه القرارات المؤثرة على مستقبل الاستقرار الدولي، بينما تضع الجمعية العامة توصياتها التي تعزز من هذه الحالة باعتبارها البرلمان الأكبر الذي يضم معظم دول العالم، ويعتبر السلوك التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل هذه المنظمات دالاً على سياسة الصين الخارجية ومؤشراً على مدى توافقها أو اختلافها مع سياسات الدول الأخرى المنضوية في عضويتها، فجمهورية الصين الشعبية تعتبر عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي يمتلك حق النقض الفيتو، الأمر الذي يكسبها قدرة في التأثير على صناعة القرارات الدولية المتنوعة وخصوصاً تلك القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وبالنظر إلى طبيعة الدور الصيني المتنامي على المستوى الدولي في العديد من الجوانب وخصوصاً الاقتصادية منها فإن سلوك الصين التصويتي يأتي متوافقاً مع مصالحها القومية وانطلاقاً من حماية وحفظ هذه المصالح وفقاً للنظرية الواقعية المرتبطة

بالسياسة الخارجية للدول، فهي تحاول العمل وبشكل متوازن بين توجهاتها السياسية الخارجية في المحافل الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى، إلا أن هذه العلاقات لم تغير من طابع توجهاتها الاستراتيجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية والتي يعكسها السلوك التصويتي لها في المحافل الدولية، هذا الثبات في الموقف الصيني الداعم للقضية الفلسطينية من خلال سلوكها التصويتي مرتبط بمجموعة من الجوانب التي تصب في نهاية المطاف بمصالح جمهورية الصين الاستراتيجية، وتحليل طبيعة التوجهات الصينية في كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد جاء هذا الفصل ليوضح بالتفصيل طبيعة هذه المنظمات والسلوك التصويتي الصيني بها ومدى توافقه وانسجامه مع مواقف الدول الكبرى المنضوية في إطاره.

1.4 ماهية السلوك التصويتي في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة

1.1.4 مفهوم السلوك التصويتي في المنظمات الدولية:

يعتبر السلوك التصويتي أحد أهم الأشكال المعبرة عن سلوك الدولة الذي يترجم وبشكل تطبيقي من خلال مواقفها الممارسة على المستوى الخارجي وخصوصاً في المنظمات الدولية، إذ يعتبر التصويت الوسيلة التي يلجأ إليها أعضاء أي منظمة دولية وذلك للتعبير عن إرادتهم ومذركاتهم تجاه أي قضية تعرض على المنظمة من أجل اتخاذ قرارات بشأنها، وبالتالي تصبح لهذه القرارات آثار قانونية كونها جاءت تعبيراً عن إرادة تلك الدول وذلك بغية الوصول إلى تحقيق أغراض ومصالح الدول عن طريق تبني تلك القرارات التي تم التصويت عليها من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، وتعتبر عملية التصويت على أي قرار تتخذه المنظمة الطريقة النموذجية التي تعمل من خلالها الدول داخل المنظمة، لتحقيق الديمقراطية في الأعمال التي تقوم بها المنظمة، ويعتبر التصويت داخل مجلس الأمن أحد أهم الأشكال المعبرة والعاكسة لسلوك الدولة، وتوجد العديد من النظريات من النظريات السائدة التي تبدو مناسبة لدراسة سلوك التصويت الصيني في المنظمات الدولية، فمن المعلوم أن السلوك التصويتي لأي دولة في المنظمات الدولية - ومنها مجلس الأمن والأمم المتحدة على وجه الخصوص - يعد بوجه عام مؤشراً دالاً على سياستها الخارجية وسلوكها في المستوى الدولي، وبما أن المنظمات الأممية تعتبر محفلاً يضم في عضويتها معظم دول العالم، فقد جعل ذلك بعضهم ينظر إليها على أنها برلمان العالم، فمن الممكن أن تكون منبراً مهماً لرصد السياسة الخارجية لأي دولة وميداناً صالحاً لدراسة سلوكيات السياسة الخارجية لأي دولة أيضاً تجاه قضية معينة، من خلال دراسة سلوكها التصويتي تجاه ما تصدره المنظمات من قرارات.

لذا عرف السلوك التصويتي في المنظمات الدولية بأنه "هو الوسيلة التي تعلن بها المنظمات عن إرادتها ورغبات الدول الأعضاء في الأمور المعروضة عليها، فكما أن الإدلاء بالأصوات في الانتخابات والمجالس النيابية هو وسيلة لتعرف إرادة الشعب والتعبير عن إرادته، فإن التصويت في المنظمات الدولية هو الأسلوب الذي يجرى به التعرف على إرادتها، ويتحدد ذلك بعد قيام الدول الأعضاء فيها بالإدلاء بأصواتها" (أبو عمشة، 2015، ص84)، كما وعرفه (السرطان والحجاج والفواعرة، 2014، ص108) بأنه "طرح رأي إما بالموافقة أو بالرفض أو الامتناع أو التغييب تقوم به دولة في مؤسسة أو منظمة فيما يختص بقضية معينة يتطلب إيداء موقف من قبل الدول الأعضاء داخل المنظمة وهو حق لها يكفله نظام المنظمة أو ميثاقها أو هو سلوك ذاتي للإدلاء بالرأي يستعان به لفض الاختلاف بتسوية الإرادة الشاملة للأعضاء، وهو أداة لقياس التأييد العام الذي تقدمه الدولة أو مجموعة الدول إلى جهة محددة وتحجبه عن الأخرى أو تمتنع عن التصويت أو تغييب في مؤسسة أو منظمة فيما يختص بقضية معينة يتطلب إيداء موقف من قبل الدول الأعضاء داخل المنظمة وهو حق لها يكفله ميثاق المنظمة والنظام الداخلي"، وارتباطاً بذلك تشير النظريات إلى أن السلوك التصويتي ليست مجرد عملية إجرائية كما يبدو للوهلة الأولى، بمعنى أنها ليست مجرد عملية اختيار، إنما هي وسيلة عاكسة لسيرورة مرتبطة بكافة الأصعدة فهي عملية تجسد مجموعة متكاملة من التفاعلات والتراكمات المرتبطة بالجوانب الثقافية للمجتمعات، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمصالح المرتبطة بها، فهي آلية تجسد مصالح الدولة على هيئة توجهات تترجمها أصوات تلك الدول في المحافل المتنوعة (حميد، 2015)، لذا فقد درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاثة مؤشرات هي: الأحداث الدولية في إطار ما عرف باسم حركة تحليل الأحداث، والسلوك التصويتي، والسلوك الدبلوماسي. والسلوك التصويتي لأي دولة وخصوصاً في مجلس الأمن، هو أحد المؤشرات الرئيسية التي تدل على سياسة الدولة في المستوى الخارجي، ويمكن كذلك انتهاز متابعة ورصد لموقف دولة ما تجاه قضية معينة عبر فترة زمنية من خلال الوقوف على أنماط تصويتها تجاه تلك القضية وتعرفها، وتعرف مدى التجانس والتباين بين مواقف تلك الدول من القضايا المطروحة في المنظمات الدولية وذلك من خلال مقارنة أنماط تصويتها، فلقد قدم علماء العلاقات الدولية مقياساً لمعرفة نمط تصويت الدولة، وهو يقوم على أنه من الممكن لدولتين أن تتخذا مواقف ثلاثة تتمثل في التالي (حجاج والسرطان، 2009، ص884):

- 1- أن تصوت الدولتان في اتجاه واحد سواء كان ذلك بالتأييد أو الرفض، أو الامتناع، وهذا هو الاتفاق الكامل.
- 2- أن تصوت إحداها بالتأييد أو المعارضة في حين تمتنع الأخرى عن التصويت وفي هذه الحالة نكون بصدد اتفاق جزئي.
- 3- أن تصوت الدولتان في اتجاهين متعارضين تماماً وهذا ما يسمى الاختلاف الكامل.

وترتبط إرادة الدولة بقضايا السياسة الدولية الحرجة لتحقيق أهداف مزدوجة تتمثل في حفظ الذات والمصلحة القومية، وهما مصطلحان مختلفان في معناهما ولكنهما متصلان اتصالاً وثيقاً بالنسبة للعلاقات الدولية، فكل دولة تسعى إلى ضمان بقائها ككيان مستقل، أما الرغبة في حفظ الذات تعني استمرارية الكيان قوي وديمومة النظام السياسي، ولذلك تصنع السياسة الخارجية للدولة أولاً للمحافظة على استقلالها وأمنها، وثانياً السعي وراء مصالحها الاقتصادية، فقد كانت الدول تاريخياً تعد هي الأطراف الرئيسية في البيئة الدولية، ولكن أدوار الدول والقوة تواجهها تحديات متزايدة، والأدوار الرئيسية للدولة هي توفير الأمن والرخاء لشعبها، وتختلف الدول في تعريفاتها لما يوفر الأمن والرخاء ضمن حدودها وهي تقوم بهذه الأدوار بدرجات متفاوتة من النجاح، وعن كيفية عمل الدول في النظام الدولي مسألة خاضعة لجدل مفتوح بين المنظرين الذين وضعوا عدة نظريات تفسر السياسة الدولية منها المدرسة المثالية، والواقعية، والليبرالية، والبنائية، وفي ظل فوضى السياسة الدولية التي تنتهجها الدول في البيئة الدولية، نأخذ في الاعتبار المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، والتي تسعى لترويض مصالح الدول الغير ثابتة والفوضى الدولية من خلال المؤسسات والممارسات الدولية التي يتم بناؤها اجتماعياً من قبل الدول، في أوقات مختلفة لحل القضايا والذي ينعكس وبشكل مباشر على سلوكها التصويتي في المنظمات الدولية المتنوعة (قاعود، 2017)، حيث يرى الواقعيون أن السلوك السياسي للدولة ينطلق من اعتبارات القوة والمصالح الخاصة بالدولة فوفقاً لهذه النظرية تسود المصالح الوطنية في القرارات المتعلقة بسلوك الدولة تجاه القضايا المتنوعة والذي يتم ترجمته لواقع عملي من خلال السلوك التصويتي داخل المنظمات الاممية، إذ إن اعتبارات السلوك التصويتي للدولة يرتبط باعتبارات المصالح الوطنية للدولة، لذا يجب أن يرتبط سلوك الدولة تجاه قضية معينة بمراعاة وتحقيق تلك المصالح كانعكاس حقيقي واستراتيجي لتوجهاتها المتنوعة ومنها التصويت في المنظمات الدولية، وعليه فإنه دراسة سلوك الصين من خلال عدسة الواقعية يبدو منطقياً، لأن الباحثين في النظرية يتوقعون أن يروا أن الدولة تختار عدم التدخل لأن التدخل لن يخدم المصالح الوطنية وأن هذه الحجة يمكن أن تفسر قرارات الصين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي ذات الوقت تبني اتجاهات تصويتية تخدم مصالحها القومية داخل المنظمات المتنوعة وأهمها مجلس الأمن الدولي (Marjanović, 2015).

من خلال العرض السابق يتضح أن السلوك التصويتي هو مؤشر عن سياسة الدولة الخارجية التي يتم ترجمتها على شكل توجهات يتم تشكيلها لتأخذ شكلاً ونمطاً تصويتياً داخل المؤسسات الخارجية المتنوعة وخصوصاً المنظمات الأممية ممثلة بمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وعليه

يعرف الباحث السلوك التصويتي بأنه طبيعة المواقف المرتبطة بكل دولة فيما يتعلق بالقضايا المتنوعة المطروحة داخل المؤسسات الدولية خلال فترات زمنية متعاقبة، هذه المواقف قد تأخذ شكلاً إيجابياً أم سلبياً معبراً عن نمط التصويت المرتبط بها، ويرى الباحث أن هذا السلوك تفسره مجموعة من النظريات المرتبطة السياسة الخارجية للدول، وتعد النظرية الواقعية التي تؤمن بأن السياسة الخارجية هي ترجمة للمصالح القومية بحيث تسود هذه المصالح في القرارات المتعلقة بسلوك الدولة تجاه القضايا المتنوعة إحدى أهم النظريات التي تنطبق على السلوك التصويتي لجمهورية الصين الشعبية، إذ إن تجسيد المصالح القومية الصينية تعتبر المحرك الرئيسي للسلوك التصويتي الخاص بها في المنظمات الأممية.

2.1.4. أهمية التصويت في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة:

يركز الباحثون في علم السياسة على رصد سلوك السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاثة مؤشرات تتمثل في الأحداث الدولية في إطار ما عرف باسم حركة تحليل الأحداث، والسلوك التصويتي، والسلوك الدبلوماسي، إذ يعتبر السلوك التصويتي لأي دولة، وخصوصاً في مجلس الأمن أحد المؤشرات الرئيسية التي تدل على سياسة الدولة في المستوى الخارجي، ويمكن كذلك انتهاج متابعة ورصد لموقف دولة ما تجاه قضية معينة عبر فترة زمنية من خلال الوقوف على أنماط تصويتها تجاه تلك القضية للوقوف على مدى التجانس والتباين بين مواقف تلك الدول من القضايا المطروحة في المنظمات الدولية وذلك من خلال مقارنة أنماط تصويتها وتعتبر المؤشرات المستخلصة من عملية تحليل السلوك التصويتي ذات دلالات مهمة لمجموعة من الاعتبارات التي تشمل:

1- إن السلوك التصويتي للدول في الأمم المتحدة هو مؤشر لطبيعة وتوجهات سياستها الخارجية التي يمكن للدول البناء عليها في إطار العمل الخارجي على المستوى الدولي (حجاج والسرحان، 2009).

2- من خلال السلوك التصويتي يمكن معرفة وتحليل المواقف العامة للدول، وكذلك معرفة حقيقة المحددات الداخلية والخارجية لسياسة الدولة الخارجية تجاه هذه الدولة أو الأخرى، بالإضافة إلى الدور الذي سينعكس نتيجة لطبيعة هذا التصويت، بغض النظر عن الجدل القائم حول فاعلية ونزاهة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة وتغليب الإرادة السياسية للدول في نشاطها بها على الناحية القانونية، إلا أن التصويت بالمؤسسة ومن خلال الأجهزة التابعة لها كالجمعية العامة أو

مجلس الأمن له أهمية قانونية تتمثل بالشرعية الدولية لما تمثله الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة قانونية دولية تسعى لتوفير السلام والأمن الدوليين منذ تأسيسها وكأحد أهم أهدافها، كذلك ما يشكله هذا النشاط التصويتي بين دولة وأخرى لطبيعة تمثيلها داخل هذه المنظمة، ضمن المسميات المختلفة بالعضوية الدائمة والمؤقتة أو عضو مراقب (الشرطي، 2011، ص92).

3- يعتبر السلوك التصويتي مؤشراً إلى إرادة الدولة ويعطي صورة أوضح عن أنماط التضامن السياسي وطبيعة النظام العالمي وتكتلاته (اخبار الخليج، 2012).

يتضح من خلال العرض السابق أن أهمية السلوك التصويتي للدولة وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ينبع لمجموعة من الاعتبارات بخلاف قدرته على المساهمة في تبني القرارات من عدمها، فهو الوسيلة المهمة التي تعكس توجهات الدول المختلفة ومقياس مهم لطبيعة السياسة الخارجية لها تجاه القضايا المتنوعة، وعليه يرى الباحث أن التصويت في المنظمات الأممية ومنها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ليست مجرد عملية إجرائية يقصد بها اتخاذ القرار من عدمه، فأبعاده غير المباشرة متنشعبة ويمكن من خلاله فهم أشكال التكتلات والتجاذبات في بيئة العمل الدولي ناهيك عن فهم إرادة الدول المتنوعة وتحليل مصالحها من خلال أنماط التصويت المختلفة التي تتبناها.

3.1.4. نظام العمل والتصويت في مجلس الأمن الدولي:

1.3.1.4. نظام مجلس الأمن:

يعقد مجلس الأمن اجتماعاته لاحتواء ومعالجة الأزمات الدولية، لذلك يسمح له أن ينعقد في أي وقت لمواجهة جميع الاحتمالات أو المواقف الطارئة، لهذا ألزم الميثاق الدول الأعضاء في المجلس بأن يكون لها تمثيل دائم في مقر الهيئة، ولما كان مجلس الأمن يعتني بمسألة حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن عمله هذا لا يتحدد باجتماعات عادية أو استثنائية محددة بفترة زمنية معينة كما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، وإنما يتطلب أن يكون مجلس الأمن على أهبة الاستعداد والتحضير لأية حالة تهدد السلم والأمن الدوليين، ولهذا فإن اجتماعاته تعقد بصورة دورية مستمرة، ويتطلب أن يكون ممثلي الدول الأعضاء في مجلس يمثلون دولهم تمثيلاً دائماً في مقر المجلس أو في المكان الذي يحدده الرئيس (مناقر، 2015)، هذا "ويُعقد المجلس اجتماعات دورية كما أشير إليها في المادة 24 من الميثاق، حيث يجتمع مرتين في السنة داخل مقر الهيئة ويجوز له أن يجتمع في غير مقر

الأمم المتحدة إذا رأى ذلك أخرى إلى تسهيل مهامه، وقد تم ذلك في 1972 حيث عقد المجلس دورة في أديس أبابا، وفي العام التالي عقد جلسته في مدينة بنما، بالإضافة إلى ذلك يجتمع المجلس في أي وقت يطلب من الرئيس إذا تقدم إليه أحد الأعضاء في الأمم المتحدة بإحالة نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي في حال استمراره، أو إذا قدمت إليه الجمعية العامة توصيات، أو أحالت إليه مسائل تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، أو إذا ما عرض الأمين العام قضية يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين، أو إذا قدمت دولة غير عضو في الأمم المتحدة نزاعاً هي طرف فيه وتكون المناقشة أثناء عقد اجتماع مجلس الأمن مباحة لكل الدول الأعضاء بحسب أقدمية طلب المناقشة" (بلايل، 2014، ص 18-20)، كما يجوز للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة الاشتراك في مناقشات المجلس إذا قدر المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بالمسألة المطروحة للمناقشة دون أن تشترك في التصويت أما فيما يتعلق بالدولة التي ليست عضواً في الأمم المتحدة إذا كانت طرفاً في النزاع المعروض على مجلس الأمن لبحثه تدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون لها الحق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة وإذا وجد المجلس مصالح العضو لا تتأثر بموضوع المسألة المطروحة للمناقشة فمن حقه منعه في مناقشات المجلس (حسونة، 2010)، ويضع مجلس الأمن لائحة الإجراءات التي يسير عليها بما في ذلك طريقة اختيار رئيسه، وقد قررت هذه اللائحة أن تكون رئاسة المجلس بالتناوب بين أعضائه طبقاً للأحرف الأبجدية لأسماء الدول الأعضاء ويتولى الأمين العام إعداد مشروع جدول الأعمال، ليعرضه على المجلس لإقراره واعتماده من قبل الرئيس، وقرار المجلس في هذا الشأن يعد من قبيل المسائل الإجرائية التي لا يجوز إعمال حق النقض بشأنها، وإذا أقر المجلس إدراج مسألة معينة في جدول أعماله، فإنها تبقى مقيدة في جدول الأعمال حتى يفصل فيها أو يقرر المجلس شطبها -ولا يؤدي سحبها من جانب الدولة التي تقدمت بها - من جدول أعمال المجلس، إذا رأى المجلس الاستمرار في نظرها (مناقر، 2015).

مما تقدم تتضح الأهمية الكبيرة لمجلس الأمن المنبثقة عن وظيفته الأساسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذه الوظيفية التي ارتبطت بنظام محكم للمجلس يتطلب من الدول الأعضاء الاستعداد المستمر لأيّة ظروف طارئة قد تنشأ بشكل مفاجئ ينتج عنها تهديداً محتملاً للسلم الدولي، لذا فقد أتاح نظام المجلس نوعاً من المرونة في مكان الانعقاد فسمح بإجراء اجتماعات للمجلس خارج المكان المخصص له إذا كان ذلك مطلباً يسهل عمل المجلس.

2.3.1.4. اختصاصات مجلس الأمن:

لقد تنوعت الاختصاصات المرتبطة بمجلس الأمن والتي نصت عليها المواد المتنوعة في ميثاق الأمم المتحدة حيث احتوت هذه الاختصاصات على اختصاصات إدارية وأخرى مرتبطة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، ويمكن توضيح هذه الاختصاصات في الجوانب التالية:

1- اختصاصات حفظ السلم والأمن الدوليين:

لقد منحت المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - (المادة رقم 26، 26، 24) - الحق لمجلس الأمن في التدخل في حال وجود نزاع يهدد العلاقات بين الدول أو يمكن أن يترتب عليه تعريض السلم الدولي للخطر، إذ يحق للمجلس أن يتدخل لحل هذا النزاع بالطرق السلمية أو العسكرية من خلال اللجوء إلى استخدام القوة، ويأتي خيار اللجوء إلى استخدام القوة بعد استنفاد الخيارات السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية والوسائل السلمية المعتمدة في هذا المجال، وفي حال إخفاق المجلس بفض هذه النزاعات بالوسائل السلمية فقد أجاز الميثاق لمجلس الأمن باتخاذ تدابير أكثر صرامة مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول المخلة بأحكام الميثاق والتي قد تصل إلى استخدام القوة العسكرية لقمع العدوان الذي تقوم به دولة ضد دولة أخرى (كريم، 2014).

2- اختصاصات ذات طابع إداري:

تتركز الاختصاصات الإدارية لمجلس الأمن في إصداره التوصيات للجمعية العامة بقبول عضوية الأعضاء الجدد أو بوقف وطرد الدولة العضو من العضوية الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن الدولي يشارك الجمعية العامة في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، كما يتولى إصدار التوصية للجمعية المتعلقة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، وأخيراً تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية وضع الخطط التي تعرض على أعضاء الأمم المتحدة المتعلقة بنهج تنظيم التسليح وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب والتي أقرتها المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة (القحواش، 2015).

3.3.1.4. آليات التصويت وصنع القرار في مجلس الأمن:

يعد نظام التصويت واتخاذ القرارات في مجلس الأمن مرحلة حاسمة في عملية صنع القرار لدى أجهزة الأمم المتحدة، ويعتبر مجلس الأمن من الأجهزة التنفيذية المهمة في الهيئة نظراً للأمر

الملقاء على عاتقه لإصدار القرارات التي تهتم بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين (بلايل، 2014)، "ويختلف نظام التصويت في مجلس الأمن عنه في الجمعية العامة، فالأغلبية في المجلس ليست هي النصف زائد واحد، بل هي سبعة أصوات من أصل أحد عشر، ثم تسعة أصوات من أصل خمسة عشر" (القحواش، 2015، ص46)، ويتطلب اتخاذ القرارات المتعمقة بالمسائل الإجرائية موافقة تسعة أعضاء من الخمسة عشر عضواً، أما المسائل الموضوعية فتتخذ القرارات بشأنها عقب تأييد تسعة أصوات تضم الأعضاء الخمسة الدائمين وتمتنع عن التصويت الدول التي تكون طرفاً في الصراع، وتتمتع الدول الكبرى وفقاً لقاعدة (إجماع الدول الكبرى) بحق النقض (الفيتو) ويحق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وليس في مجلس الأمن المشاركة في مناقشات المجلس دون حق التصويت ويضع المجلس شروط مشاركة الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة كالتالي تكون طرفاً في الصراع (هنا، 2016)، وهذا يشير إلى تمتع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بامتيازات خاصة لحماية مصالحهم وهو ما أكدته المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على تمتع أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين بحق النقض الفيتو، أي بحق رفض أي قرار عن طريق التصويت السلبي، وتكمن المشكلة الرئيسية هنا في موضوع التناقض الواضح بين ما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وما ورد في المادة 2 من هذا الميثاق حول الدعوة إلى العدل والمساواة بين جميع أعضائه بلا استثناء وبين ما يجري تطبيقه على أرض الواقع، فمجلس الأمن لا يمكنه اعتماد أي قرار من قراراته في حال رفض عضو من أعضائه الدائمين الموافقة على هذا القرار حتى لو كانت الأصوات الأربعة عشر عضواً الآخرين تؤيد هذا القرار مما يشير إلى انتقاء مبدأ الديمقراطية في أعمال المجلس والاستبداد الممارس من قبل الأقلية، كما أن العديد من القرارات ذات الصبغة التهديدية التي تصدر عن مجلس الأمن لا تتبع بقرارات تجعلها قابلة للتنفيذ، فالعديد من القرارات من هذا النوع غير منفذة، أو لا يتم تنفيذها وهو ما دفع سكرتير الدفاع الأمريكي السابق Richard Perle إلى القول إن مجلس الأمن أصبح آلة لصنع القرارات غير المطبقة ومصنعة لإنتاج التقارير فقط دون وجود تطبيق عملي لقراراته (اعمر، 2014).

وعليه يمكن إيجاز نظام التصويت في مجلس الأمن الدولي وفقاً للمادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة بمجموعة من النقاط التالية: (بن جليل، 2017)

1- لكل دولة عضو في مجلس الأمن صوت واحد بغض النظر عما إذا كانت دائمة أو غير دائمة العضوية.

2- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة أصوات من أعضاء المجلس.

3- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية بأغلبية تسعة أصوات على أن يكون منها أصوات الدول الأعضاء الدائمين متفقة.

4- يتمتع كل من كان طرفاً في نزاع أمام مجلس الأمن عن التصويت إذا كان النزاع ضمن الفصل السابع من الميثاق أو النزاعات المحلية المحالة إليه من قبل المنظمات الإقليمية، لكن ذلك لا يمنع مناقشة الطرف للموضوع، فإذا كانت الدولة العضو في مجلس الأمن طرفاً في النزاع فإنها لا تشارك في التصويت وهذا يعني أنها لا تتمتع بحق النقض الفيتو.

من خلال العرض السابق يتضح أن نظام التصويت الراهن في مجلس الأمن الدولي يعتبر من أدق المشاكل التي واجهتها الأمم المتحدة منذ قيامها وحتى الوقت الحاضر، فقد حاول مؤتمري دومبارتون أوكس حل المشاكل المتعلقة بالتصويت غير أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق وقام الخلاف على إجراءات التصويت في المسائل الأخرى عدا اتخاذ قرار في أعمال القسر، فبقيت المسألة مفتوحة إلى أن عقد مؤتمر يالطا، حيث عرض الرئيس روزفلت اقتراحاً أقره المارشال ستالين وتشرشل ثم قبلته الصين فيما بعد، وعندما عرضت أحكام التصويت على اللجنة المختصة في سان فرانسيسكو احتدم الخلاف في شأنها وهوجمت امتيازات الدول الكبرى في التصويت من جانب الدول الأخرى، وتمسكت الدول العظمى بالصيغة التي أقرتها في مؤتمر يالطا، وأنه عند استعمالها لحقوقها في التصويت سيحدوها دائماً الإحساس بتبعاتها نحو الدول الصغرى وأنها لن تستعمل حق الاعتراض إلا في أضيق حدوده، وعليه يرى الباحث أن حق النقض الفيتو جعل نظام مجلس الأمن يقوم على إجماع الدول الخمسة الكبرى، وبالتالي يكون قيام مجلس الأمن بصلاحياته طبقاً للميثاق مرتبطاً بشرط التراضي والتوافق بين القوى المكونة للنظام الدولي وفي حال غياب هذا التراضي لا يعود بوسع أي طرف أن يفرض إرادته على الآخر وبالتالي تصبح السلطات المخولة لمجلس الأمن في إطار الفصل السابع لا معنى لها، ولا يمكن تطبيقها باعتبارها من القرارات الملزمة والتي تحتاج إلى موافقة الدول الخمسة مجتمعة، بمعنى آخر عندما يحدث التناقض بين الشرعية القانونية الدولية المستمدة من التفسير الحرفي لنصوص الميثاق والشرعية السياسية الدولية المستمدة من توافق إرادات الأطراف الدولية المتعاهدة على الميثاق سرعان ما تفرض الشرعية السياسية نفسها وتحطم الإطار الضعيف للشرعية القانونية لتقيم شرعية قانونية جديدة ومن هنا يكون التزام الدول دائمة العضوية بالقانون الدولي هو التزام أخلاقي وليس التزام قانوني يترتب عليه جزاء يوقع بالدول المخالفة، فمن غير المعقول أن تقبل دولة أن تعاقب نفسها أو أن تعاقبها دولة أخرى وهي مسلحة بحق النقض الفيتو، فهذا الحق يعبر عن رفض الدول الكبرى مساهمة الدول الأخرى في قيادة السياسة الدولية ومحاولتها احتكار هذه القيادة دون غيرها وهو ما يتفق مع الرأي القائل أن السياسة الدولية هي في مجل أفعال الدول الخمسة الكبرى.

4.1.4. اختصاصات وآليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1.4.1.4. اختصاصات ووظائف الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيسي الذي يمثل فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي ثاني أكبر جهاز في نظام الأمم المتحدة وأكبر هيئة تداولية، وهي بهذا تمثل الإدارة الحقيقية للمجتمع الدولي وتتميز سلطاتها واختصاصاتها بأنها ذات طبيعة عامة، حيث تعتبر صاحب الاختصاص العام في الأمم المتحدة والذي يملك مناقشة أية مشكلة تعرض عليها من قبل الدول الأعضاء أو ترفعها لها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وتتمتع الجمعية بسلطة إصدار قرارات ملزمة بالمعنى القانوني فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للمنظمة نفسها مثل شؤون العضوية والميزانية والإشراف على بعض الأجهزة، أما فيما عداه فتصدر بشأنها توصيات على غرار نشاط الجمعية في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يدخل في حدود سلطاتها في إصدار التوصيات (عبد السلام، 2010)، كما ويناط بالجمعية العامة مناقشة أية مسألة لها علاقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك بناءً على طلب من مجلس الأمن أو دولة عضو في الأمم المتحدة أو دولة غير عضو في الميثاق، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، إذ يحق لمجلس الأمن أن يتنازل عن سلطاته في حفظ السلم والأمن الدوليين بعد مباشرته النظر في القضية لصالح الجمعية العامة ويخطر الأمين العام للأمم المتحدة الجمعية العامة بموافقة مجلس الأمن ويقوم الأمين العام بتزويد الجمعية بالتفاصيل المتعلقة بالموضوع للنظر في هذه القضية، كما ويحق للدول الأعضاء وغير الأعضاء تنبيه الجمعية العامة إلى أي نزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويشترط أن تكون الدولة غير العضو طرفاً في النزاع وتقبل بالتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أما الدولة العضو فلا يشترط أن تكون طرفاً في النزاع (حجريوة وخلافي، 2017)، وتقوم الجمعية العامة بدور مهم في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجوز للجمعية العامة القيام بما يلي (سلمان، 2015):

- 1- أن تنظر في ميزانية الأمم المتحدة وتعتمدها وتقرر الأنصبة المالية التي تتحملها الدول الأعضاء.
- 2- أن تنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء سائر مجالس الأمم المتحدة وهيئاتها، وتعين الأمين العام بناءً على توصية من مجلس الأمن.
- 3- أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح، وتقديم توصيات بصددها.

- 4- أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بالسلم والأمن الدوليين، وتقدم توصية بصددها، إلا إذا كان النزاع أو الحالة قيد المناقشة في مجلس الأمن.
- 5- أن تناقش، مع الاستثناء نفسه، أي مسألة تدخل في نطاق الميثاق أو تتصل بسلطات أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة ووظائفها، وتقدم توصيات بصددها.
- 6- أن تستهل دراسات وتشير بتوصيات بقصد التشجيع على التعاون الدولي في الميدان السياسي، وتطوير القانون الدولي وتدوينه، وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية.
- 7- أن تقدم توصيات كي يُسوى بالوسائل السلمية أي موقف قد يعكر صفو العلاقات الودية بين البلدان.
- 8- أن تنتظر في التقارير الواردة من مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة.
- 9- وللجمعية أيضاً أن تتخذ إجراء في حالات تهديد السلم، أو انتهاك السلم، أو الأعمال العدائية، في حال لم يتخذ مجلس الأمن إجراءً بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين، وفي هذه الحالات للجمعية وفقاً لأحكام قرارها 377 الموسوم "متحدون من أجل السلام" المؤرخ 3 نوفمبر 1950، أن تنتظر في المسألة على الفور وأن توصي أعضائها باتخاذ تدابير جماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

من خلال العرض السابق يتضح أن سلطة الجمعية العامة تقتصر على إصدار توصيات غير ملزمة للدول بشأن القضايا الدولية التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها، وعلى الرغم من أن الميثاق قد أجاز للجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في المنازعات وتقديم التوصيات اللازمة، وتجنباً للازدواجية وتعارض القرارات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أُسْتُثِي من ذلك النزاعات التي تكون معروضة أمام المجلس، فلا يحق للجمعية العامة النظر فيها ما لم يطلب منها المجلس ذلك، وقد أوكل إلى الأمين العام إخطار الجمعية العامة حول المسألة التي تكون محل نظر مجلس الأمن أو فراغه منها، وعليه يرى الباحث أن القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي توصيات عامة وأنه لا توجد قوة قانونية إلزامية تفرض على الدول للخضوع لقراراتها، كما أن إنفاذ قرارات الجمعية العامة تخضع لمدى قوة الدول فالدول صاحبة النفوذ تستطيع ضرب قرارات الجمعية العامة بعرض الحائط وعدم الالتفات إليها، وفي الوقت ذاته قد تتخذ من قرارات الجمعية وسيلة للضغط على الدول الضعيفة لإلزامها بما يخدم مصالح الدول العظمى، وعليه فإن النظام الدولي بحاجة لتوازن قوي حتى يتم إصلاح المنظمات الأممية وإنفاذ قراراتها.

2.4.1.4. آليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تعتبر الجمعية العامة المظلة الأكبر التي تعبر عن الرأي العام العالمي، فالدولة العضو في الأمم المتحدة لها الحق في أن تمثل على مستوى الجمعية العامة مهما كانت درجة تقدمها أو انتمائها، وذلك بالتساوي في المراكز والحقوق دون التفرقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى، والداعم الأساسي لهذه المساواة، يتمثل في التمثيل والقيمة القانونية للتصويت داخل الجمعية العامة ورغم عدم تمتع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بالقوة الإلزامية إلا أنها تعد أحد الأجهزة الأكثر تعبيراً عن الرأي العام العالمي، والذي فيه تطرح دول العالم الثالث مختلف قضاياها وانشغالاتها وتسعى الجمعية العامة لمناقشتها (يانيس وتوفيق، 2017) فالجمعية العامة هي الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الذي يتكون من جميع الدول الأعضاء، ولكل دولة أن ترسل عنها مندوباً أو أكثر في الجمعية بشرط ألا يزيد عددهم عن خمسة أفراد وتقوم الجمعية العامة بانتخاب رئيس لها لكل دورة انعقاد التي تبدأ في بداية شهر أيلول من كل عام (عبد الوهاب، 2018) ولكل دولة عضو صوت واحد في الجمعية العامة، وتصدر الجمعية العامة قراراتها فيما يتعلق بالمسائل العامة المتمثلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وقبول الأعضاء الجدد في المنظمة ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها وفصل الأعضاء والمسائل المتعلقة بنظام الوصاية والميزانية بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء الحاضرين في التصويت، أما المسائل الأخرى فتتقرر بموافقة (النصف + 1)، أو ما تعرف بالأغلبية البسيطة (هنا، 2016)، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت الراهن 193 دولة، وهو ما يشير إلى أن موافقة أغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة تشير إلى موافقة 128 دولة على القرارات التي تتطلب موافقة ثلثي الأعضاء في الوقت الراهن.

من خلال العرض السابق يرى الباحث أن قرارات الجمعية العامة هي في الغالب توصيات غير ملزمة وقد تكوف هناك استثناءات معينة إلا أنها تبقى استثناءً لا يمكن القياس عليه، وعموماً فإن الجمعية العامة ذات سلطة معنوية ولتوصياتها قوة أدبية لا أكثر.

2.4 محددات السلوك التصويتي

مقدمة:

هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي تؤثر على السلوك التصويتي للدول في المؤسسات الدولية، باعتبار أن السلوك التصويتي يعد مؤشراً على السلوك السياسي الخارجي، فالسياسة الخارجية لأية دولة لا تتأثر بالأوضاع الداخلية فحسب، بل إن هنالك عوامل إقليمية ودولية لها دور حاسم في هذا المجال، بمعنى أن هناك علاقة بين التحالفات الدولية وخصوصاً مع الدول الكبيرة وبين السلوك التصويتي للدول، لذلك لا بد من التعرف على هذه العوامل التي تلعب دوراً في التأثير على السلوك التصويتي الدولي (السرطان والحجاج والفواعرة، 2014) وبهذا فإن السياسة الخارجية كمفهوم هو انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة على كافة المستويات جميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة، إذ إن السياسة الخارجية هي فعل وأحياناً رد فعل كفعال، فلا توجد سياسة خارجية بدون ثوابت، ولكن في الوقت نفسه لا توجد سياسة خارجية بدون تغيير، فالعالم يشهد العديد من المستجدات وهي انعكاس للواقع الراهن، لذلك ارتبط السلوك السياسي للدول بسياساتها الخارجية بشكل مباشر، وقد ترجم هذا السلوك في إطار سياساتها الخارجية بنمط معين من الاتجاه السلوكي التصويتي داخل المنظمات الدولية المتنوعة، فالسياسة الخارجية تعرف بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، هذا السلوك الذي يتخذ نمطاً معيناً إنما هو انعكاس لمجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر في تشكيل هذا السلوك على المستوى الخارجي في إطار المؤسسات الدولية، لذا فإن هذا المبحث سيركز وبشكل رئيسي على رصد وتحديد أهم المحددات والعوامل التي تحكم السلوك التصويتي في المنظمات الدولية، إذ سيتم إيضاح جميع المحددات سواء الداخلية أم الخارجية التي تسهم في تشكيل سلوك الدولة التصويتي الخارجي في المنظمات الدولية المتنوعة.

1.2.4. العامل العسكري:

القوة العسكرية للدولة من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وقدرتها على فرض سياساتها الخارجية، فقد أصبح العامل العسكري بمستوياته المختلفة سواء التكنولوجية أم الصناعية أم القدرات البشرية والتقنية التي تمتلكها الدول له الدور الهائل في تغيير قواعد اللعبة الدولية حيث أصبح للنمو الهائل في القدرات العسكرية التدميرية للدول، وما يسمى بأسلحة الدمار الشامل، تلك الأسلحة بمختلف مسمياتها، الذرية والنووية والكيميائية، دوراً مهماً في تحديد قوة الردع على

المستوى الدولي والتأثير في مجريات السلوك السياسي للدول المتنوعة، فقد أصبحت قوة الدولة العسكرية محدداً مهماً لاتجاهاتها على المستوى الخارجي، إذ إن سلوك الدولة التصويتي لا يتخذ بمعزل عن قدرات الدولة على المستوى العسكري. إن الدول التي تتمتع بقوة عسكرية كبيرة تتخذ قراراتها التي تترجم على شكل من أشكال التصويت في المنظمات الخارجية استناداً إلى هذه القوة ففي الكثير من الدول يشكل الجيش قيماً على الاختيار من بين البدائل المتاحة وخيارات السياسة الخارجية لذلك لا بد من المعرفة التامة بالدور أو الأثر الذي يتبناه الجيش في طبيعة السياسة الداخلية، فهناك دول كان للمؤسسة العسكرية تدخلاً واضحاً ومؤثراً جداً على مجمل قرارات النظام، سواء الداخلية أم الخارجية منها (الشرطي، 2011) فالوسيلة العسكرية تعد إحدى أهم الأدوات التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لها، ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة، حيث إن نوعية تأثيرها يتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي يكون تأثيرها السياسي إقليمياً وعالمياً قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية، فالقدرة العسكرية الفاعلة لا زالت أداة الحسم في السياسة الدولية (صالح، 2010)، وتستخدم الدول الإرادة العسكرية لفرض توجهاتها على الدول خصوصاً الضعيفة منها، إذ تستثمر هذا العامل الضاغط على تلك الدول من أجل دفعها نحو تغيير سلوكها السياسي ليتماشى مع تلك الدول، فتضطر بذلك الدولة التي يقع عليها التهديد بالانصياع لرغبة وإرادة الدولة المهددة خشية من استخدام القوة ضدها أو الحصول على الامتيازات العسكرية بتغيير سياستها لصالح الدولة الفارضة، وهذا ما يظهر جلياً في التقارب الإسرائيلي الأفريقي الذي تعتبره معظم الدول الأفريقية مصلحة مهمة لها خاصة في المجال الأمني والعسكري نظراً لحالة عدم الاستقرار في هذه الدول والصراعات الإقليمية والاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية، وهنا سعت هذه الدول للاعتماد على الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال من حيث جمع المعلومات والتدريب، والتي اعتبرتها إسرائيل مصلحة مهمة لها تتضمن تكريس وجودها في المنطقة وإجبار الدول الأفريقية على الاعتماد عليها، وهذا ما نشهده أثناء القرارات التي تصدر بحق إسرائيل من قبل الأمم المتحدة وسلوك الدول الأفريقية بالتصويت ضد هذه القرارات وذلك نتيجة المصالح المتبادلة بين الطرفين، ويمكن ملاحظة تناقص الدعم الإفريقي للقضايا العربية في الجمعية العامة في الأمم المتحدة بعد حرب عام 1973، إضافة إلى الزيادة المضطردة في عدد الدول الأفريقية التي اعترفت بإسرائيل تبعاً، يمكن القول أنه في ضوء المتغيرات العالمية التي عصفت بالنظام

الدولي والتحويلات في آفاق العلاقات الدولية، وبروز الولايات المتحدة كقوة دولية تهيمن على النظام الدولي، إلى جانب وجود أحلاف وتكتلات دولية ذات تأثير على النظام الدولي تلعب دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى احتكارها للقوة الاقتصادية والعسكرية، وهذا بدوره أثر على منظومة الأمم المتحدة وفروعها، وأصبحت بالتالي أداة لتحقيق مصالح الدول الغربية، حيث يتم استغلالها لإضفاء الشرعية على سلوك وأعمال هذه الدول، من خلال التأثير على الدول الصغيرة في المنظمات الدولية، وذلك بإرغام الدول على الانصياع لسياساتها وتغيير سلوكها الخارجي بما يتماشى ويتوافق مع سياسات الدول الكبرى، لهذا فإن الدول الكبيرة بحكم هيمنتها وقوة إمكانياتها ونفوذها تستخدم أساليب متعددة وأشكالاً مختلفة للتأثير على سلوك الدول الصغيرة خاصة في المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، من خلال تقديم المساعدات التي تخضع للشروط السياسية والاقتصادية (السرطان والحجاج والفواعة، 2014)، وبالنظر إلى الصين فقد استطاعت أن تطور قدراتها العسكرية لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث عناصر القوة الكلية وتحتل المرتبة الأولى من حيث إعداد قوات الجيش ولا تزال تعمل على تطوير قدرات سلاحها الجوي والصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية صينية، فالصين تؤكد دوماً على أن رسالة الجيش تتمثل في السعي دائماً لتطوير القدرات العسكرية لتكون قادرة للاستجابة لأية أزمات قد تهدد مصالحها وأن تسعى للحفاظ على التعايش السلمي (محمد علي، 2014)

من خلال العرض السابق يتضح أن العامل العسكري يلعب دوراً مهماً في الضغط على الدول المتنوعة في تبني اتجاهات معينة تخدم مصالح الدول وخصوصاً الضعيفة بما يتوافق مع إرادة الدول ذات القوة العسكرية الكبرى وذلك في إطار ضغط المصالح الذي تمارسه الدول صاحبة النفوذ العسكري على الدول الضعيفة أو تلك التي ترى أن مصالحها تتماشى مع الدول القوية، لذا فإن منظومة الدول الضعيفة على غرار بعض الدول الأفريقية تسير في اتجاهات تصويتها في المنظمات الدولية المتنوعة بما يتوافق مع سياسات الدول الكبرى في إطار إضفاء الشرعية على بعض القرارات التي ترغب بها تلك الدول، وعليه يرى الباحث أن جمهورية الصين الشعبية تعتبر قوة عسكرية كبرى بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وعتاد عسكري ونووي هائل، لذا فإن سلوكها التصويتي في المنظمات الدولية لا يتأثر بالضغوط العسكرية التي تمارسها الدول الكبرى وهو ما يبرر توافقه في نمط تصويتها مع القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، وعليها فإن قراراتها المتعلقة بالقضايا الدولية لا تخضع للابتزاز على غرار الدول الضعيفة وإنما ينطلق من واقع المصالح الوطنية لجمهورية الصين الشعبية.

2.2.4. العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي للدول واحداً من أهم المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية، وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الاقتصادية في السياسة الخارجية في دعم هذه السياسة وتحقيق أهدافها، قد يتقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة على السياسة الخارجية العسكري والأيديولوجي، ذلك انطلاقاً من أن السياسة الخارجية للدول ترتبط بالمصالح والاختيارات التي تنتهجها الدول في سياستها هذه، وكون أن القوة الاقتصادية التي تشكل هدفاً تسعى إليه الدول، وأساساً تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، وتعد معياراً مهماً لقياس قوة الدولة، فإن قوة العوامل الأخرى ترتبط بالشكل المباشر بالقوة الاقتصادية.

وقد تشهد العديد من الأدوات الاقتصادية استخداماً في تحقيق الأهداف المنشودة بالسياسة الخارجية، وما لها من الأثر في ثني الدول عن بعض قراراتها أو إجبارها على الالتزام بأخرى، مثل تلك المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، والمقاطعة الاقتصادية أو الحظر التجاري، بينما نجد ما يساهم في تقوية تلك الدول اقتصادياً، مثل التعريفات الجمركية أو الحصص أو المعونات الاقتصادية، التي تعد واحدة من أهم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة في سياستها الخارجية تجاه الدول التي تتلقى تلك المعونات، والتي بأغلبها ذات اقتصاديات ضعيفة ونامية (الشرطي، 2011)، وتعمل الدول الكبرى على توظيف العامل الاقتصادي كعنصر رئيسي بما يخدم مصالحها وسياساتها، ويسهم في تشكيل سلوك الدول التصويتي الخارجي باتجاهات معينة تخدم مصالح تلك الدول، ومن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في السلوك التصويتي للدول ما يلي: (السرطان والحجاج والفواعرة، 2014).

1.2.2.4. المساعدات الاقتصادية:

في ضوء التغيرات العالمية أصبحت المساعدات الاقتصادية المتمثلة في المنح والقروض وتقديم المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقية تلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية، بعبارة أخرى: يتم تقديم المساعدات الخارجية على افتراض أنها تؤدي إلى عمليات تحقيق مصالح وطنية أخرى للدول المانحة أو تسهلها ومن ثم، يتم دعم الدول المتلقية للمساعدات، والتي تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الدول المانحة ولذلك يعتبر تأمين الأصوات في الأمم المتحدة لصالح الدول من الأهداف الاستراتيجية للدول لتقديم المساعدات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى المصالح الدبلوماسية ذات الصلة الأمنية، وتركز هذه الأهداف على استراتيجية إبقاء الدول المتلقية للمساعدة الاقتصادية حليفاً استراتيجياً للدول المانحة من أجل دعم سياساتها وترجمتها عبر سلوكها في المنظمات الأمنية المتنوعة والتي تخدم مصالح الدول المانحة (علاية، 2015)، وتخضع هذه المساعدات لشروط سياسية

واقتصادية قائمة على تبني إصلاحات تركز على مفاهيم الدول المانحة وأن تتماشى مع سياستها، وتستخدم الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة هذه الوسيلة في المؤسسات الدولية كأداة ضغط على الدول خاصة فيما يتعلق بقضية أو مسألة نزاع دولية تعرض على منظمة دولية لاتخاذ قرار بشأنها من خلال تصويت الدول عليها، فتلجأ الدول المانحة لاستعمال المساعدات كأداة لتغيير سلوك الدول لاتخاذ سياسات متوافقة مع أهداف الدول المانحة، حيث تربط هذه المساعدات بالاستجابة لسياستها وتغيير سلوكها التصويتي، وفي حالة عدم الاستجابة لرغباتها فإنها تلجأ إلى أسلوب وقف المساعدات أو تقليصها (السرطان والحجاج والفواعة، 2014).

2.2.2.4. العقوبات الاقتصادية:

تعد العقوبات الاقتصادية وسيلة غير عسكرية تلجأ إليها الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى لردع الدول المخلة بالتزاماتها، حيث يتم اتخاذ تلك العقوبات إما عن طريق منظمة دولية بإصدار قرارات دولية، أو بطريقة فردية تقوم بها دولة معينة، وقد تكون بهدف تحقيق مصالح للدول الفارضة في بعض الأحيان، وذلك في حالة خروج الدولة الخاطئة عن التزاماتها الدولية ومخالفتها للقواعد القانونية، لذا فقد عرفت العقوبات الاقتصادية بأنها "إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي" (عميش، 2017)، وتأخذ العقوبات أشكالاً مختلفة، فقد تكون أحادية الأطراف، بحيث تكون بين دولتين وذلك لأسباب تكون بينهما، أو متعددة الأطراف بحيث تشترك مجموعة دول أو بالتعاون مع منظمة دولية، وتتضمن العقوبات الحد من تدفق الأموال والسلع إلى البلد المستهدف، ومنع الاستثمار فيه وتجميد أموالها في البنوك والمصارف الدولية، وقطع كافة العلاقات التجارية والمالية، وعدم منح الدولة الخاطئة أي مساندة مالية وعدم تشجيع الاستثمار فيها، حيث تعمد الدولة الفارضة للعقوبات إلى تصوير سلوك الدولة المستهدفة على أنه يمثل انتهاكاً لمعايير السلوك المستقرة والمتوافق عليها دولياً، كاحترام حقوق الإنسان، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى أو مخالفة القواعد والقوانين الدولية (السرطان والحجاج والفواعة، 2014)، تتمثل الأهداف الرئيسية لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية في إرغام الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها وسياساتها بحيث تكون أقرب إلى سياسة الدولة الفارضة، وفي ظل وقائع النظام الدولي الراهن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات الأممية من أجل تمرير سياساتها بفرض العقوبات الاقتصادية على الدول لإرغامها على تغيير سياساتها بحيث يتماشى نمط سلوكها في سياساتها الخارجية مع النمط الذي ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية، فالعقوبات الاقتصادية أصبحت من أهم الأدوات المؤثرة في تشكيل السلوك

السياسي للدولة الذي يترجم على شكل نمطٍ تصويتيّ داخل المنظمات الدولية، فغالبا ما تلجأ الدولة الفارضة إلى المؤسسات الدولية وتشكيل أحلاف وتكتلات دولية مع حلفائها وذلك لتحقيق مصلحة مشتركة بينهم من أجل تشكيل ائتلاف يقف وراء فرض وتطبيق العقوبات ضد الدولة المستهدفة (عميش، 2017)، وبالنظر إلى الاقتصاد الصيني فإنه يصنف كثاني أقوى اقتصاد في العالم ولدى الصين أسرع معدل نمو اقتصادي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت الصين على العامل الاقتصادي وأعطته أولوية في سياساتها الداخلية والخارجية، إذ مكنها ذلك من القدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي، وعليه فقد دأبت الصين لتحسين العلاقة مع الدول التي كانت تتصف علاقاتها معها بالعدائية، إذ إن التقارب الصيني مع دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وحتى الولايات المتحدة الأمريكية يركز أساساً على العامل الاقتصادي، إذ أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي ودور القوى الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الاستراتيجية تتجه نحو اعتبار القوة الاقتصادية، فإن ذلك يصب في مصلحة الصين باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة قد تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس على سلوكها السياسي في العلاقات الدولية (اليوسيفي، 2014).

من خلال العرض السابق يتضح أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي للدول المتنوعة، إذ إن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة وخصوصاً الكبرى منها، تعتبر جزءاً مهماً من العوامل التي تحكم السلوك التصويتي لتلك الدول، فالدول التي تتلقى مساعدات اقتصادية من جهات معينة تميل لدعم تلك الجهات في إطار تصويتها في المنظمات الدولية المتنوعة بما يحقق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في استمرار تلقي تلك المساعدات وتجنب أية عقوبات قد تترتب على موافقها إذا خالفت اتجاهات الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية، وهو ما يبرر تصويت مجموعة من الدول الأفريقية الضعيفة اقتصادياً لصالح إسرائيل في العديد من المنظمات الدولية بالرغم من عدم وجود ثقل لتلك الدول في النظام الدولي السائد، إلا إن تلقيها لتلك المساعدات يدفع باتجاه تماشيها مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حفاظاً على تلك المصالح، وعليه يرى الباحث أن جمهورية الصين الشعبية تعتبر من القوى الاقتصادية الكبرى عالمياً والتي حققت معدلات نمو اقتصادي فاقت معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، كما أنها تعتبر من الدول الوازنة اقتصادياً والتي تقوم بتقديم المساعدات والمنح الاقتصادية إلى مجموعة متنوعة من الدول في إطار تعزيز مكانتها الدولية، لذا فإن العامل الاقتصادي لا يشكل عاملاً ضاعطاً على السلوك التصويتي الصيني، إذ إن الصين لا تخضع قراراتها للابتزاز الاقتصادي كونها تصنف من الدول الكبرى اقتصادياً على المستوى الدولي، لذا فإن الصين في إطار اتخاذها لسلوك معين إنما

تراعي مصالحها الاقتصادية الممتدة على مستوى العالم وتضع هذه المصالح في المقام الأول عند تحديد مواقفها، وبالتالي فإن ما يحكم السلوك التصويتي لها ليست العوامل الضاغطة التي تمارسها الدول الكبرى في إطار الأدوات الاقتصادية التقليدية المتمثلة في المساعدات الاقتصادية ولا حتى العقوبات الاقتصادية كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، إنما تشكل مصالحها الاقتصادية الممتدة عامل الضغط الأول عليها في إطار انتهاجها لسلوك معين، وبالنظر إلى مصالح الصين في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية يتضح أنها تشكل لها أهمية استراتيجية كونها تعد أحد أكبر أسواقها من ناحية والمزود الرئيسي لإمدادات الطاقة لها، لذا فإن سلوكها التصويتي يميل استراتيجياً لصالح القضايا العربية وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

3.2.4. الأيديولوجيا وجماعات الضغط:

تعتبر الأيديولوجيا من العوامل المهمة المؤثرة في أنماط السياسة الخارجية، إذ أنها أصبحت عاملاً مهماً ومحدداً للسلوك السياسي للدولة وأشكال نظم الحكم وطبيعة النظم الاقتصادية التي تعتمد عليها وتسير عليها الشعوب، وقد لعبت عوامل التعاون والمصالح بين الدول دوراً مهماً في الحد من تأثير الأيديولوجيا في إطار العلاقات الدولية والسلوك السياسي للدول المتنوعة، حيث شهد القرن الحادي والعشرون تخطي فكرة الأيديولوجيا والصراع الأيديولوجي باتجاه البحث عن أنماط جديدة للتعاون وتعزيز الثقة وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول وهو ما جسده طبيعة العلاقات بين المعسكرات الرأسمالية والاشتراكية، إذ ازداد حجم التعاون بين روسيا والولايات والصين مع المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي سيكون له أثر مهم في تحديد وصياغة هيكلية النظام السياسي والاقتصادي الدولي في المرحلة القادمة على أسس ومعطيات جديدة قوامها تبادل المصالح والفوائد المشتركة (علي وخمش، 2014)، لذا فقد عرفت الأيديولوجيا بأنها "نظام من الأفكار يتكون في مرحلة تاريخية معينة لتوجيه الممارسات والسلوك الفردي والجماعي نحو أهداف تتصل بإثبات الذات وتتبع عن تصور للهوية ورؤية للعالم ومطالب الحياة استناداً إلى مرجعية القيم والمعتقدات وتعبيراً عن مستوى الثقافة ووعي الحقوق مما يشكل معياراً للفرد والمجتمع في التصرف وتحديد المواقف والاتجاهات في النظر إلى الماضي وما ينبغي عمله في المستقبل واختيار الأساليب المؤدية إليه" (عبد الكريم، 2012، ص174)، وبالتالي فإن الأيديولوجيا هي بمثابة تعبير عن واقع تاريخي، أما عن الأثر الذي يحدثه العامل الأيديولوجي فإنه يساعد في بلورة الإطار الفكري والعقلي، الذي من خلاله يرى واضعي سياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار، كما أن الأيديولوجية تضع متخذ القرار الخارجي في حالة تصوير للمستقبل، فالأيديولوجيا تعتبر من أكثر العوامل أهمية، في تقرير السياسة الخارجية، حيث نجد أن بعض الدول أحياناً تحاول أن تبرر

سلوكية خارجية عامة أو معينة، أو صنع قرار سياسي خارجي من خلال الاستناد إلى مجموعة من القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو أيديولوجية النظام السياسي للدولة، لإعطائها شرعية عقائدية على السياسة الخارجية تجاه المجتمع في الدول ذاتها أو تجاه الحلفاء في الخارج، فالأيديولوجية هي إحدى أدوات التصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين خصومها وأصدقائها، وفي إدارة حركة سياستها الخارجية من هذا المنطلق، كما ويؤثر العامل الديني في اتجاهات وسلوك الدول وسياساتها الخارجية وخصوصاً أن عالمنا اليوم الذي تنتشر به العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي تركز عقيدتها السياسية على التعاليم الدينية للأديان الثلاثة، فنجد الأحزاب الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، كما نجد انتشار أحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية، والأحزاب اليهودية الأصولية في إسرائيل، ولا يمكن إخفاء دورها كجماعة ضغط تسيطر أو تؤثر على القرار في أماكن تواجدها، وبذلك كان الدين بالماضي وما زال أحد أهم العوامل التي تؤثر في سلوكيات الأفراد والمنظمات والدول على الصعيد الإقليمي والدولي (الشرطي، 2011)، وعلى الرغم من تراجع النهج الأيديولوجي إلا أن هناك من يرى أن سياسة الصين الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفييتي ومن ثم توجيهها إلى دعم حركات التحرر حول العالم وتحولها فيما بعد نحو الولايات المتحدة الأمريكية ليست إلا نتيجة طبيعية للفكر الأيديولوجي الذي تتبناه الصين الشعبية، ومن ثم فإن نظرية ماوتسي تونغ في العدو ونظريته في التناقضات اللتين لقيتا تطبيقاً واقعياً في السياسة الخارجية الصينية كانتا أصلاً نتاجاً للأيديولوجية القائمة على الفكر الماركسي اللينيني وفكر ماوتسي تونغ، وعلى الرغم من عدم تأثير هذه التعاليم الأيديولوجية حالياً في صنع القرار إلا إن أهميتها تأتي من خلال تقديم أطر تحليلية مهمة في دراسة توجه الصين الخارجي، ففي الوقت الراهن بدأت العلاقات الدولية تتخلى عن التأكيد على المحددات الأيديولوجية وتتجه صوب المصلحة الواقعية والذرائعية (الحيالي، 2015)، كما وتعتبر جماعات المصالح أحد أهم العوامل الضاغطة في تشكيل السلوك الخارجي للدولة الذي ينعكس على سلوكها التصويتي داخل المنظمات الدولية. وتعرف جماعات المصالح بأنها "جماعات منظمة من الأفراد تكونت على أساس مشترك باستطاعتها الضغط وتهديد ذوي المناصب، إذ تخصص هذه الجماعة جزءاً من مواردها لتحقيق غرض مشترك، ويعتبر نجاحها في تحقيق هذا الغرض مرتبطاً بوجود تنظيم فعال وتوفر موارد للجماعة مع حسن استغلالها في المواضيع الصحيحة" (قادري، 2015)، وعليه فإن جماعات الضغط والأحزاب السياسية تمثلان تجمعات بشرية تعمل كل منهما بوسائلها الخاصة من أجل تحقيق أهداف معينة تكبر وتتسع عند الأولى وتحدد وتضيق عند الثانية والذي يجمع بينهما هو أن كليهما تعدان قوة مستترة تؤثر على النظام السياسي، وتحركه بجانب القوة الظاهرة أو كما تسمى بالحكام الظاهرين (بن شعبان، 2015).

وتختلف الأساليب التي تتبعها أو تنتهجها هذه الجماعات للتأثير على السياسة، سواء الداخلية أو الخارجية منها، بالاتصال بصانعي القرار الحكوميين مباشرة والتأثير عليهم بواسطة الامتتاع أو الضغط معاً، ومنها بواسطة التأثير على الرأي العام والذي أكثر ما يؤثر به الوسائل الإعلامية بأشكالها، المرئية والمسموعة، والتي تهدف إلى كسب دعم الرأي العام في دعمه لمنع صانعي القرار بالحكومة لاتخاذ القرارات التي تقيد مصالحها، أو باستخدام بعض المقومات القوية لها في ذلك التأثير في الجماعات الاقتصادية ذات النفوذ الاقتصادي المؤثر في البنيان الداخلي للدولة، إلا أن أكثر هذه الجماعات تأثيراً في ميدان السياسة الخارجية تلك القائمة على أسس عرقية وعقائدية ولها امتدادات خارج الدولة، أما عن أشكال تلك الجماعات، فهي تختلف وتتنوع، حسبما ميزها دارسو السياسة المقارنة. فمهما؛ غير منظمة يشترك أفرادها في مصلحة واحدة بحكم الانتماء الديني أو العرقي أو اللغوي، وأخرى تمثل مصالح المؤسسة، وترتبط بحكم المهنة، بالإضافة إلى جماعات منظمة وهي عبارة عن: جماعات منتظمة خصيصاً للتعبير عن مصالح أعضائها، كالنقابات المهنية والعمالية (الشرطي، 2011).

من خلال العرض السابق يرى الباحث أن حقيقة الاعتناق الصيني للفكر الأيديولوجي نقطة راسخة في العقيدة الصينية، حيث لطالما مثلت الأيديولوجيات المتعددة التي تبناها الفكر القومي الصيني نقطة حاسمة في تحديد السلوك التصويتي الصيني في المنظمات الدولية وهذا التأثير واضح على توجهات القيادات الصينية الحاكمة حتى بعد الحرب الباردة حيث كان توجه الإدارة الصينية على أولوية مناهضة الإمبريالية ودعم حركات التحرر نتيجة تأثير للأيديولوجيا التي رسخت إبان التحالف السوفييتي الصيني ومنطق الدبلوماسية الناعمة في الراهن نتيجة توجهات الحركة الإصلاحية في الصين، كما أن السياسة الصينية اتجاه منطقة الشرق الأوسط تحكمها متغيرات وفواعل متعددة تقف بين فلك المصالح الصينية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هناك وكذلك التنافس الدولي، فمناطق الشرق الأوسط وما تمثله من أهمية حيوية للصينيين من نفط وثروات طبيعة حقيقة دفعت بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الصين أن تجعلها محل تجاذبات فكرية لا تنفك أن تلتقي كلها بحقيقة حماية المصالح الاقتصادية الصينية وضمان استمراريتها بتجنب الصدام العسكري ما أمكن.

4.2.4. النظام الدولي السائد:

يشهد العالم اليوم تحولات جوهرية في السياسة الدولية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو وتفكك المنظومة الاشتراكية بانتهاء الشيوعية كقوة سياسية وأيديولوجية وانتهاء الحرب الباردة، وتميزت هذه المرحلة بحدوث تغيرات عميقة في طبيعة النظام الدولي، وضعت العالم في مواجهة معطيات جديدة ومتنوعة تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي والقرار الدولي، والذي برز بشكل واضح خلال حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى ظهور تكتلات

دولية تلعب دوراً رئيسياً في مجرى العلاقات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، واليابان، لذا فإن أهم ملامح النظام الحالي هو بروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة تمتلك كافة الإمكانيات سواء اقتصادية أم عسكرية أم سياسية مما يجعلها لاعباً أساسياً في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن توجهات هذا النظام تقوم على صياغة وهيكله تكتلات اقتصادية تتمثل في وجود أكثر من قطب يلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية، كذلك عمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تهميش دور الأمم المتحدة وإقامة نظام دولي تقوده الدول الصناعية التي حكمت قبضتها على المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وعليه يمكن وصف هذا النظام بأنه أحادي القطبية ولكن لا يخضع لهيمنة دولة واحدة، وإنما إلى مجموعة دولية متكاملة وهي المنظومة الرأسمالية تقودها الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى الهيمنة على القرار الدولي فيما يتعلق بالشؤون الدولية وخاصة شؤون الشرق الأوسط في ظل غياب واضح للأمم المتحدة خاصة في مسألة النزاعات الدولية وسيطرة واضحة للولايات المتحدة على مجلس الأمن، لذا فإن توجهات النظام العالمي الحالي كان له أثر كبير على دور الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية التابعة لها، حيث طالتها مظاهر التهميش وخضعت للتأثير من جانب الدول الكبرى في تعاملها مع القضايا والأزمات الدولية، وذلك من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس الأمن، والتوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق المتعلق باستعمال القوة والعقوبات ضد الدول كحالة التدخل في (كوسوفو)، كذلك فيما يتعلق بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي حيث تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً في هذه القضية، من خلال استبعاد أي دور للأمم المتحدة في تسوية هذا الصراع، وذلك رغبة منها في الانفراد في هذه المنطقة وإفساح المجال لتسوية سياسية تقوم على مفاوضات مباشرة تتم موازين القوى القائمة لصالح إسرائيل وليس على مبدأ الشرعية الدولية (السرطان والحجاج والفواعرة، 2014)، وفي المقابل تسعى الصين إلى تحقيق التعددية القطبية وتحقيق التوازن وعدم انفراد أية دولة بإدارة النظام الدولي وبالتالي فإن الصين ترى أن تحقيق المكانة لها في الساحة الدولية يحتاج منها إلى تحقيق مكانة في بيئتها الإقليمية وقامت علاقات صداقة وتعاون مع دول الجوار، كما وتسعى الصين إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومساندتها في القيام بدورها لحفظ السلام العالمي واحترام القانون الدولي باعتبارها الآليات القادرة على تحقيق السلام والتعايش السلمي بين الشعوب المختلفة، وعليه فإن هناك حالة من الاختلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الحالي، إذ إن القيادة الصينية تسعى إلى تغيير القواعد الحاكمة للنظام الدولي باعتبارها وضعت في فترة ضعف الصين، هذا بالإضافة إلى الاختلاف الأيديولوجي وسعي الصين للهيمنة على محيطها الإقليمي وهو ما يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويدعم حالة اختلاف الاتجاه في السلوك التصويتي لتلك الدول في المنظمات الدولية واتخاذها اتجاهات متناقضة ارتباطاً بتوجهاتها ومصالحها المتنوعة (محمد علي، 2014).

وعليه يرى الباحث أن طبيعة النظام الدولي السائد الذي يتميز بأحادية القطبية وفي المقابل سعي الصين لخلق نظام تعددي وطموحها بلعب دور مهم ضمن هذا النظام وذلك في إطار تناقض واضح مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة توجهاتها التي تعتمد على تهميش المنظمات الأممية وتجبيرها لخدمة مصالحها وفي الوقت ذاته استخدام سياسة التهديد والعقوبات لإرغام الدول على تبني مواقف مساندة لتوجهاتها، كل ذلك يتناقض مع توجهات الصين التي تسعى إلى تفعيل النظام الدولي ممثلاً بالمنظمات الأممية وفي الوقت ذاته العمل على تعزيز وجودها الإقليمي وحماية مصالحها الاقتصادية الممتدة عالمياً، كما أن سعي الصين إلى تغيير القواعد الحاكمة للنظام الدولي باعتبارها وضعت في فترة ضعف الصين، هذا بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها الدولية المتشعبة وخصوصاً بالمنطقة العربية جميع هذه العوامل تدعم باتجاه تناقض السلوك التصويتي للصين داخل المنظمات الأممية وخصوصاً مجلس الأمن الدولي مع السلوك التصويتي الأمريكي وهو ما تشهد عليه الوقائع العملية التي تعكسها الإحصاءات الفعلية لهذا السلوك.

3.4 السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن 1993-2018

1.3.4. السلوك التصويتي للصين تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن:

1.1.3.4. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:

تعتبر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي من القرارات المهمة نظراً لارتباطها بحالة الأمن والسلم الدوليين، ولقد كان للقضية الفلسطينية وزن نسبي مهم من حيث القرارات التي عرضت على مجلس الأمن الدولي والتي ارتبطت بالمراحل المختلفة التي مرت بها تلك القضية بدءاً من العام 1948 وحتى تاريخه، فالعديد من القرارات قد لاقت إجماعاً من قبل الأعضاء الدائمين للمجلس وتم تبنيها من قبل المجتمع الدولي، إلا أن جل القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية قد حازت على إجماع الاسرة الدولية بما فيها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلا إن المعضلة الرئيسية في مسار حياة القضية الفلسطينية تمثلت في رفض الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ أو إنفاذ تلك القرارات ارتباطاً بامتلاكها حق النقض الفيتو الذي استخدم كسلاح منها لحماية إسرائيل ومنع استصدار أية قرارات منصفة بحق القضية الفلسطينية، وخلال فترة الدراسة الحالية فقد تم عرض 27 قراراً مرتبطاً بالقضية الفلسطينية، إلا أن معظم القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة لم تكن تمس جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، إنما ارتبطت بمجريات الأحداث داخل الأراضي الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية التي انتهجتها إسرائيل خلال تلك الفترة والجدول التالي يوضح القرارات توزيع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي خلال تلك الفترة:

جدول 1.4: القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وموقف الدول الأعضاء منها خلال الفترة 1993-2018.

موقف الدول الأعضاء اتجاه القرارات المقترحة																عدد القرارات والمشاركات	السنة				
الصين				روسيا				فرنسا				المملكة المتحدة						الولايات المتحدة			
ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن		
1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	0	1	-	-	-	1	-	-	-	1	1994
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	1	-	1	1995
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	1	1996
-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	2	-	2	1997
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	1	2000
-	-	-	2	-	-	-	2	-	1	-	1	-	2	-	-	-	-	2	-	2	2001
-	-	-	6	-	-	-	6	-	-	-	6	-	-	-	6	-	1	1	4	6	2002
-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	2	-	1	-	1	-	-	1	1	2	2003
-	-	-	3	-	-	-	3	-	-	-	3	-	2	-	1	-	1	2	-	3	2004
-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	2	-	2	-	-	-	-	2	-	2	2006
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	1	2008
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	1	2009
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	1	-	1	2011
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	1	2016
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	1	-	1	2017
-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	1	-	1	2018
1	-	-	26	1	-	-	26	1	1	-	25	1	8	-	18	1	6	14	6	27	اجمالي

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (1.4) يتضح وجود 27 قراراً ومشاركة في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة 1993 - 2018 قد ارتبطت بالقضية الفلسطينية، وقد ارتبطت تلك القرارات بالممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية والسبل الكفيلة بحفظ الاستقرار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وقد تمثلت أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والتي تم إقرارها دون استخدام حق النقض الفيتو من قبل الأعضاء الدائمين في المجلس في القرارات التالية (وزارة الخارجية الفلسطينية، 2018).

قرار 2334، 23 ديسمبر 2016: قرار إدانة المستوطنات الإسرائيلية، 14 دولة صوتت لصالح القرار والولايات المتحدة امتنعت. القرار تضمن أن إجراءات إسرائيلية تخالف القوانين الدولية الإنسانية وتلك الإجراءات تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، ومن بينها بناء وتوسيع المستوطنات، تنقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأراضي، هدم البيوت وتهجير المدنيين الفلسطينيين.

1860، 8 يناير 2009: دعا القرار إلى احترام وقف إطلاق النار الفوري والمستدام بشكل يقود إلى انسحاب إسرائيلي كامل من غزة. 14 دولة تبنت القرار والولايات المتحدة امتنعت عن التصويت.

1397، 2002: الولايات المتحدة صوتت لصالح القرار. المجلس طالب بإنهاء العنف منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. "التأكيد على رؤية حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومحددة... وطالب القرار بالوقف الفوري لجميع أفعال العنف، ومن بينها الإرهاب، التحريض، الاستفزاز والتدمير، كما دعا القرار الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وقياداتهم إلى التعاون من أجل تنفيذ خطة تينت وتوصيات تقرير ميتشل والحفاظ على هدف استئناف المفاوضات على تسوية سياسية.

1435، 2002: طالب القرار بإنهاء احتلال المقاطعة مقرّ رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، كما دق القرار ناقوس الخطر على إعادة احتلال المدن الفلسطينية وفرض القيود على حرية حركة المواطنين والبضائع والحاجة إلى احترام ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

1322، 2000: أدان مجلس الأمن زيارة أريئيل شارون للحرم الشريف. ما أدى إلى مقتل 80 فلسطينياً. المجلس يدين جميع أفعال العنف، لاسيّما الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، ما تسبب بإصابة وإزهاق الأرواح. ودعا القرار إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، إلى التمسك الدقيق بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها ضمن ميثاق جنيف الرابع فيما يتعلق بحماية المدنيين خلال وقت الحرب الموضوع في 12 أغسطس عام 1949 ودعا القرار إلى الوقف الفوري للعنف واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان وقف العنف وتجنب القيام بأفعال تحريضية، والحرص على عودة الأمور إلى نصابها بشكل يدعم آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط وقد امتنعت الولايات المتحدة ولكنها لوحت باستخدام الفيتو.

1073، 1996: استجابة إلى حفر نفق تحت المسجد الأقصى واستمرار القتال. دعا القرار إلى الوقف الفوري والرجوع عن جميع الأفعال التي أدت إلى تفاقم الوضع، والتي تحمل آثاراً سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعا إلى ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين، وإلى الاستمرار الفوري في المفاوضات ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط وقواعدها المتفق عليها ووضع جدول زمني لتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

904، 1994: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراءات لحماية المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد مذبحة المسجد الإبراهيمي. المجلس دعا الولايات المتحدة وروسيا للاستمرار في بذل الجهود لإبرام صفقة سلام وقد تم تبني القرار دون تصويت.

من خلال العرض السابق يرى الباحث أن قرارات مجلس الأمن الدولي خلال الفترة 1993-2018 هي بمثابة قرارات إجرائية لا تمسّ جوهر القضية الفلسطينية، إنما ارتبطت بالوقائع والأحداث المرتبطة بالوقائع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وجميع هذه القرارات ركزت على حماية المواطنين الفلسطينيين ووقف الانتهاكات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية، إذ لم تحمل هذه القرارات بعداً استراتيجياً يتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي أو فرض قرارات قاطعة تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، أو ترسيم الحدود أو غيرها من القضايا الاستراتيجية المتعلقة بحل جذري للصراع، إذ أخذت صيغة هذه القرارات أشكالاً من الدعوة إلى الالتزام بتوفير الحماية للمدنيين أو الوقف للأعمال القتالية أو غيرها من الصيغ المرنة المرتبطة بالالتزام بالجوانب القانونية أو غيرها، هذه الصيغ نابعة من التوجهات الدولية التي تفوقها أمريكا من أجل الحفاظ على عدم إدانة إسرائيل أو إلزامها بأية قرارات قد تفرض عليها خيارات استراتيجية مستقبلاً وفي الوقت ذاته إظهار الولايات المتحدة الأمريكية كطرف محايد داعم لاحترام حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

2.1.3.4. موقف جمهورية الصين الشعبية في مجلس الأمن تجاه القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:

يعتبر موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أحد أهم المؤشرات التي تعكس توجهاتها بشأن القضية الفلسطينية، فمعظم دول العالم الكبرى وخصوصاً الدائمة العضوية قد انتهجت نهجاً إيجابياً فيما يتعلق بالقرارات المطروحة أمام مجلس الأمن خلال الفترة 1993-2018، وقد تباين هذا

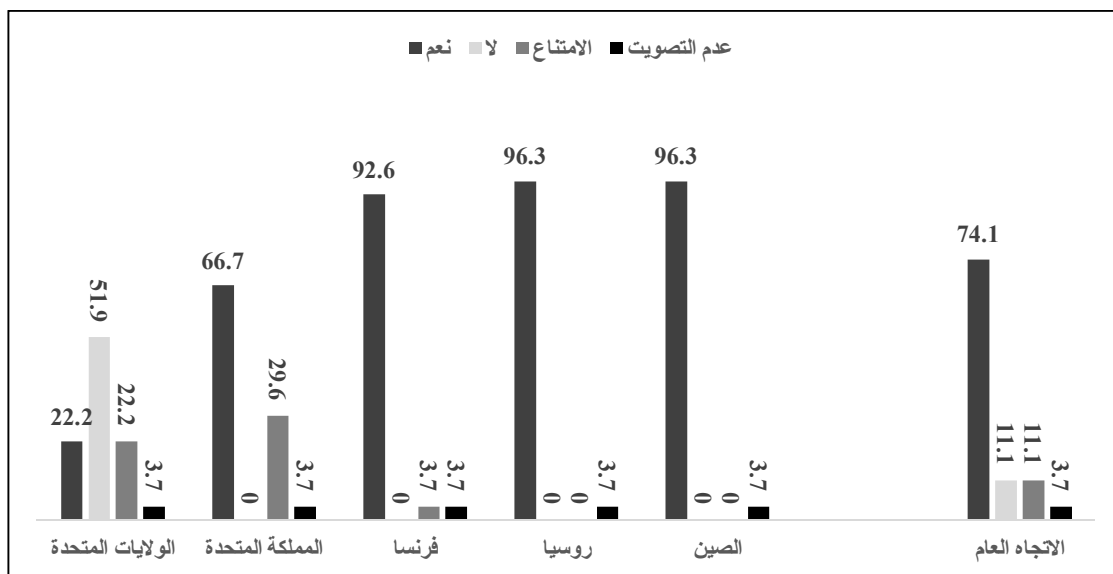
السلوك ارتباطاً بالمواقف المعلنة من قبل تلك الدول من حيث الرفض أو القبول للقرارات أو الامتناع وعدم التصويت عليها، وذلك انعكاساً لسياساتها الخارجية وتوجهاتها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالملاحظ وجود اتجاهات متناقضة من حيث مواقف معظم الدول الدائمة العضوية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بطبيعة توجهاتها ورؤيتها للقضايا المطروحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فمعظم الدول قد أيدت القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي حيث صوتت بالتأييد لصالح تلك القرارات، والبعض منها قد اتخذ موقفاً محايداً لاعتبارات متعلقة بطبيعة العلاقات الحاكمة لسياساتها الخارجية وتوجهاتها المعلنة ولاعتبارات التوازن الدولي المرتبط بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان التناقض الوحيد من حيث التوجه العام للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت معظم قرارات مجلس الأمن الدولي المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة المبحوثة، وقد كان هذا الاتجاه المغاير للتوجهات الدولية مرتبطاً باعتبارات استراتيجية مرتبطة بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول 2.4: موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن							الفترة 1993 - 2018
الاتجاه العام	الصين	روسيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة		
20	26	26	25	18	6	عدد	نعم
74.1	96.3	96.3	92.6	66.7	22.2	نسبة	
3	-	-	-	-	14	عدد	لا
11.1	-	-	-	-	51.9	نسبة	
3	-	-	1	8	6	عدد	الامتناع
11.1	-	-	3.7	29.6	22.2	نسبة	
1	1	1	1	1	1	عدد	عدم التصويت
3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	نسبة	
27	27	27	27	27	27	عدد	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (2.4) يتضح أن الاتجاه العام للسلوك التصويتي حول القضية الفلسطينية يتجه نحو الموقف الإيجابي وذلك بمعدل استجابة لقبول القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018 بلغ (74.1%)، إذ يعتبر هذا المعدل للقبول مرتفعاً نسبياً وهو ما يشير إلى وجود موقف إيجابي من الدول الأعضاء تجاه القضية الفلسطينية، أما فيما يتعلق بتفصيل طبيعة السلوك التصويتي للدول الأعضاء، يتضح بأن كل من روسيا والصين الشعبية قد جسدتا سلوكاً تصويتياً إيجابياً قوياً تجاه القضية الفلسطينية وذلك بمعدل استجابة لقبول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بلغ (96.3%)، ومن جانب آخر فإن الموقف الفرنسي يعتبر من المواقف الإيجابية القوية الداعمة للقضية الفلسطينية والذي تجسد عبر سلوكها التصويتي في مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بقبول القرارات المرتبطة بها والذي بلغ معدله (92.6%)، في حين أن الموقف الخاص بالمملكة المتحدة كان يميل إلى طابع الحياد في تبني قرارات مجلس الأمن الدولي المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث مثل الاتجاه المحايد في سلوكها التصويتي ما نسبته (66.7%)، وأخيراً فقد كان الموقف الأمريكي يتجه إلى النحو السلبي في دعم وتبني القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة وهو ما جسده نسبة الرفض المرتفعة لهذه القرارات داخل مجلس الأمن الدولي والتي بلغت (51.9%)، إذ تعتبر هذه النسبة مرتفعة إذ تشير إلى رفض أكثر من نصف القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية المقترحة في مجلس الأمن وذلك بكون الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك حق النقض الفيتو والذي يمنع التصويت الإيجابي المناقض للفيتو وهو ما يظهره الشكل التالي:



شكل 1.4: السلوك التصويتي للدول الأعضاء في مجلس الأمن اتجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018.

ويرى الباحث أن السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية ينبع من طبيعة المتغيرات التي تحكم مفاصل العمل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل أساساً لتوجهاتها السياسية الخارجية وعلى وجه التحديد القوة الهائلة للوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل قاعدة عريضة تشكل انطلافاً لكل المنظمات التي تعمل لدعم دولة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت هذه المنظمات يهودية أم مسيحية أصولية، ويجمعهم الإيمان المشترك في الفكر الصهيوني، إذ إن اللوبي الصهيوني صاحب تأثير حاسم على السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي كأحد أهم المحددات الداخلية للسلوك التصويتي الأمريكي، وفي المقابل عدم وجود لوبي عربي ذي فاعلية أو كفاءة موازية، إذ إن حالة التشتت السياسي للحكومات العربية التي تبحث عن مسارات فردية لتطوير علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية قد انعكس سلباً على القضية الفلسطينية حيث تتصرف كل دولة بمعزل عن التنسيق المشترك مع بقية الدول العربية وخصوصاً في القضايا الاستراتيجية، إذ إن لكل منها مطلبه الخاص في علاقته مع الولايات المتحدة، لأن هذه الدول لم تتمكن من بلورة استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أو لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وأخيراً فإن لوسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة الأمريكية الدور المهم في صياغة الرأي العام الأمريكي والذي يشكل أحد أهم المحددات الداخلية التي تلعب دوراً مهماً في بلورة سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، إذ يتسم هذا الدور بالاتجاه السلبي من القضية الفلسطينية والدعم المطلق لإسرائيل وتصوير العرب والفلسطينيين بأشكال أخرى بهدف تنفير المواطن الأمريكي من التحيز لعدالة قضاياهم.

3.1.3.4. مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن:

يستخدم مقياس التقارب التصويتي لحساب درجة التقارب التصويتي بين دولتين، ويعتبر مقياس حالة التقارب إذا صوتت الدولتان باتجاه واحد بنسبة (80%) فأكثر، ويتم الاعتماد على حساب مقياس الاتفاق من خلال المعادلة التالية: عدد مرات الاتفاق الكامل + 2/1 عدد مرات الاتفاق الجزئي × 100 / عدد مرات التصويت (ما عدا الغياب) ثم حساب المتوسط العام للاتفاق التصويتي بينهما عن الفترة كاملة، وذلك بقسمة مجموع المتوسطات السنوية / عدد سنوات الدراسة، بعد ذلك حساب المعدل العام للتقارب التصويتي لكل دولة من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي مع جمهورية الصين الشعبية بقسمة مجموع قيم متوسطات التقارب لكل دولة مع جمهورية الصين الشعبية / عدد الدول (حجاج والسرحان، 2009)، وتعكس نتائج التقارب التصويتي للصين مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وجود حالة من الاستقطاب والتكتل الدولي المتناقض في الاتجاهات

المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ تمثل جمهورية الصين الشعبية وروسيا وفرنسا اتجاهاً داعماً وبشكل مرتفع جداً للقضية الفلسطينية، وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهاً مناقضاً لتوجهات هذه الدول، في حين اتخذت المملكة المتحدة موقفاً وسطياً لمواقف هذه الدول انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بدورها التاريخي في مناهضة الحقوق الفلسطينية وفي محاولة منها لتعديل صورتها تجاه هذا الصراع، حيث ينظر الفلسطينيون إليها باعتبارها الدولة التي أنشأت إسرائيل من خلال وعد بلفور والجدول التالي يوضح مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة:

جدول 3.4: مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن الدولي.

مؤشر الاتفاق التصويتي	التقارب التصويتي بين الدول الأعضاء	
مجلس الأمن	الدولة	الصين
34.6%	الولايات المتحدة	
84.6%	المملكة المتحدة	
98.1%	فرنسا	
100.0%	روسيا	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (3.4) يتضح وجود حالة من التطابق في الاتجاهات التصويتية بين كل من جمهورية الصين الشعبية وروسيا من حيث المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وهو ما جسده مؤشر التقارب التصويتي الذي بلغت نسبته بينهما (100%)، ويليهما من حيث الترتيب في مؤشرات التقارب الجمهورية الفرنسية وبنسبة تقارب (98.1%)، أما فيما يتعلق بمدى تقارب المملكة المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة فقد بلغ مؤشر التقارب بينهما (84.6%) وهو ما يشير إلى وجود حالة من التقارب النسبي، إلا أنها تبقى في حدود أدنى من معدلات التقارب مع كل من روسيا وفرنسا، وأخيراً فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أدنى معدلات للتقارب التصويتي مع جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بفلسطين حيث بلغ معدل التقارب التصويتي (34.6%)، وهذا المعدل يشير إلى انعدام وجود تقارب تصويتي بينهما، "إذ يمكن الحكم على وجود تقارب

تصويتي بين الدولتين تجاه قضية معينة إذا كانت نسبة التقارب أكبر من (80%)، بينما إذا كانت النسبة أقل من (80%) يمكن الاستنتاج بعدم وجود تقارب تصويتي بين الدولتين" (السرطان، خليل، 2009، ص884)، وعليه نستنتج بوجود تقارب بين الصين الشعبية وكل من (روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة)، وذلك في مجلس الأمن الدولي.

ومن خلال العرض السابق الذي يظهر وجود حالة مع انعدام التقارب التصويتي بين كل من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، فإن الباحث يرى أن هذا الانعدام نابع من تبني الولايات المتحدة الأمريكية للرؤية الإسرائيلية وبشكل كبير على حساب الحق الفلسطيني، إذ إن معظم الدول دائمة العضوية دعمت باتجاه تبني القرارات المتعلقة بفلسطين داخل مجلس الأمن الدولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت موقف الرفض لهذه القرارات عبر استخدام حق النقض الفيتو على أكثر من نصفها، كما ويرى الباحث ان موقف كل من الصين وروسيا يشير الى حالة من التعارض مع الموقف الأمريكي الامر الذي يحمل في طياته مؤشرات لعدم رضا كل من الدولتين عن قيادة النظام الدولي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اما فيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد كان واضحا ومتوافقا مع التوجهات العامة الأوروبية التي تسير باتجاه عام يدعم قرارات الشرعية الدولية حتى وان اختلفت مع الولايات المتحدة الامريكية، وأخيرا فيما يتعلق بالموقف البريطاني الذي عرف تاريخيا بتناقضه مع المواقف الدولية فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، فانه قد اخذ في التوجه مؤخرا نحو التوازن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لدعم مشروع السلام بين إسرائيل وفلسطين الذي تعتبر بريطانيا سببا رئيسيا في المشكلة الفلسطينية من خلال منحها وعد بلفور الذي شرع لإسرائيل الحق في احتلال فلسطين.

4.1.3.4. مؤشر الانسجام تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن:

"يعتبر مقياس الانسجام أحد أهم المقاييس المستخدمة لحساب مدى تصويت الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي في اتجاه واحد ويحسب وفقاً للمعادلة التالية: الدول المؤيدة - الدول المعارضة - 1/2 الدول الممتنعة / العدد الكلي للدول الأعضاء (عدا المتغييبين) × 100%، وفي العديد من الأحيان تلجأ الدول إلى التغيب أحياناً تفادياً للحرج الدولي، مما يمكن اعتباره موقفاً تصويتياً يجدر بنا التنبيه له وبيان مدلولاته" (السرطان والحجاج والفواعة، 2014، ص110)، وعن طريق نتائج هذه المعادلة يتم الحصول على نسبة مئوية تعبر عن تماسك دول المجلس حول

القرارات المطروحة والتي اعتمدها الدراسة، وبالتالي تفيد هذه الطريقة في تبيان مدى التغيير الذي يطرأ على الانسجام التصويتي عبر الزمن مما يمكن الباحث من تفسير هذا التغيير وأسبابه ودلالاته خاصة بحالة الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة وجود حالة من الانسجام بين الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المطروحة في المجلس خلال فترة الدراسة وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول 4.4: مؤشر الانسجام بين الدول في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

السنة	رمز القرار	مستوى الانسجام	الفيتو	السنة	رمز القرار	مستوى الانسجام	الفيتو
1994	S/RES/904(1994)	-	-	2003	S/2003/891,	%56.7	US
1995	S/1995/394	%86.7	US	2003	S/RES/1515(2003)	%100.0	-
1996	S/RES/1073(1996)	%90.0	-	2004	S/2004/240	%56.7	US
1997	S/1997/199	%86.7	US	2004	S/RES/1544(2004)	%90.0	-
1997	S/1997/241	%76.7	US	2004	S/2004/783	%56.7	US
2000	S/RES/1322(2000)	%90.0	-	2006	S/2006/458	%46.7	US
2001	S/2001/270	%40.0	US	2006	S/2006/868	%46.7	US
2001	S/2001/1199	%66.7	US	2008	S/RES/1850(2008)	%90.0	-
2002	S/RES/1397(2002)	%90.0	-	2009	S/RES/1860(2009)	%90.0	-
2002	S/RES/1402(2002)	%93.3	-	2011	S/2011/24	%86.7	US
2002	S/RES/1403(2002)	%100.0	-	2016	S/RES/2334(2016)	%90.0	-
2002	S/RES/1405(2002)	%100.0	-	2017	S/2017/1060	%86.7	US
2002	S/RES/1435(2002)	%90.0	-	2018	S/2018/516	%46.7	US
2002	S/2002/1385	%66.7	US				

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (4.4) يتضح وجود حالة من الانسجام العام بين الدول حول القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقد تنوعت حالات الانسجام تجاه هذه القرارات في مجموعة من الإشكالات التي أخذت طابعي الانسجام التام والانسجام النسبي، حيث تشير حالات

الانسجام التام إلى تطابق وجهات النظر في اتجاهات الدول التصويتية نحو القرارات المطروحة، بينما تشير حالات الانسجام النسبي إلى تطابق نسبي في الاتجاهات نحو مجموعة من القرارات، وفي الاتجاه المناقض تأتي حالة عدم الانسجام التي تشير إلى اختلاف مواقف الدول تجاه القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي، والجدول التالي يوضح جميع الحالات المرتبطة بالانسجام بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018.

جدول 5.4: حالات الانسجام بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الحالة	عدد القرارات	نسبة القرارات من الإجمالي
الانسجام التام	3	11.1%
الانسجام	13	48.1%
عدم الانسجام	11	40.7%
المجموع	27	100.0%
استخدام الولايات المتحدة للفيتو	14	51.9%
الانسجام التصويتي على القرارات المصوت عليها بحق الفيتو (14 قرار)		
الانسجام	4	28.6%
عدم الانسجام	10	71.4%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (5.4) يتضح وجود حالة من الانسجام التام نحو القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي والمرتبطة بالقضية الفلسطينية، حيث شكلت نسبة عدد حالات الانسجام التام بين الدول تجاه هذه القرارات (11.1%) وهو ما يشير إلى وجود حالة من التوافق التام في مواقف الدول الأعضاء في المجلس على عدد 3 من إجمالي القرارات التي طرحت للتصويت في مجلس الأمن خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بحالة الانسجام النسبي تجاه هذه القرارات فقد بلغت نسبة عدد حالات الانسجام النسبي (48.1%) من إجمالي القرارات المطروحة وهي ما تشكل حالة من الانسجام النسبي بين الدول على عدد 13 قراراً من القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة، وفي الاتجاه المناقض فقد بلغت نسبة عدد حالات عدم الانسجام تجاه القرارات المطروحة في مجلس الأمن

الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية (40.7%) أي أن هناك حالة من عدم الانسجام والتماسك في موقف الدول تجاه 11 قراراً مطروحاً على مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بالقرارات التي استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو بشأنها فقد مثلت (51.9%) من إجمالي القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وكان (28.6%) من إجمالي القرارات التي استخدم بشأنها حق النقض الفيتو يتوفر فيها حالة من الانسجام، و(71.4%) منها تمثل حالة عدم الانسجام التصويتي تجاه هذه القرارات.

من خلال العرض السابق يتضح وجود حالة من الانسجام الإيجابي تجاه معظم القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقد خلق موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي حالة من عدم الانسجام تجاه 10 من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، ويرى الباحث أن إفراط الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام حق النقض الفيتو تجاه 14 قراراً مطروحاً خلال هذه الفترة قد شكل السبب الرئيسي لحالة عدم الانسجام داخل مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، إذ تشكل نسبة القرارات التي اتخذت بها الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو (51.9%) من إجمالي القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة.

2.3.4. السلوك التصويتي الصيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

1.2.3.4. موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتبطة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:

تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد أهم الأجهزة التابعة للأمم المتحدة التي تتمثل وظيفتها في التداول وصنع السياسة العامة، إذ تمثل منتدى للمناقشات المتعددة الأطراف لكامل الطيف المتنوع للقضايا الدولية التي يشملها الميثاق، حيث تضطلع بدور مهم في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي، وتعكس توجهات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة توجهات تلك الدول فيما يتعلق بالقضايا المطروحة، وفي معظم الأحيان تنسجم توجهات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع سلوكها وتوجهاتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول 6.4: موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية 1993-2018.

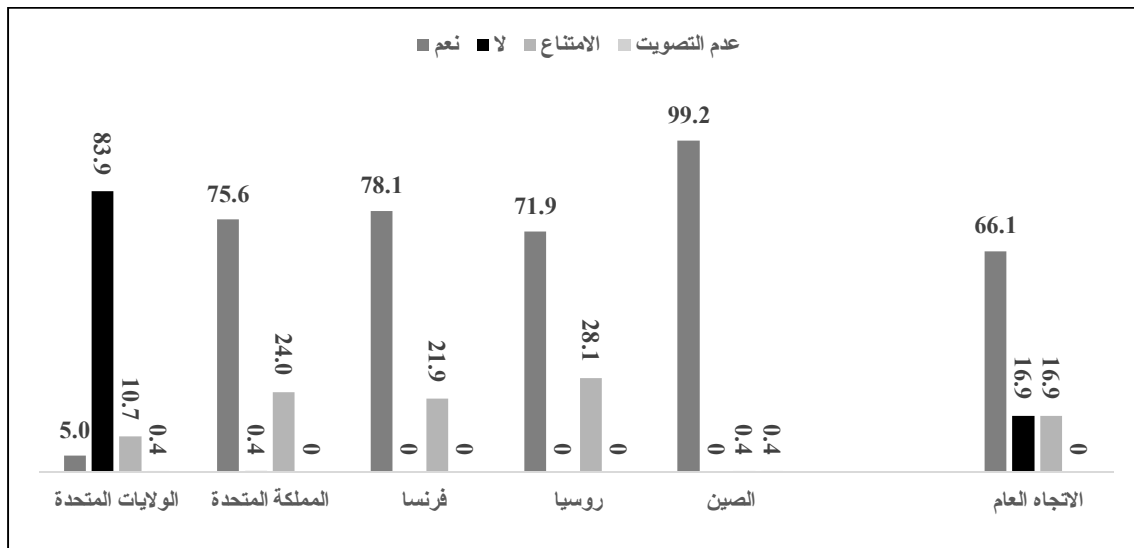
موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة							الفترة 1993 - 2018
الاتجاه العام	الصين	روسيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة		
160	240	174	189	183	12	عدد	نعم
66.1	99.2	71.9	78.1	75.6	5.0	نسبة	
41	-	-	-	1	203	عدد	لا
16.9	-	-	-	0.4	83.9	نسبة	
41	1	68	53	58	26	عدد	الامتناع
16.9	0.4	28.1	21.9	24.0	10.7	نسبة	
-	1	-	-	-	1	عدد	عدم التصويت
-	0.4	-	-	-	0.4	نسبة	
242	242	242	242	242	242	عدد	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (6.4) يتضح أن الاتجاه العام للسلوك التصويتي من قبل الدول المنضوية في إطار عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018 قد اتخذ طابعاً إيجابياً فيما يتعلق بالتصويت لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ إن ما نسبته (66.1%) من إجمالي أعداد القرارات المطروحة قد تم التصويت لصالحها بشكل إيجابي من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة، ويعزى الطابع الإيجابي المتوسط نحو قبول هذه القرارات إلى ارتفاع نسبة الدول الممتنعة عن التصويت على إجمالي هذه القرارات داخل الجمعية العامة والتي بلغت (16.9%)، هذا بالإضافة إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي صوتت بالسلب على ما نسبته 16.9% من إجمالي هذه القرارات، وبالنظر إلى الأغلبية العامة التي صوتت بالإيجاب وتلك التي امتنعت عن التصويت فقد بلغ إجمالي معدل التصويت على هذه القرارات (83%)، مقابل موقف الولايات المتحدة السلبى الذي بلغت نسبته (16.9%)، وهذه النتيجة تشير إلى وجود موقف يتسم بالإيجاب النسبي وعدم الرفض من قبل الأسرة الدولية للقرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلافاً للموقف الأمريكي وبعض الدول التي صوتت ضد هذه القرارات، أما فيما يتعلق بالسلوك التصويتي للدول الأعضاء في الجمعية العامة يتضح أن السلوك التصويتي لجمهورية

الصين الشعبية قد أخذ طابعاً إيجابياً قوياً اتجاه القضية الفلسطينية وذلك بمعدل استجابة حول قبول القرارات المطروحة وبما نسبته (99.2%) من إجمالي هذه القرارات، وهو ما يؤكد على موقف الصين الداعم وبشكل قوي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، كما توافق السلوك التصويتي الفرنسي مع مواقف الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولكن بدرجة أقل حول قبول القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل القبول الفرنسي لتلك القرارات (78.1%)، وكذلك الموقف الخاص بالمملكة البريطانية المتحدة وذلك بمعدل قبول (75.6%)، يليها الموقف الروسي بمعدل قبول (71.9%)، وفي مقابل هذه الدول قد جاء الموقف الأمريكي السلبي تجاه القرارات المطروحة على الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الرفض الأمريكي لهذه القرارات (83.9%)، وهو ما يشير إلى مخالفة التوجهات الأمريكية للإجماع الدولي المتعلق بفلسطين، حيث يرى الباحث أن هذا التناقض في المواقف الأمريكية مع الأسرة الدولية يتعلق بالتوجهات الأمريكية الداعمة لإسرائيل بشكل كلي بحكم التحكم الصهيوني في صنع القرارات الأمريكية بفعل طبيعة عمل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

والشكل التالي يوضح طبيعة السلوك التصويتي للدول الأعضاء في الجمعية العامة اتجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (1993-2018).



شكل 2.4: السلوك التصويتي للدول الأعضاء في الجمعية العامة اتجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag) و موقع (Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

2.2.3.4. أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تعتبر الجمعية العامة بمثابة المظلة الأممية التي تجمع دول العالم للتباحث في القضايا العامة التي تتعلق بالقضايا المرتبطة بالاستقرار الدولي، ولقد طرحت العديد من الجوانب المرتبطة بالقضية الفلسطينية على أعمال الجمعية وقد تم اتخاذ العديد من القرارات من قبلها وتلخصت أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 1993-2018 في مجموعة من الجوانب المهمة المتعلقة بمجموعة من الجوانب التالية: (وزارة الخارجية الفلسطينية، 2018)

(124/59، 2004): يتعلق هذا القرار بالممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.

(67/19، 2012): أضاف القرار على فلسطين صفة دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة. الولايات المتحدة عارضت القرار.

(69/320، 2015): سمح هذا القرار للدول المراقبة غير الأعضاء بوضع العلم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. الولايات المتحدة عارضت القرار.

(10/19، 2017): يتعلق القرار بوضع القدس، وتم تبنيه خلال الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة، 128 دولة صوتت لصالح القرار وعارضته 9 وامتنعت 35 وتغيبت 21 دولة. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.

3.2.3.4. مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة:

الصين الشعبية جاءت في المرتبة الأولى من حيث تقاربها التصويتي مع فرنسا تجاه القضية الفلسطينية تلتها المملكة المتحدة ومن ثم روسيا وجاء التناقض في التقارب التصويتي داخل الجمعية العامة بشكل رئيسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن دول الاتحاد الأوروبي وروسيا وبغض النظر عن ميولها الذاتية وتحالفاتها الخارجية وخلافاتها، استطاعت أن تقيم علاقات ودية مع الصين الشعبية وأن تكون أكثر توافقاً معها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود تضارب جوهري في المصالح الأساسية بين الصين وأي من هذه الدول، حيث تتقارب وجهات نظر هذه الدول إلى حد بعيد بخصوص صيانة سيادة الدول، ومعارضة نزعة الهيمنة

وسياسة القوة وكثير من القضايا، وهذا يشكل أساساً مهماً لتعزيز التقارب السياسي بين هذه الأطراف، كما أن تبني هذه الدول لفكرة تعزيز الحل السلمي القائم على قرارات الشرعية الدولية على أساس استعادة الحقوق العربية وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يشكل أساساً للتقارب بين هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية التي تتبنى الاتجاه نفسه ، في حين تقف الولايات المتحدة الأمريكية في الاتجاه المناقض لتوجهات هذه الدول عبر رؤيتها لحل الصراع ولكل على حساب المصالح القومية الفلسطينية وتعزيز التوجهات الإسرائيلية المناقضة للشرعية الدولية، وقد ارتبطت معدلات التقارب المختلفة بين جمهورية الصين الشعبية والدول الأخرى في الجمعية العامة بمدى قيام هذه الدول بالتصويت بنعم أو امتناعها عن التصويت، إذ إن مؤشر التقارب يعتمد على معدلات الموافقة الكلية بنعم على القرارات، في حين أن امتناع أو عدم تصويت بعض الدول يجذب متوسطات التقارب إلى معدلات أقل وهو ما يبرز النسبة المتوسطة للتقارب الصيني الروسي على سبيل المثال في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ إن روسيا قد امتنعت عن التصويت على مجموعة كبيرة من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، فهي لم تتخذ موقفاً معارضاً للحقوق الفلسطينية، وفضلت عدم التصويت لاعتبارات متنوعة ترتبط بطبيعة قرارات الجمعية العامة والاعتبارات الخارجية المتعلقة بمصالحها الخارجية، والجدول التالي يوضح معدلات التقارب التصويتي لتلك الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

جدول 7.4: التقارب التصويتي بين جمهورية الصين الشعبية والدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الدولة	مؤشر الاتفاق التصويتي
الولايات المتحدة	13.1%
المملكة المتحدة	62.9%
فرنسا	66.4%
روسيا	57.1%

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (7.4) يتضح أن فرنسا قد احتلت المرتبة الأولى من حيث معدلات التقارب التصويتي مع جمهورية الصين الشعبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التقارب التصويتي مع جمهورية الصين الشعبية ما نسبته (66.4%)، ويليه المملكة البريطانية المتحدة بنسبة تقارب (62.9%)، ومن ثم الجمهورية الروسية بنسبة تقارب (57.1%)، وجاء التقارب التصويتي بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأخيرة وبنسبة (13.1%).

إلا أنه في المجمل واعتماداً على المعدل الخاص بوجود حالة التقارب والتي تكون إذا صوتت الدولتان باتجاه واحد بنسبة (80%) فأكثر، فإن نتائج تحليل مؤشرات التقارب الصيني مع الدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة تشير إلى ضعف حالة التقارب التصويتي بينها وبين جمهورية الصين الشعبية، أما فيما يتعلق بالتقارب التصويتي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فتشير النتائج إلى عدم وجود أي شكل من أشكال التقارب بينهما سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو ما تعكسه نتائج التقارب التصويتي والتي تشير إلى أن معدل التقارب التصويتي بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية بلغت (13.1%) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويرى الباحث أن هذه النتائج قد ارتبطت بطبيعة التناقض في الثقافات والمبادئ والتوجهات الصينية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن جمهورية الصين الشعبية تضع في اعتباراتها مصالحها القومية عند إرساء توجهاتها العامة المرتبطة بسياساتها الخارجية والتي تنعكس على تصويتها سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فالعلاقات الاقتصادية المتجذرة بين جمهورية الصين الشعبية والمنطقة العربية تعتبر المحرك الأول للدوافع الصينية المؤيدة للحقوق العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إذ إن الصين ترتبط بمصالح اقتصادية وتجارية كبيرة مع العالم العربي الذي يعتبر المورد الأول للطاقة لها، بالإضافة إلى كون المنطقة العربية سوقاً تجارياً هائلاً لجمهورية الصين الشعبية، وتتنظر إليه الصين من الناحية الاستراتيجية بأنه المدخل المهم لتنفيذ مشروعها المعروف باسم طريق الحرير الذي سيعزز من سيطرة الصين العالمية من الناحية الاقتصادية، وعليه فإن الاتجاه الإيجابي لسلوكها التصويتي تجاه القضية الفلسطينية قد ارتبط بمصالحها الحيوية، ومن ناحية أخرى فإن تناقض مواقفها مع الولايات المتحدة يرجع لاعتبارات ثقافية تتعلق بالمبادئ التي تؤمن بها الصين والنهج الشيوعي الذي يتناقض مع النهج الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة من ناحية، والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير سياساتها الخارجية والتي تعارضها الصين في معظم الأحيان من ناحية

أخرى، كما أن توجهات الصين لرفض الأحادية القطبية وسعيها لتعزيز مكانتها وخصوصاً في الجوانب الاقتصادية لكسر هذه النظرية يعتبر من الدوافع المهمة لتباين المواقف بينها، وأخيراً فإن المعدلات المتوسطة للتقارب التصويتي بين الصين والدول (روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة) لا يرجع لتنافر سياسات الصين مع هذه الدول وإنما يعود لامتناع هذه الدول عن التصويت على العديد من القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مقابل التصويت الصيني الإيجابي لصالح هذه القرارات، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تنافر في التقارب التصويتي بالرغم من تدني هذه المعدلات، وهذه الحالة تختلف عن الحالة الأمريكية التي صوتت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بلا على معظم القرارات في تناقض كامل مع المواقف الصينية تجاه القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

4.2.3.4. مقارنة لمواقف جمهورية الصين الشعبية مع الدول في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة:

تعتبر السياسة الخارجية للدولة أحد أهم الأطر التي تعكس توجهاتها العامة تجاه جميع الجوانب المرتبطة بالقضايا الخارجية محل اهتمام الدولة، وفي ذات الإطار فإنها عملية واعية ومنظمة تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بمصالح الدولة، وتترجم السياسة الخارجية للدولة على شكل مواقف واتجاهات يتم تجسيدها عبر المنظمات الأممية المتنوعة، فمواقف الدول في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على طبيعة سياساتها الخارجية ومواقفها تجاه القضايا الدولية المتنوعة، هذه المواقف تتخذ ارتباطاً بمجموعة من المتغيرات سواء الداخلية أم الخارجية، إلا أنها في المحصلة النهائية تتبع من تحقيق المصالح والأهداف القومية والاستراتيجية المرتبطة بالدول، إذ إن الذي يحكم هذه المواقف القراءات الاستراتيجية للمصالح الدول الراهنة والمستقبلية، وقد ارتبطت مواقف الدول في كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بتوجهاتها النابعة من إدراكها لطبيعة مصالحها والمتغيرات المحيطة بها على المستوى الدولي وقد تم تجسيد هذه المواقف من خلال السلوك التصويتي لها في هذه المؤسسات والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول 8.4: مواقف الدول الأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

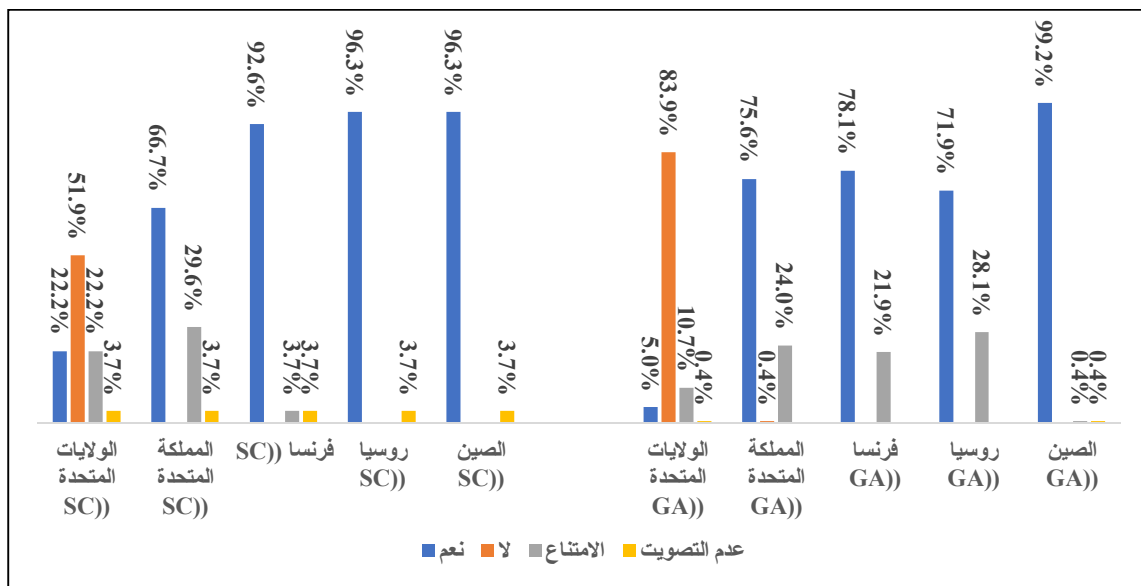
موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة					موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن					الفترة 2018 - 1993	
الصين	روسيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	عدد	نسبة
240	174	189	183	12	26	26	25	18	6	عدد	نعم
99.2	71.9	78.1	75.6	5.0	96.3	96.3	92.6	66.7	22.2	نسبة	
-	-	-	1	203	-	-	-	-	14	عدد	لا
-	-	-	0.4	83.9	-	-	-	-	51.9	نسبة	
1	68	53	58	26	-	-	1	8	6	عدد	الامتناع
0.4	28.1	21.9	24.0	10.7	-	-	3.7	29.6	22.2	نسبة	
1	-	-	-	1	1	1	1	1	1	عدد	عدم التصويت
0.4	-	-	-	0.4	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	نسبة	
242	242	242	242	242	27	27	27	27	27	عدد	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من الجدول (8.4) يتضح وجود توافق نسبي في اتجاهات الدول الأعضاء في مجلس الأمن مع توجهاتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا المرتبطة بفلسطين، إذ إن الاتجاه العام للولايات المتحدة الأمريكية في كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة يتجه نحو رفض معظم القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وذلك في اتجاه مخالف لتوجهات المجتمع الدولي التي تتخذ منحى إيجابياً فيما يتعلق بالقضايا المطروحة، حيث بلغت نسبة الرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للقرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي (51.9%) وقد تجسد هذا الاتجاه في مواقفها المتعلقة بالقضية الفلسطينية المطروحة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث مثلت نسبة رفض الولايات المتحدة الأمريكية لتلك القرارات (83.9%) من مجمل تلك القرارات خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بباقي الدول الأعضاء فقد كانت توجهاتهم إيجابية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ إن نسبة الرفض لقرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة قد كانت في أضيق حدودها وقد مارسها فقط بريطانيا في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة وبنسبة محدودة جداً لم تتجاوز (0.4%) من مجمل القرارات، أما فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية فقد أخذت موقفاً إيجابياً من جميع القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ إن نسبة التأييد للقرارات المرتبطة

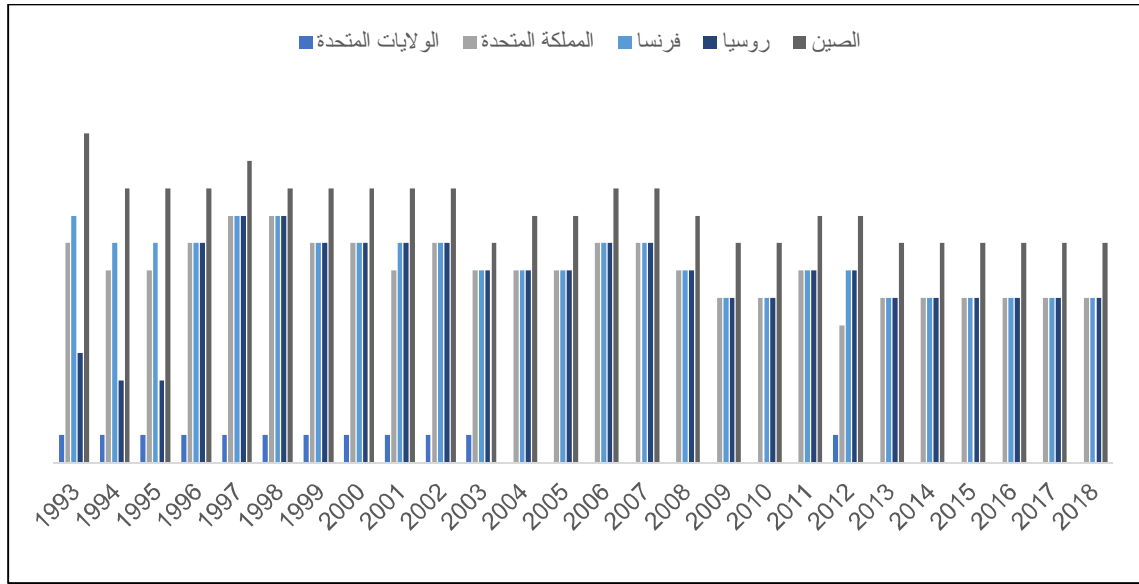
بفلسطين من قبل جمهورية الصين الشعبية في إطار مجلس الأمن الدولي قد بلغت (96.3%)، أما ما يتبقى من هذه النسبة فقد ذهب في الاتجاه الصيني بعدم التصويت أو بمعنى آخر أنه لم يتجه للرفض لهذه القضايا، وقد توافق هذا الاتجاه الذي حذته جمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن الدولي مع توجهاتها في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث بلغت نسبة موافقتها على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية (99.2%) والنسبة المتبقية كانت بالامتناع أو عدم التصويت على تلك القرارات، أو بمعنى آخر أنها لم تنتهج اتجاهاً رافضاً للحقوق الفلسطينية مطلقاً سواء داخل مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبهذا الإطار يتضح الاتجاه العام للموقف الصيني الذي ينتهج نهجاً مغايراً لنهج الدول الأخرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، هذا النهج الذي يأخذ منحى إيجابياً يتوافق مع الرؤية الفلسطينية والشرعية الدولية بشكل كلي في دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير.

والشكل التالي يظهر الطبيعة المقارنة لمواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المطروحة والمعلقة بالقضية الفلسطينية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة الزمنية 1993-2018.



شكل 3.4: مقارنة لمواقف الدول دائمة العضوية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القرارات المطروحة والمعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 1993-2018.

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).



شكل 4.4: مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 1993-2018.

المصدر: الشكل إعداد الباحث استناداً إلى بيانات موقع (United Nations Dag Hammarskjöld Library) وموقع (UNITED NATIONS Digital Library).

من خلال العرض السابق يتضح أن نمط التصويت الصيني تجاه القضية الفلسطينية سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة يتصف بالإيجابية لصالح جميع القرارات المرتبطة بها، إذ تتطابق مواقفها مع المواقف الفلسطينية والعربية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهو ما جسده اتجاهات السلوك التصويتي الصيني في المجالات التالية:

- 1- الإقرار بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وسيادته على أرضه المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.
- 2- عدم شرعية الإجراءات التشريعية والعملية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس واعتبارها لاغية وباطلة.
- 3- عدم شرعية الاستيطان والمطالبة بوقفه فوراً، وكذلك عدم شرعية بناء الجدار العازل وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية، أي وجوب تفكيكه وتعويض المتضررين من ذلك.
- 4- الإقرار بانطباق اتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة على الشعب العربي الفلسطيني.
- 5- رفض نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس ومطالبة الدول الأعضاء بالالتزام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وهو ما تم فعلاً، إذ لا وجود الآن لأية بعثة دبلوماسية في الشطر الشرقي من القدس.

6- مطالبة إسرائيل بالكف عن جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.

أما فيما يتعلق بالأسباب والدوافع التي تقف خلف التوجهات الإيجابية للسلوك التصويتي لجمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فيرى الباحث أنه يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- الموقف التاريخي لجمهورية الصين الشعبية النابع من ثقافتها الداعمة لحركات التحرر الوطني والاتجاه الداعم لحق الفلسطينيين في تقرير المصير ارتباطاً بالرؤية التاريخية للصين التي كانت تنظر لإسرائيل باعتبارها أداة للإمبريالية في المنطقة.
- 2- الاتجاه المناقض للسياسة الأمريكية المرتبط بالهيمنة على المنطقة العربية باعتبار أن هذه المنطقة تشكل مرتكزاً استراتيجياً لجمهورية الصين الشعبية لتعزيز مقدراتها الاقتصادية والتنمية والتي تعتبر بمثابة الخط الأول الذي يقود توجهاتها على المستوى الخارجي الدولي.
- 3-3. المكانة المتنامية لجمهورية الصين الشعبية وتعاضم مسؤولياتها على الساحة الدولية وخصوصاً في الجانب الاقتصادي والذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودها من أجل منع التمدد الصيني في هذا المجال.

4.4 مستقبل الصين وانعكاسه على القضية الفلسطينية

لقد تنوعت الآراء التي حاولت استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات التي تشهدها موازين القوى على نطاق واسع، وعلى الرغم من حداثة الدراسات التي تتعلق بتحديد المكونات والمتغيرات المستقبلية التي تتحكم في نظام ما، فإن العقد الأخير من القرن الماضي شهد تسارعاً ملحوظاً فيما يسمى بالدراسات المستقبلية التي استخدمت العديد من التقنيات في سعيها لاستشفاف المكانة المستقبلية لنظام معين فأصبح هناك ما يعرف بـ "دولاب المستقبل" و "الإسقاط" و "التنبؤ الاستقرائي" و "مصفوفة التأثير المتبادل" و "تقنية دلفي" و "السيناريو" والتي تستهدف جميعها تحديد التداخيات المحتملة، أو الممكنة، أو المفضلة لحدث معين، هذه الدراسات ركزت وبشكل مباشر على الاتجاهات Trends أي المسار العام للظاهرة، من خلال تحليل التفاعل بين البيئة الداخلية للكيان السياسي بما تشمله من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية والبيئات الخارجية الثلاث " البيئة المحاذية والإقليمية والدولية"، وبالنظر الى طبيعة التركيبة الراهنة للنظام الدولي والمنافسة المحتملة على استمرار قيادته من قبل الأطراف المؤثرة الهامة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، فإن العديد من الخبراء يرون ان مستقبل النظام الدولي ستلعب الصين دوراً هاماً في قيادته، هذه التحليلات استندت الى مجموعة من الوقائع والمؤشرات المرتبطة

بالصعود الصيني على المستوى الاقتصادي الكوني وذلك ارتباطا بمعدلات نموها التي فاقت الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف على قمة النظام العالمي، كما ان ازدياد نفوذ الصين السياسي في مناطق العالم المتنوعة لا سيما قيادتها للمنطقة الآسيوية وتحقيقها اختراقا ونفوذا هاما على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى داخل دول الاتحاد الأوروبي يعتبر من العوامل التي عززت الآراء حول مستقبل الصين وتأثيرها في النظام الدولي بشكل فاعل، الا ان البعض الآخر لا يرى انه يمكن للصين في المدى القريب ان تأخذ زمام قيادة النظام الدولي، اذ ان الراي الأول المتفائل الذي يتبنى فكرة قيادة الصين للنظام الدولي يبدو مدفوعا بدوافع سياسية " ولا سيما بعض الدراسات الأمريكية التي تأخذ بفكرة حصار الصين قبل أن تصبح قوة " ، أو أنها تنظر إلى المسألة من زاوية واحدة اقتصادية أو سياسية، فهذا الراي يرى ان الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها " احتراماً دولياً " لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية، لاستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية ، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً إقليمياً مهماً قد يكون مقدمة على المدى الأبعد لدور عالمي، وفي ظل تباين الآراء والاجتهادات حول مستقبل الصين السياسي وما يمكن ان تلعبه من دور هام في القضايا المركزية على الصعيد الدولي والتي تعتبر القضية الفلسطينية ابرزها يمكننا تحديد مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي يمكن ان تشكل اطارا اجتهاديا عاما تنصب في اطره التحليلات المرتبطة بمستقبل القضية الفلسطينية في ظل الافتراضات المقترنة بكل سيناريو، حيث تشمل هذه السيناريوهات التالي:

1.4.4. السيناريو الأول: بقاء الوضع على ما هو عليه:

في ظل الافتراض الحالي القائم على بقاء الوضع على ما هو عليه في اطار موازين القوى التي تقف على راس هرم النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فإنه من المتوقع ان تستمر حالة التكتلات والتكتلات الموازية بين اطراف العلاقات الدولية المتنوعة بغية التحشيد لدعم المواقف المتنوعة لهذه الدول، وفي ظل هذا الافتراض فان الصين ستستمر بانتهاج النهج البراغماتي في علاقاتها الدولية الخارجية وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتجنب اية صدامات مباشرة معها، كما انها ستستمر بانتهاج نفس سياساتها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتنوعة وستعمل في المقابل على الاستمرار في التركيز على البعد الاقتصادي وحماية استثماراتها ومناطق نفوذها وتطوير علاقاتها بما يخدم مصالحها الاقتصادية وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر المزود الهام للصين بإمدادات الطاقة، وفي ظل هذا الافتراض فان الصين ستنتج أسلوب الحذر في علاقاتها الخارجية وخصوصا مع إسرائيل، اذ ان

الصين غير معنية بحالة من الصدام او توتر العلاقات مع العالم العربي لإدراكها بحساسية القضية الفلسطينية وضرورة الحذر في تعاملها مع إسرائيل، ومن اجل احداث حالة من التوازن في التعامل مع القضية الفلسطينية فان الصين تصطف مع ما اقرته الشرعية الدولية وما ارتضى به العرب والفلسطينيون وتوافقوا عليه مع إسرائيل من خلال ما عرف باتفاق أوسلو الذي تبنى فكرة الحل السلمي على حدود عام 1967 وبالتالي فان الصين ستقف موقفا وسطيا بحيث تدعم الحق الفلسطيني في إقامة دولته على هذه الحدود وفي ذات الوقت الاستمرار في تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتبر شريكا تكنولوجيا وعسكريا هاما للصين.

2.4.4. السيناريو الثاني: صعود الصين الى قمة النظام الدولي واحداث حالة من التعددية القطبية:

ليس هناك شك بأن صعود الصين يعتبر واحدا من اهم سيناريوهات القرن الواحد والعشرين الدبلوماسية النشطة الى جانب النمو الاقتصادي الاستثنائي للصين ساهما بشكل كبير في تغيير ملامح شرق اسيا، والمستقبل سيشهد ارتفاعات أعظم في معايير القوى الصينية وقدرات تأثيرها، اذ يرى بعض المراقبين ان فترة الولايات المتحدة الأمريكية تشارف على الانتهاء، لا سيما ان النظام العالمي ذات المنحى الغربي يتم استبداله بنظام عالمي اخر قوي يبرز في الشرق حيث كتب عالم التاريخ "نيال فيرغسون" (شهد القرن العشرين الدموي انحدار الغرب واعادة انحاء تصاعدية نحو الشرق). أما الاتجاه الفكري الواقعي ذهب ليرى الصين تخطوا مسرعة نحو الامام في حين ان الولايات المتحدة تخبوا نحو الخلف، هنالك أمران قابلا للحدوث اولهما قيام الصين باستخدام تأثير قوتها المتزايدة لإعادة صياغة وهيكله القوانين والمؤسسات في النظام الدولي بما ينسجم مع مصالحها، والثاني قيام بعض الدول الاخرى في النظام العالمي خصوصا تلك الاقل هيمنة باعتبار الصين خطرا امنيا متزايدا، ونتاجا لذلك سيشهد العالم القريب كوكبة من الخصائص كالتوتر وعدم الثقة والصراع واللواتي يعتبرن الخواص الطبيعية لأي مرحلة انتقالية، من هذا المنطلق، دراما تصاعد الصين ستجسد الطابع المتزايد للقوى الصينية المتطورة في حيث تبرز انخفاضاً للولايات المتحدة المنحصرة والمنغمسة في حروب واقعية تتخذ من أرض المعركة والاحتلال العسكري ادوات في سبيل نيل زمام قيادة النظام الدولي، وباعتبار الصين كأعظم قوة برزت في خارج صعود النظام العالمي الذي تشكلت ملامحها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فان هذا السيناريو ربما ينتهي بتصاعد غير مسبوق للصين يضع ويؤسس لنظام مركزي اسوي عالمي تشكل تهديداً للسلامة الأساسية للنظام الدولي، وبالنظر الى إمكانية قيادة الصين للنظام الدولي فان هذا السيناريو الفترض لا يركز على أساس التغيير بالقوة العسكرية، اذ ان موازين القوى الدولية لا تميل لصالح الصين، انما للولايات المتحدة الأمريكية والغرب وذلك في ظل سباق الأسلحة النووية التي لا

تستطيع الصين مواجهتها في الوقت الراهن، وعليه فان قيادة الصين للنظام الدولي يمكن ان تأتي عبر البوابة الاقتصادية، فالصين نظاما دوليا مختلفا بشكل جوهري عن تلك الأنظمة التي واجهتها دول صاعدة اخرى في الماضي، وعليه فان الصين لا تتواجه فقط الولايات المتحدة بل انها تواجه نظاما غربيا كاملا يتسم بالانفتاح والترابط وقوانين مشتركة معتمدة على اسس قانونية وسياسية عميقة الى جانب ذلك، هنالك الثورة النووية التي جعلت من امكانية قلب النظام الدولي السائد مهمة صعبة لا سيما ان خيار الحرب سيكون خطوة ناجعة تتخذها الدول العظمى من اجل إيقاف قوى دولية صاعدة تحاول قلب النظام العالم، وهذا يصل بنا الى رؤية مفادها ان النظام الغربي القائم من الصعب ان يتم قلبه ومن السهل ان يتم الاندماج معه، وبالتالي فان الصين اليوم لديها ميزة الوصول الكامل والغير مشروط للنظام الدولي والذي اذا تمسكت به، فان ستمضي على طريق التطور وخصوصا في الجانب الاقتصادي الذي يمكن ان يشكل مدخلا للقيادة السياسية للنظام الدولي الحديث، وعليه فإن النموذج التاريخي الصيني لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشيران إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها " احتراماً دولياً " لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية، وعلى هذا فإن الصين التي لا تثق بالغرب تسعى لتسخير تقنيته لصالحها ، كما أنها تسعى لاستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية ، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً إقليمياً مهماً قد يكون مقدمة على المدى الأبعد لدور عالمي، اذ ان الصين لا يمكن تصنيفها كخصم أو مخرب للنظام، بل كداعم لكن بشكل مشروط. منذ أن اعتمدت الصين سياسة التفاعل مع العالم في الثمانينيات، أصبح مستوى ونوعية مشاركتها في النظام منافساً لمعظم الدول الأخرى، وفي ظل هذا الافتراض القائم على قدرة الصين من الوصول الى قيادة النظام الدولي كبديلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية فان ذلك من شأنه ان ينعكس على القضية الفلسطينية في مجموعة من الجوانب التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- 1- ستتعاوى الصين مع الوضع الدولي القائم والذي اقر الاعتراف بإسرائيل كدولة بالرغم من احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1948
- 2- ستقوم الصين بالمساهمة في انهاء الصراع العربي الإسرائيلي على قاعدة الأرض مقابل السلام وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967
- 3- ستلزم الصين إسرائيل بالانسحاب الفوري من أراضي الدولة الفلسطينية وستعترف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

4- ستكفل الصين تجريد إسرائيل من الأسلحة النووية باعتبارها خطرا دوليا ومن الممكن ان تشكل تحالفا دوليا لتحقيق هذه الغاية.

5- ستستمر الصين في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع إسرائيل باعتبارها دولة مستقلة وعضوا في الأمم المتحدة بالإضافة الى المزايا التي تحققها الصين من تلك العلاقات.

3.4.4. السيناريو الثالث: تراجع مكانة الصين في المنظومة الدولية:

ان السيناريو المتشائم الذي يقوم على افتراض تراجع مكانة الصين في اطار المنظومة الدولية يرتبط بمجموعة من الافتراضات التي يشكل أساسها قيام الولايات المتحدة الامريكية بمحاربة الصين اقتصاديا كمدخلاً هاماً لتقييد نفوذها، وهذا الجانب يبدوا صعب المنال في الوقت الراهن حتى على إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي عمل على تغيير منظومة التعامل الاقتصادي مع الصين، الا ان القوى الاقتصادية التي تتمتع بها الصين سواء في الجانب البنوي الداخلي او في علاقاتها وحجم تعاملاتها الخارجية كانت كفيلة بالتعامل بالمثل مع هذا المدخل، وفي ظل الافتراض الأسوأ المتمثل بإقدام الولايات المتحدة الامريكية على اعتماد استراتيجية طويلة الاجل لتقييد الصين ومحاربتها اقتصاديا عبر ادواتها المتنوعة والممتدة عالميا من خلال شركائها المتعددين ربما تتجح نسبيا في كبح القدرات الاقتصادية الصينية على النمو، الا ان هذا لا يمكن ان يشكل عاملا يمكن وصفه بمرحلة الانهيار الصيني، اذ ان هذه المرحلة لا يمكن ان تحقق الا من خلال تشكيل اطار تحالف عسكري ضد الصين وهو ما يمكن ان يشكل بداية لقيام حرب عالمية ثالثة مدمرة غير مضمونة النتائج في ظل صراع القوى الدولي وانتشار الأسلحة النووية، الا انه وفي ظل افتراض ربما يصعب تحقيقه على ارض الواقع مفاده ان الصين ستراجع مكانتها على الصعيد الدولي اما بفعل استراتيجية أمريكية متعددة الأطراف لمحاربة الصين اقتصاديا او عسكريا فان من شان تحقق هذا السيناريو ان ينعكس سلبا على مجل القضية الفلسطينية اذ يمكن تحديد هذه الجوانب في مجموعة من النقاط التالية:

1- تغير السياسة الخارجية الصينية من السياسة البراغماتية القائمة على عدم التدخل الى سياسة التدخل في القضايا الداخلية للدول الى التدخل وفقا لمصالحها التي تحكمها علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية.

2- تفضيل الصين لمصلحتها القومية وميلها لموازنين القوى الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وبالتالي دعم الرواية الإسرائيلية القائمة على ان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 هي أراض متنازع عليها.

- 3- امتناع الصين عن استخدام حق النقد الفيتو ضمن مشاريع القرارات المؤيدة لإسرائيل وانحيازها للولايات المتحدة الأمريكية على أمل تحقيق مكاسب قومية للصين
- 4- دعم الصين للرؤية الأمريكية الإسرائيلية التي تنتقص من حجم الأراضي التي يمكن ان تقام عليها دولة فلسطين ضمن حدود الرابع من حزيران عام 1967
- 5- دخول الصين ضمن التحالفات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والانخراط في تنفيذ رؤيتها على الصعيد العالمي.

5.4 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:

تشير النتائج العامة التي أظهرتها الدراسة الحالية إلى أن جمهورية الصين الشعبية تتبنى في أطر عملها الخارجي مجموعة من المبادئ المتمثلة في الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم الاعتداء المباشر والمساواة والمنفعة المتبادلة وأخيراً التعايش السلمي، هذه المبادئ قد جسدتها الصين بشكل عملي في سلوكها السياسي الذي اعتمدته في إطار النظام الدولي حيث سعت لإقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المتنوعة، كما وسعت إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وتوسيع قواعدها نفوذها استناداً إلى تلك المبادئ، فقد تجنبت التدخل في شؤون الدول، كما واتخذت سياسة متوازنة في التعاطي مع القضايا الساخنة، هذا بالإضافة إلى تجنبها حالات التدخل العسكري أو التهديد باستخدام القوة، هذه السياسة قد اختلفت مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتمدت التدخل في شؤون الدول عنواناً لها، بالإضافة إلى اعتمادها على أسلوب استخدام القوة لفرض قواعدها، إلا أن الصين اعتمدت على استخدام أسلوب القوة الناعمة لبسط نفوذها هو ما انعكس بشكل مباشر على مواقف الصين من القضايا الدولية المتنوعة وخصوصاً القضية الفلسطينية التي أولتها أهمية خاصة نظراً لحساسية طبيعتها وارتباطها بالمنطقة العربية ككل من جانب وارتباطها بالإرث التاريخي الصيني الداعم لحركات التحرر من ناحية أخرى، وبالتالي فقد أثرت مبادئ السياسة الخارجية الصينية في سلوكها التصويتي داخل مجلس الأمن باتجاه متناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية وداعم للقضية الفلسطينية بشكل مباشر وهو ما ترجمته الإحصاءات المرتبطة بالتصويت الصيني داخل مجلس الأمن الدولي المرتبطة بالقضية الفلسطينية والتي أشارت إلى أن جمهورية الصين الشعبية قد اتخذت سلوكاً تصويتياً إيجابياً قوياً تجاه القضية الفلسطينية وذلك بمعدل استجابة لقبول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018 قد بلغ (96.3%) وهو ما يثبت حصة الفرضية الأولى التي تنص على "توجد علاقة بين

المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية وطبيعة الاتجاهات التصويتية الخاصة بها داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسية الثانية:

لقد أشارت النتائج الخاصة بتحليل الأرقام المتعلقة بتصويت الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة 1993-2018 إلى أن النمط التصويتي العام لجمهورية الصين الشعبية الخاص بالقرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة قد اتخذ نمطاً إيجابياً قوياً حيث بلغ معدل الاستجابة الصيني نحو قبول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ما نسبته (96.3%)، وقد تطابق هذا النمط مع الاتجاه الروسي أيضاً استجابة بلغت (96.3%)، كما واقترب النمط التصويتي الفرنسي من النمط الصيني أيضاً بمعدل استجابة (92.6%)، بينما مال موقف المملكة المتحدة إلى الاتجاه المحايد في سلوكها التصويتي ما نسبته (66.7%)، وأخيراً فقد كان الموقف الأمريكي يتجه إلى النحو السلبي في دعم وتبني القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة وهو ما جسده نسبة الرفض المرتفعة لهذه القرارات داخل مجلس الأمن الدولي والتي بلغت (51.9%)، وتعتبر هذه النتائج منطقية في ظل اختلاف التوجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية كنتيجة للاختلاف الأيديولوجي واختلاف الرؤى والاستراتيجية في آليات إدارة الصراعات أو العمل مع الدول المختلفة في إطار المنظومة الدولية، كما أن حالة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية على قضايا النفوذ وحماية المصالح تعد من العوامل المحفزة لتعارض النمط التصويتي لجمهورية الصين الشعبية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي الانحياز الكامل للحق الفلسطيني الذي جسده نمط تصويتها، حيث إن طبيعة الأرقام الخاصة بسلوك الصين التصويتي تشير بوضوح إلى أن النمط التصويتي الصيني المتعلق بالقضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن الدولي كان نمطاً إيجابياً قوياً، كما أن مستوى التقارب التصويتي للصين مع معظم الدول دائمة العضوية كان مرتفعاً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير النتائج الخاصة بمؤشر التقارب التصويتي وجود حالة من التطابق في الاتجاهات التصويتية بين كل من جمهورية الصين الشعبية وروسيا من حيث المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ مؤشر التقارب التصويتي بينهما (100%)، ويليهما من حيث الترتيب في مؤشرات التقارب الجمهورية الفرنسية وبنسبة تقارب (98.1%)، أما فيما يتعلق بمدى تقارب المملكة المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية فقد بلغ مؤشر التقارب بينهما (84.6%) وهو ما يشير إلى وجود حالة من التقارب النسبي، إلا أنها تبقى في حدود أدنى من معدلات التقارب مع كل من روسيا وفرنسا، أما بالنظر إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أدنى معدلات

للتقارب التصويتي مع جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بفلسطين حيث بلغ معدل التقارب التصويتي (34.6%)، وهذا المعدل يشير إلى انعدام وجود تقارب تصويتي بينهما، إذ يمكن الحكم على وجود تقارب تصويتي بين الدولتين اتجاه قضية معينة إذا كانت نسبة التقارب أكبر من (80%)، ويرى الباحث أن حالة التقارب الصيني مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بفلسطينية إنما ينبع في جزء منه من تقارب فكري بين مجموعة منهم وخصوصاً روسيا والصين، كما أن الموقف الفرنسي يعتبر موقفاً معتدلاً وداعماً للقضية الفلسطينية وهو ما يفسر معدل التقارب المرتفع لفرنسا مع الصين، وقد اتخذت المملكة المتحدة أيضاً اتجاهات إيجابية نسبياً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خلال تلك الفترة، وقد كان الاختلاف الوحيد مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث انعدم مستوى التقارب الصيني معها هو نابع من موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لإسرائيل بشكل مطلق والذي يشكل محوراً مختلفاً عن الإجماع العام داخل دول مجلس الأمن الدائمة العضوية، وهو ما عكسته حالة الانسجام حول هذه القرارات داخل مجلس الأمن، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود حالة من الانسجام العام بين الدول حول القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقد تنوعت حالات الانسجام تجاه هذه القرارات في مجموعة من الأشكال التي أخذت طابعي الانسجام التام والانسجام النسبي، وتشير النتائج الخاصة بالدراسة إلى أن نسبة عدد حالات الانسجام التام بين الدول تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة قد بلغت ما نسبته (11.1%)، الأمر الذي يشير إلى وجود توافق تام على 3 قرارات مطروحة على مجلس الأمن، أما فيما يتعلق بحالة الانسجام النسبي تجاه هذه القرارات فقد بلغت نسبة عدد حالات الانسجام النسبي (48.1%) من إجمالي القرارات المطروحة وهي ما تشكل حالة من الانسجام النسبي بين الدول على عدد 13 قراراً من القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة، وفي الاتجاه المناقض فقد بلغت نسبة عدد حالات عدم الانسجام تجاه القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية (40.7%) أي أن هناك حالة من عدم الانسجام والتماكك في موقف الدول تجاه 11 قراراً مطروحاً على مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة، لقد خلق موقف الولايات المتحدة الأمريكية السبب الرئيسي لحالة عدم الانسجام داخل مجلس الأمن الدولي، إذ إن إفراطها في استخدام حق النقض الفيتو تجاه 14 قراراً مطروحاً خلال هذه الفترة قد شكل السبب الرئيسي لهذه الحالة تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ تشكل نسبة القرارات التي اتخذت بها الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو (51.9%) من إجمالي القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة، وعليه فإن حالة الانسجام تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي متوفرة بين معظم الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن حالة الانسجام النسبي قد بلغت (48.1%) من إجمالي القرارات المطروحة، إلا إن موقف الولايات المتحدة

الأمريكية قد شكل ضربة لحالة الانسجام بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن جمع هذه المؤشرات المرتبطة بالنمط التصويتي العام ومستوى التقارب التصويتي ومستويات الانسجام داخل مجلس الأمن الدولي تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على "يعتبر النمط التصويتي العام لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن الدولي نمطاً إيجابياً فيما يتعلق بدعم القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية".

الفرضية الرئيسية الرابعة:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود حالة من التطور في العلاقات الصينية الإسرائيلية، إذ أن لهذا التطور أهدافاً متنوعة منها السياسية وأخرى اقتصادية وجميعها قائم على مبدأ المصالح المشتركة، حيث يتمثل أحد أهم الأهداف السياسية للصين في رغبتها القوية في بسط نفوذها في مناطق العالم المتنوعة وخصوصاً تلك التي تعتبر معقلاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تهدف من وراء هذه السياسة إلى تطويق الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً الأمر الذي يُصعب على الأخيرة اتخاذ مواقف حادة تجاه سياسات الصين الخارجية نظراً لتعدد وتشابك المصالح الدولية التي تقيمها الصين من تلك الدول، كما أن رغبة إسرائيل في حضورها ضمن مراكز القوى المؤثرة عالمياً والتي تتوقع صعودها مستقبلاً يعتبر عاملاً مهماً ومحفزاً لها لتعزيز مثل هذه العلاقات من المنظور السياسي، هذا بالإضافة إلى الاعتبار الاقتصادية المتمثلة في حجم الفوائد الاقتصادية والعسكرية المترتبة على هذه العلاقات في تعزيز المقومات الاقتصادية لكلا البلدين.

إن الصين قد انتهجت نهجاً براغماتياً في التعامل مع الدول والمناطق المختلفة استناداً إلى مصالحها المتشابكة وذلك عبر انتهاج سياسة متوازنة تضمن علاقات مستقرة مع جميع الأطراف وإن اختيارها لتوقيت إقامة مثل هذه العلاقات يبدو اختياراً ذكياً متماشياً مع قراءة متأنية للتطورات السياسية على المستوى الدولي، فالصين تنظر بأهمية بالغة لعلاقاتها بالعالم العربي نظراً لما تمثله من بعد جيواستراتيجي بالنسبة لها وفي ذات الوقت فإنها ترى أن علاقتها مع إسرائيل تعد علاقة مهمة على مستوى تعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية، لذا فقد انتهجت نهجاً وسطياً وذكياً يتسم بالحنكة في إقامة أو إعلان مثل هذه العلاقات أو التوجهات وهو ما دفعها لإقامة علاقات استراتيجية سرية مع إسرائيل في الفترة ما قبل عقد التسعينات وبادرت إلى تأطير مثل هذه العلاقات في عقد التسعينات بعد انضواء العالم العربي في تأييده للتسوية السلمية مع إسرائيل وإقامة علاقات معها، وبالتالي فإن هذا الموقف قد ساهم في حفظ استقرار علاقة الصين مع مختلف الأطراف سواء العالم

العربي أم إسرائيل، وبالرغم من تطور علاقة الصين بإسرائيل فإن هذا التطور لم يؤثر على موقفها من القضية الفلسطينية، حيث بقيت تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية واتخذت مواقف مناقضة للموقف الإسرائيلي في العديد من القضايا مثل الاستيطان والحروب وغيرها وهو ما تم تجسيده بشكل عملي داخل مجلس الأمن الدولي من خلال اتخاذ الصين لمواقف داعمة ومطابقة في تصويتها للقضية الفلسطينية بشكل مرتفع جداً، وهو ما ينفي صحة الفرضية التي تنص على "وجود أثر سلبي لتطور العلاقات الإسرائيلية الصينية على اتجاهاتها التصويتية الخاصة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

- 1- اشارت نتائج الدراسة الى وجود حالة من التناقض في الاتجاهات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، اذ تسعى الصين الى اسقاط هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي وتعزيز النظام القطبي المتعدد عبر مجموعة الاليات والمتمثل أهمها في التوجهات الاقتصادية للصين، بالإضافة الى تحالفاتها المتنوعة في مناطق العالم المختلفة.
- 2- أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاه إيجابي لتطور علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه العلاقات ينتابها الحذر والتخوف من كلا الطرفين بالنظر إلى حجم الدور الذي من الممكن أن تشكله الصين مستقبلاً وفقاً لوجهة النظر الأمريكية، وكذلك تخوف الصين من النفوذ الأمريكي الذي قد يلحق الضرر بالمصالح الصينية في مناطق متنوعة من العالم التي تقع تحت النفوذ الأمريكي، وبالرغم من تطور علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه العلاقة لم تنتج عنها آثار سلبية في مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية، حيث اتخذت الصين موقفاً مؤيداً لما يراه الفلسطينيون والعرب في طبيعة توجهاتهم لحل الصراع، واتخذت من قرارات الشرعية الدولية مبرراً لها في ظل حالات التناقض واختلاف التوجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- تشير نتائج الدراسة إلى أن العلاقات الصينية الإسرائيلية قد تحولت من حالة العداء إلى حالة التعاون والازدهار، حيث بدأت هذه العلاقات بالتأطر سراً في سبعينات القرن الماضي ولم تأخذ الطابع الرسمي إلا بعد مؤتمر مدريد عام 1991 وموافقة العرب على الدخول في

علاقات سياسية مع إسرائيل وبالتالي اتخذت الصين موقف التعاون الرسمي مع إسرائيل بما يتوافق مع توجهات الدول العربية، وقد كان الدافع الرئيسي لتطور هذه العلاقات رغبة الصين في الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في المجالات العسكرية والاقتصادية ورغبة إسرائيل في المقابل تعزيز تواجدتها ومصالحها مع الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، ولم تؤثر تطور علاقة الصين بإسرائيل على موقفها من القضية الفلسطينية، حيث بقيت تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية واتخذت مواقف مناقضة للموقف الإسرائيلي في العديد من القضايا مثل الاستيطان والحروب وغيرها إلا أن هذا التناقض لم يرق إلى مستوى التأثير على علاقاتهما الاستراتيجية.

4- تشير نتائج الدراسة إلى أن علاقة الصين بالعالم العربي علاقة متميزة، حيث تبنت الصين موقف الدول العربية بشكل كامل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على مر السنوات السابقة ونأت بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية لها انطلاقاً من مصالحها المتجذرة في المنطقة العربية وخصوصاً إمدادات الطاقة التي توفرها تلك الدول لها، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يمثل عاملاً مهماً في تطوير المشروع الصيني المستقبلي المتمثل في طريق الحرير الذي تنتظر إليه الصين نظرة استراتيجية مهمة تؤهلها للسيطرة على مرتكزات ومفاصل التجارة الدولية.

5- تميزت السياسة الخارجية الصينية باتخاذ مواقف دعم وتأييد للقضية الفلسطينية وهو ما تم ترجمته من خلال سلوكها التصويتي في مجلس الأمن الدولي وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أخذ هذا السلوك نمطاً إيجابياً لصالح دعم القضية الفلسطينية بشكل كبير داخل أروقة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، كما أن هذا السلوك قد بدا متوافقاً مع توجهات الأسرة الدولية وخصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي شكل سلوكها التصويتي نمطاً معاكساً تماماً للنمط التصويتي الصيني داخل مجلس الأمن الدولي.

6- تشير النتائج بأن جمهورية الصين الشعبية قد اتخذت سلوكاً تصويتياً إيجابياً قوياً تجاه القضية الفلسطينية وذلك بمعدل استجابة لقبول القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018 قد بلغ (96.3%)، تلتها روسيا بمعدل استجابة بلغت (96.3%) أيضاً ومن ثم فرنسا بمعدل استجابة (92.6%)، في حين أن الموقف الخاص بالمملكة المتحدة كان يميل إلى طابع الحياد في تبني قرارات مجلس الأمن الدولي المرتبطة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث مثل الاتجاه المحايد في سلوكها التصويتي ما نسبته (66.7%)، وأخيراً فقد كان الموقف الأمريكي يتجه إلى النحو السلبي في دعم وتبني القرارات المرتبطة بالقضية

الفلسطينية خلال فترة الدراسة وهو ما جسده نسبة الرفض المرتفعة لهذه القرارات داخل مجلس الأمن الدولي والتي بلغت (51.9%).

7- إن السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية ينبع من طبيعة المتغيرات التي تحكم مفاصل العمل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل أساساً لتوجهاتها السياسية الخارجية وعلى وجه التحديد القوة الهائلة للوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن اللوبي الصهيوني صاحب تأثير حاسم على السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية.

8- تشير النتائج الخاصة بمؤشر التقارب التصويتي إلى وجود حالة من التطابق في الاتجاهات التصويتية بين كل من جمهورية الصين الشعبية وروسيا من حيث المواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ مؤشر التقارب التصويتي بينهما (100%)، ويليهما من حيث الترتيب في مؤشرات التقارب الجمهورية الفرنسية وبنسبة تقارب (98.1%)، أما فيما يتعلق بمدى تقارب المملكة المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية فقد بلغ مؤشر التقارب بينهما (84.6%) وهو ما يشير إلى وجود حالة من التقارب النسبي، إلا أنها تبقى في حدود أدنى من معدلات التقارب مع كل من روسيا وفرنسا، وأخيراً فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أدنى معدولٍ للتقارب التصويتي مع جمهورية الصين الشعبية فيما يتلق بالقرارات المرتبطة بفلسطين حيث بلغ معدل التقارب التصويتي (34.6%)، وهذا يشير إلى انعدام وجود تقارب تصويتي بينهما، إذ يمكن الحكم على وجود تقارب تصويتي بين الدولتين تجاه قضية معينة إذا كانت نسبة التقارب أكبر من (80%).

9- وجود حالة من الانسجام العام بين الدول حول القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقد تنوعت حالات الانسجام تجاه هذه القرارات في مجموعة من الأشكال التي أخذت طابعي الانسجام التام والانسجام النسبي، حيث تشير حالات الانسجام التام إلى تطابق وجهات النظر في اتجاهات الدول التصويتية نحو القرارات المطروحة، بينما تشير حالات الانسجام النسبي إلى تطابق نسبي في الاتجاهات نحو مجموعة من القرارات، وفي الاتجاه المناقض تأتي حالة عدم الانسجام التي تشير إلى اختلاف مواقف الدول تجاه القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي.

10- بلغت نسبة عدد حالات الانسجام التام بين الدول تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة ما نسبته (11.1%)، الأمر الذي يشير إلى وجود توافق تام على 3 قرارات مطروحة على مجلس الأمن، أما فيما يتعلق بحالة الانسجام النسبي تجاه هذه القرارات فقد بلغت نسبة عدد حالات الانسجام النسبي (48.1%) من إجمالي

القرارات المطروحة وهي تشكل حالة من الانسجام النسبي بين الدول على 13 قراراً من القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة، وفي الاتجاه المناقض فقد بلغت نسبة حالات عدم الانسجام تجاه القرارات المطروحة في مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية (40.7%) أي أن هناك حالة من عدم الانسجام والتماسك في موقف الدول تجاه 11 قراراً مطروحاً على مجلس الأمن الدولي خلال فترة الدراسة.

11- لقد خلق موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي حالة من عدم الانسجام تجاه 10 من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، إذ إن إفراط الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام حق النقض الفيتو تجاه 14 قراراً مطروحاً خلال هذه الفترة قد شكل السبب الرئيسي لحالة عدم الانسجام داخل مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ تشكل نسبة القرارات التي اتخذت بها الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو (51.9%) من إجمالي القرارات المطروحة خلال فترة الدراسة.

2.5 التوصيات

- 1- توصي الدراسة بضرورة العمل الدؤوب نحو تطوير العلاقات الفلسطينية الصينية وتعزيز أواصر الشراكة والتعاون مع جمهورية الصين الشعبية وخصوصاً في إطار مشروعها الاستراتيجي طريق الحرير ونتائج الدراسات المتنوعة التي تشير الى الصين ستحتل مكانة هامة وقوية قد تتجاوز قوة الولايات المتحدة الامريكية في العام 2025 وعلى وجه التحديد في الجوانب الاقتصادية، وذلك لضمان خلق حالة من الشراكة الاستراتيجية الصينية الفلسطينية.
- 2- ضرورة تفعيل دور الجاليات الفلسطينية المقيمة في الصين من أجل إبراز أهمية وعدالة القضية الفلسطينية وكشف الممارسات الإسرائيلية المتنافية مع القيم الإنسانية والقانون الدولي.
- 3- ضرورة قيام السفارة الفلسطينية وما يرتبط بها من ملحقيات وخصوصاً الثقافية بالعمل النشط والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني العاملة في جمهورية الصين الشعبية لإقامة أنشطة متنوعة تظهر حقيقة القضية الفلسطينية من أجل إيصالها إلى المواطن الصيني وجماعات الضغط والأحزاب السياسية من أجل تشكيل حلقة داعمة من الداخل الصيني تستطيع ممارسة الضغط في على الإطار السياسي مستقبلاً من أجل استمرار دعم الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية.

- 4- ضرورة تعزيز الفهم للثقافة الصينية وتاريخها والعمل انطلاقاً منها في استهداف قادة الرأي العام الصيني ومحاولة تشكيل أطر مجتمعية قادرة على استمالتهم وتحشيدهم لدعم الحقوق الفلسطينية وذلك من خلال خطة متكاملة تشترك بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والأطر الرسمية تهدف إلى تشكيل لوبي فلسطيني منظم يعمل بشكل مستمر داخل جمهورية الصين الشعبية وخصوصاً في إطار المنظومة الثقافية التي تركز على النخب والصفوة داخل المجتمع الصيني.
- 5- ضرورة استمرار العمل الفلسطيني الخارجي وخصوصاً مع الدول الصديقة مثل الصين من أجل تدويل النزاع للمساهمة في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
- 6- العمل على تعزيز أو التعاون بين فلسطين وجمهورية الصين الشعبية في المجالات المتنوعة وخصوصاً الاقتصادية منها وذلك من خلال تفعيل الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الصين وفلسطين التي تشمل تعزيز التعاون الاستثماري وهو ما يمكن أن يشكل فرصة لفلسطين نحو استقطاب الاستثمارات الصينية إلى الأراضي الفلسطينية وبالتالي تعزيز العلاقات بين البلدين باتجاه يخدم القضية الفلسطينية بشكل أفضل.
- 7- ضرورة الاستفادة من النموذج الصيني كتجربة رائدة يمكن الاستناد إلى آليات عملها في تطوير الواقع الفلسطيني.
- 8- ضرورة الاهتمام ببرامج التبادل الثقافي الأكاديمي وتعزيزها من أجل القدرة على إيصال طبيعة القضية الفلسطينية إلى الطلبة الصينيين والأكاديميين، وفي المقابل تمكين المثقفين الفلسطينيين من الفهم الواضح لطبيعة التوجهات الصينية لدى القطاع الأكاديمي من أجل العمل على الاستفادة من هذه التجارب في بلورة الاستراتيجية الفلسطينية لإحداث اختراق فكري داعم للقضية الفلسطينية لديهم.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1- وثائق:

وزارة الخارجية الصينية (2016): "سياسة الصين تجاه الدول العربية". وثيقة مترجمة.

2- كتب عربية:

- بريجنسكي، ز. (2012): رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية. ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- بوكباس، و. (2018): المنظور الصيني للقضايا العربية المحددات والمواقف-القضية الفلسطينية نموذجاً. ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- بيضون، أ. (2010): مفهوم السيادة: البعدان الداخلي والخارجي، الجامعة اللبنانية. بيروت-لبنان.
- تشنج، ل ودونج، ل. (2003): الصين والولايات المتحدة خصمان ام شريكان. ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، الجزيرة، القاهرة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017): "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة-السلع والخدمات، 2016: نتائج أساسية. رام الله-فلسطين.
- حسين، أ. (2018): الصين وشراكتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق.
- الحيالي، ع. (2015): السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية.
- سكر، ع. (2014): مذكرة النظام السياسي السعودي PS111. جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، ط1، المملكة العربية السعودية.
- شرعان، ع. (2018): السياسة الخارجية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي. المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- غودمو، ف. العلاقات الصينية الأمريكية الجذور التاريخية والمستقبل الغامض. ترجمة محمود العابد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2013.
- الفاضي، ج. (2018): الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية والتأثير. المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

قاعود، ي. (2017): "التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني". في: م. مهنا (محرر). الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات (ص ص 62. 104). منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

كركوري، ح. (2018): محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين. ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

محمد علي، ل. (2018): إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية. ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

محمد، ع. (2016): السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات. المركز الديمقراطي العربي، الجزائر.

المدني، ر. (2014): الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية السودانية نموذجاً، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مردان، ب. (2014): "العلاقات الصينية الأمريكية". مسؤول ملف الصين - دائرة آسيا وأستراليا، وزارة الخارجية العراقية، بكين.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-مسارات: سياسة الصين الخارجية. وحدة الفكر السياسي المعاصر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

مناقر، ي. (دور مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني". جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

اليوسيفي، م. (2018): السياسة الخارجية الصينية بين فرص الاستمرارية ومحدداتها. ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

3- مجلات علمية:

يوسف، أ. (2014): العلاقات الإسرائيلية الصينية: البدايات والشراكات والمعوقات. في: ع. أبو سيف (محرر): علاقات إسرائيل الدولية السياقات والأدوات الاختراقات والاختراقات (ص ص 287. 304): المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، فلسطين.

أبو جابر، ك. (1999): "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 7، ص 163-169.

أبو عمشة، ر. (2015): التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن 1979-2013. مجلة سياسات عربية، العدد 15، ص 81-97.

اعمر، ع. (2014): "تحو اصلاح مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ضرورته وابعاده".
المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 6 (2)، ص 203-227.
الانباري، أ. (2011): "العلاقات الفلسطينية الصينية 1949-2011". مجلة مركز الدراسات
الفلسطينية، العدد 13، ص 1-16.
البدراي، ع. (2015): "أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام
في الشرق الأوسط". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، ص 1-38.
بن شعبان، م. (2015): "تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي". مجلة
العلوم الإنسانية، العدد 44، ص 141-153.
الجبوري، ص. (2011): "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة". مجلة
جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3 (12)، ص 150-205.
حجاج، خ والسرحان، ف. (2009): "السلوك التصويتي بين المجموعة العربية والدول دائمة
العضوية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة 1990-2007". مجلة
دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36 (ملحق)، ص 884-902.
الحداد، م (2017 نوفمبر): قراءة في تاريخ العلاقات العربية الصينية وسبل تطويرها. في: مؤتمر
افاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق. جامعة إفريقيا
العالمية، الخرطوم، السودان.
حسونة، ر. (2011): "مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والية الرقابة عليها".
مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 (1)، ص 541-564.
حيدر، م. (2007): "الصين وإسرائيل علاقات عسكرية متأرجحة". مجلة الدراسات الفلسطينية،
المجلد 18 (69)، ص 1-19.
ربيع، م وطه، م. (2017): "القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية - رؤية
جيوبولوتيكية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ص 1-23.
السرحان، ص والحجاج، خ والفواعرة، ه. (2014): "السلوك التصويتي الدولي في مجلس حقوق
الانسان: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008-2009". مؤته للبحوث والدراسات،
سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 29 (4)، ص 101-152.
السرحان، ص. (2012، 26 مارس)، السلوك التصويتي للمجموعتين العربية والإفريقية في
الجمعية العامة. اخبار الخليج، ص 25.
سلمان، ج. (2014): "الصين والصراع العربي - الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب
العرب، العدد 11، ص 25-44.

- سلمان، خ. (2015): "الأمم المتحدة ومشاريع الإصلاح". مجلة السياسة والدولية، العدد 31، ص 205-240.
- صالح، م. (2010): "القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية". مجلة الكوفة، العدد 6، ص 147-174.
- عبد الكريم، أ ومحمد، م. (2009): "تعزيز التعايش السلمي والتنمية عن طريق مناهج التربية الإسلامية - دروس تعليم اللغة العربية لمرحلة الأساس أداة فعالة". الجامعة التنظيمية الإسلامية، بيروت، سريلانكا.
- عبد الكريم، أ. (2012): "غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية". مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص 163-185.
- عبد الوهاب، ع. (2018): "دور أجهزة منظمة الأمم المتحدة في تطبيق وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني". مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 2 (3)، ص 377-393.
- علاية، م. (2015): "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة". مجلة سياسات عربية، العدد 14، ص 74-87.
- علي، س وسلطان، إ. (2016): "العلاقات الأمريكية الصينية - الواقع وفاق المستقبل". مجلة قضايا سياسية، العدد 43، ص 159-190.
- علي، م وخمش، ح. (2014): "العلاقات الدولية والايديولوجيا: مقاربة ماركسية". مجلة المفكر، العدد 10، ص 62-90.
- عمران، م وكلثوم، ف. (2011): "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 (1)، ص 461-487.
- عيادي، إ. (2017): "الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط". مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، ص 38-63.
- كاظم، م والعامري، إ. (2001): "السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2001". مجلة قضايا سياسية، المجلد 32 (33)، ص 109-228.
- كريم، خ. (2014): "مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة". مجلة المفكر، العدد 10، ص 40-59.
- محمد، إ. (2017): "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين". مجلة الجامعة العراقية، العدد 36، ص 406-444.
- مرعي، م. (2017 نوفمبر): "الصين والقضايا العربية دراسة في طبيعة المواقف والمحددات. في: مؤتمر افاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق. جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان.

- مسلم، س. (2013): "تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية". مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 48، ص39-53.
- المشابعة، ع. (2014): "البعد السياسي للعلاقات العربية - الصينية وفاقها المستقبلية". مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق (1)، ص373-393.
- منافح، ع. (2014): "محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي". مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، ص1-15.
- منصور، ع. (2016): "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية". مجلة سياسات عربية، العدد 21، ص26-41.
- الموساوي، ع. (2015): "الشراكة الصينية - الإسرائيلية". مجلة دراسات دولية، العدد 63، ص1-22.
- ميدروس، إ، وآخرون. (2005): السياسة الصينية في الشرق الأوسط. "المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية"، ترجمات عرض وتحليل الفكر السياسي، العدد 10، ص1-65.
- النداوي، م. (2015): "الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير". مجلة السياسة الدولية، العدد 26، ص227-244.
- هنونغ، ت. (1999): سياسات عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد 14، ص124-130.

4- رسائل علمية:

- آل إبراهيم، ه. (2013): "سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل". جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- بلايل، ي. (2014): "مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وآليات الرقابة عليها لحفظ السلم والأمن الدوليين". جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- بن جليل، ف. (2017): "مجلس الأمن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات إصلاحه في ظل المتغيرات الدولية". جامعة الشرق الأوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حجربوة، ي وخلافي، ت. (2017): "دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين". جامعة عبر الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حسونة، م. (2015): "الصين في السياسة الأمريكية بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية جامعة بيرزيت، الضفة الغربية، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).

زرقة، ز وزوابلية، ز. (2018): "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة 2000-2017". جامعة زياد عاشور، الجلفة، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

شحادة، م. (2017): "السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي نموذجاً 1991-2015". جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الشرطي، ط. (2011): "تركيا وسياساتها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية الى العدوان على غزة 2000-2010". جامعة بيرزيت، الضفة الغربية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

عبد الجواد، م. (2002): "قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، القاهرة.

عبد السلام، ز. (2010): "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة". جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

عميش، ر. (2017): "العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي". جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

قادري، أ. (2015): "دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة". جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

القبط، أ. (2015): "السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية". جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

القحواش، ن. (2015): "تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين انموذجاً"، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة).

موارد، ت ولهلال، ه. (2014): "استخدام القوة في العلاقات الدولية بين نصوص ميثاق الأمم المتحدة وواقع الممارسة الدولية". جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة):

نصار، أ. (2016): "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-2015". البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى واكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الهليس، م. (2014): "العلاقات الصينية الفلسطينية 1949-2013". جامعة القدس، القدس، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).

هنا، إ. (2016): "واقع تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية". البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى واكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

5- مواقع إترنت:

- أبو جازية، إ. (2018): صراع الجبابرة 8 ملفات تتنافس فيها أمريكا والصين حاليًا.
<https://www.sasapost.com/why-trump-hates-china-8-points-explain-to-you/>
(12/2/2019).
- أبو غوش، أ وبياتنة، ه. (2017): التبادل التجاري بين فلسطين والصين نحو 3 مليارات دولار سنويًا. ([http://www.alhayat-](http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=3579330y56070960Y3579330))
7/12/2018
- بوابة اقتصاد فلسطين (2017): اللجنة الفلسطينية الصينية المشتركة تتعقد في تشرين الثاني.
(<https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/11156>)، (2/1/2019).
- ثابت، م. (2016): تاريخ العلاقات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية.
(<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2016>)، (17/1/2019)
- شحرور، ع. (2013): صناعة القرار في الصين مراكزها وتطورها.
(<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/11/201311137631298783.html>)
(13/12/2018)
- شنيخوا (2018): العلاقات الصينية الفلسطينية على مدار ثلاثين عاما موقف ثابت برؤية جيدة.
(<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/11/21/1193869.html#ixzz5ez3Szk3V>)
.13/11/2018
- الغول، ع. (2018): طور العلاقات الفلسطينية الصينية.
(<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/11/23/478379.html>)
.15/1/2019
- الكسواني، ب. (2018): الصين: سنعيد طرح مبادرتنا للسلام التي سبقت "صفقة القرن" الأميركية.
(http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=eCJoywa823502379744aeCjoyw)
(7/1/2019).
- اللوح، د. (2012): موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية - الصينية الورقة الثانية.
(<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/10/279450.html>)
(12/12/2018).
- اللوح، د. (2012): موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية - الصينية الورقة الثالثة.
(<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/10/279450.html>)
(15/12/2018)

المركز الديمقراطي العربي (2016): مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني. <https://democraticac.de/?p=38854> 13/02/2019.

المغربي، ح. (2018): وزير خارجية فلسطين: موقف الصين من قضيتنا "لا غبار عليه". http://arabic.china.org.cn/txt/2017-04/14/content_40622688.htm (9/1/2019).

النجار، أ. (2016): "الاقتصاد الصيني.. إنجازات مذهلة ونموذج في مفترق الطرق". [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-\(13/1/2019,01/01/content_751645.htm](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-(13/1/2019,01/01/content_751645.htm)

وزارة الخارجية الفلسطينية (2018): أهم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن فلسطين. <http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13984> (27/3/2019).

الطويل، ن. (2017): مجدداً فلسطين تتحرك على "طريق الحرير". <https://nn.ps/news/thqyqt-wtqryr/2017/07/18/38939/> (20/2/2019).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- كتب:

- Burton, G. (2016): "How do Palestinians perceive China's rise". Working Paper series, China Policy Institute or the School of Contemporary Chinese Studies at the University of Nottingham, Malaysia Campus.
- Kim, I., Mohaise, M. (2016): "China's Foreign Policy Towards the Middle East: Trends and Challenges". Chungbuk National University, Cheongju, South Korea.
- Marjanović, M. (2015): "Germany's Voting Behavior in the United Nations Security Council on Resolution 1973 Explaining the case with Neoclassical Realism and Social Constructivism". Radboud university Nijmegen, Netherlands. (Unpublished MSc. Dissertation).
- Qianhong, Z. (2016): "Sino-Israel Relations in 2016 Blue Book Essay". China Academy of Social Sciences (CASS), China.

2- مجلات علمية:

- Pintér, M. (2017): "China In The Mena Region". Distant shores pp241- 258.
- ShAi, A. (2014): "China and Israel Relations and Future Prospects". ASPJ Africa & Francophonie, Issue 2, pp 66- 86.

Grace, A. (2018): China and America May Be Forging a New Economic Order.

(<https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/09/china-trade-war-trump/570880/> , 25/3/2019).

United nation digital Library (<https://digitallibrary.un.org/?ln=en> , 23/2/2019).

United nation, DAG Hammarskjold Library

(<http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto> , 24/3/2019).

الملاحق

ملحق 1.1: القرارات التي تم تبنيها من قبل مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية 1993-2018.

تاريخ القرار	رمز القرار	القرار
18/03/1994	S/RES/904(1994)	قرار مجلس الأمن 904 (1994) [بشأن التدابير الرامية إلى ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل]
28/09/1996	S/RES/1073(1996)	قرار مجلس الأمن 1073 (1996) [بشأن الحالة في القدس ومناطق نابلس ورام الله وبيت لحم وقطاع غزة]
7/10/2000	S/RES/1322(2000)	قرار مجلس الأمن 1322 (2000) [بشأن الأحداث في القدس وغيرها من المناطق في جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل]
12/3/2002	S/RES/1397(2002)	قرار مجلس الأمن 1397 (2002) [بشأن التسوية السياسية للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية]
30/03/2002	S/RES/1402(2002)	قرار مجلس الأمن 1402 (2002) [بشأن وقف جميع أعمال العنف في الأراضي التي تحتلها إسرائيل واستئناف عملية السلام]
4/4/2002	S/RES/1403(2002)	قرار مجلس الأمن 1403 (2002) [بشأن تنفيذ القرار 1402 (2002) دون إبطاء]
19/04/2002	S/RES/1405(2002)	قرار مجلس الأمن 1405 (2002) [بشأن مبادرة فريق تقصي الحقائق لمخيم جنين للاجئين]
24/09/2002	S/RES/1435(2002)	قرار مجلس الأمن 1435 (2002) [بشأن وقف جميع أعمال العنف وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية]
19/11/2003	S/RES/1515(2003)	قرار مجلس الأمن 1515 (2003) [بشأن الموافقة على خارطة الطريق القائمة على الأداء الرباعية للتوصل إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني]
19/05/2004	S/RES/1544(2004)	قرار مجلس الأمن 1544 (2004) [بشأن الحالة الإنسانية للفلسطينيين الذين أصبحوا بلا مأوى في مخيم رفح للاجئين واحترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي]
16/12/2008	S/RES/1850(2008)	قرار مجلس الأمن 1850 (2008) [بشأن تنفيذ خارطة الطريق القائمة على الأداء الرباعية للتوصل إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني]
8/1/2009	S/RES/1860(2009)	قرار مجلس الأمن 1860 (2009) [بشأن وقف دائم لإطلاق النار المتكرر والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة]
23/12/2016	S/RES/2334(2016)	قرار مجلس الأمن 2334 (2016) [بشأن وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية]

المصدر: بيانات المكتبة الرقمية للأمم المتحدة: <https://digitallibrary.un.org/?ln=en>

وبيانات <http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto>

ملحق 2.1: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية 1993-2018.

موقف الدول الأعضاء اتجاه القرار المقترح																	عدد القرارات والمشاركات	السنة			
الصين				روسيا				فرنسا				المملكة المتحدة				الولايات المتحدة					
ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن	ع	ا	ل	ن		
-	-	-	12	-	8	-	4	-	3	-	9	-	4	-	8	-	1	10	1	12	1993
-	-	-	10	-	7	-	3	-	2	-	8	-	3	-	7	-	1	8	1	10	1994
-	-	-	10	-	7	-	3	-	2	-	8	-	3	-	7	-	1	8	1	10	1995
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	8	1	10	1996
-	-	-	11	-	2	-	9	-	2	-	9	-	2	-	9	-	1	9	1	11	1997
1	-	-	10	-	2	-	9	-	2	-	9	-	2	-	9	-	1	9	1	11	1998
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	8	1	10	1999
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	8	1	10	2000
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	3	-	7	-	2	7	1	10	2001
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	8	1	10	2002
-	1	-	8	-	2	-	7	-	2	-	7	-	2	-	7	-	1	7	1	9	2003
-	-	-	9	-	2	-	7	-	2	-	7	-	2	-	7	-	1	8	-	9	2004
-	-	-	9	-	2	-	7	-	2	-	7	-	2	-	7	-	1	8	-	9	2005
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	9	-	10	2006
-	-	-	10	-	2	-	8	-	2	-	8	-	2	-	8	-	1	9	-	10	2007
-	-	-	9	-	2	-	7	-	2	-	7	-	2	-	7	-	1	8	-	9	2008
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2009
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2010
-	-	-	9	-	2	-	7	-	2	-	7	-	2	-	7	1	1	7	-	9	2011
-	-	-	9	-	2	-	7	-	2	-	7	-	3	1	5	-	1	7	1	9	2012
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2013
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2014
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2015
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2016
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	1	7	-	8	2017
-	-	-	8	-	2	-	6	-	2	-	6	-	2	-	6	-	-	8	-	8	2018
1	1	0	240	0	68	0	174	0	53	0	189	0	58	1	183	1	26	203	12	242	اجمالي

ن: نعم، ل: لا، ا: امتناع، ع: عدم التصويت.

المصدر: بيانات المكتبة الرقمية للأمم المتحدة: <https://digitallibrary.un.org/?ln=en>

وبيانات <http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto>

فهرس الملاحق

- ملحق 1.1: القرارات التي تم تبنيها من قبل مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية
1993-2018..... 155
- ملحق 2.1: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية 1993-2018..... 156

فهرس الجداول

- جدول 1.2: موقف الصين من القضايا الرئيسية الفلسطينية.....60
- جدول 1.4: القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وموقف الدول الأعضاء منها خلال الفترة 1993-2018.....111
- جدول 2.4: موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن.....114
- جدول 3.4: مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن الدولي.....117
- جدول 4.4: مؤشر الانسجام بين الدول في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.....119
- جدول 5.4: حالات الانسجام بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.....120
- جدول 6.4: موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية 1993-2018.....122
- جدول 7.4: التقارب التصويتي بين جمهورية الصين الشعبية والدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة.....125
- جدول 8.4: مواقف الدول الأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.....128

فهرس الأشكال

- شكل 1.2: المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية. 29
- شكل 2.2: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية. 35
- شكل 3.2: حقبة توجيه السياسة الخارجية الصينية بالفكر الأيديولوجي الشيوعي. 45
- شكل 4.2: التحول البراغماتي للسياسة الخارجية الصينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. 48
- شكل 1.4: السلوك التصويتي للدول الأعضاء في مجلس الأمن اتجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018. 115
- شكل 2.4: السلوك التصويتي للدول الأعضاء في الجمعية العامة اتجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2018. 123
- شكل 3.4: مقارنة لمواقف الدول دائمة العضوية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القرارات المطروحة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 1993-2018. 129
- شكل 4.4: مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 1993-2018. 130

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر وعران
ج.....	مصطلحات الدراسة:
د.....	الملخص:
ه.....	Abstract

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)..... 1

1.....	1.1 مقدمة
4.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 مبررات اختيار موضوع الدراسة
6.....	4.1 أهمية الدراسة
8.....	5.1 أهداف الدراسة
8.....	6.1 فرضيات الدراسة
9.....	7.1 حدود الدراسة
9.....	8.1 منهجية الدراسة
11.....	9.1 الدراسات السابقة

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية ومحدداتها..... 27

28.....	1.2 المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية
30.....	1.1.2. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها:
31.....	2.1.2. عدم الاعتداء المباشر:
32.....	3.1.2. المساواة والمنفعة المتبادلة:
33.....	4.1.2. التعايش السلمي:
34.....	2.2 العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية
35.....	1.2.2. العامل التاريخي:
38.....	2.2.2. احتياجات الاستقرار والشرعية:
39.....	3.2.2. العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:
40.....	4.2.2. الهياكل المؤسسية:

- 3.2 فلسطين في السياسة الخارجية الصينية.....42
- 1.3.2. العلاقات الصينية الفلسطينية قبل عام 1993:42
- 2.3.2. العلاقات الصينية الفلسطينية 1993-2018:47
- 1.2.3.2. العلاقات السياسية:49
- 2.2.3.2. العلاقات الاقتصادية:50
- 3.2.3.2. العلاقات الثقافية:53
- 3.3.2. الصين ومشاريع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية:55
- 1.3.3.2. التحول في الموقف الصيني إزاء طرق حل القضية الفلسطينية:55
- 2.3.3.2. الموقف الصيني الرسمي من عملية السلام بين فلسطين واسرائيل:56
- 4.3.2. المحددات الرئيسية المتحركة بالموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية:58
- 5.3.2. الدور الصيني تجاه القضية الفلسطينية وموقفها من قضايا الصراع الرئيسية:59
- 6.3.2. الموقف الفلسطيني من السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية:62

65.....الفصل الثالث: العلاقات الصينية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية

- 1.3 العلاقات الخارجية الصينية66
- 1.1.3. العلاقات الصينية الأمريكية وأثرها على القضية الفلسطينية:66
- 1.1.1.3. مراحل تطور العلاقات الصينية الأمريكية:66
- 2.1.1.3. طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية:71
- 2.1.3. العلاقات العربية الصينية:73
- 1.2.1.3. مراحل تطور العلاقات العربية الصينية:73
- 2.2.1.3. طبيعة العلاقات الصينية العربية:75
- 3.1.3. العلاقات الصينية الإسرائيلية:77
- 1.3.1.3. تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية:77
- 2.3.1.3. طبيعة العلاقات الصينية الإسرائيلية:81
- 2.3 العلاقات الصينية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية83
- 1.2.3. تأثير علاقة الصين بالولايات المتحدة على القضية الفلسطينية:83
- 2.2.3. تأثير العلاقات العربية الصينية على القضية الفلسطينية:84
- 2.2.3. تأثير العلاقات الإسرائيلية الصينية على القضية الفلسطينية:85

87.....الفصل الرابع: السلوك التصويتي في المنظمات الدولية

- 1.4 ماهية السلوك التصويتي في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة..... 88
- 1.1.4. مفهوم السلوك التصويتي في المنظمات الدولية:..... 88
- 2.1.4. أهمية التصويت في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 91
- 3.1.4. نظام العمل والتصويت في مجلس الأمن الدولي: 92
- 1.3.1.4. نظام مجلس الأمن: 92
- 2.3.1.4. اختصاصات مجلس الأمن:..... 94
- 3.3.1.4. آليات التصويت وصنع القرار في مجلس الأمن:..... 94
- 4.1.4. اختصاصات وآليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 97
- 1.4.1.4. اختصاصات ووظائف الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 97
- 2.4.1.4. آليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 99
- 2.4 محددات السلوك التصويتي..... 100
- 1.2.4. العامل العسكري: 100
- 2.2.4. العامل الاقتصادي: 103
- 1.2.2.4. المساعدات الاقتصادية:..... 103
- 2.2.2.4. العقوبات الاقتصادية:..... 104
- 3.2.4. الأيديولوجيا وجماعات الضغط:..... 106
- 4.2.4. النظام الدولي السائد: 108
- 3.4 السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن 1993-2018.... 110
- 1.3.4. السلوك التصويتي للصين تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن:..... 110
- 1.1.3.4. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:..... 110
- 2.1.3.4. موقف جمهورية الصين الشعبية في مجلس الأمن تجاه القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:..... 113
- 3.1.3.4. مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل مجلس الأمن:..... 116
- 4.1.3.4. مؤشر الانسجام تجاه القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن:..... 118
- 2.3.4. السلوك التصويتي الصيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 121
- 1.2.3.4. موقف الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتبطة بالقضية الفلسطينية 1993-2018:..... 121
- 2.2.3.4. أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 124

3.2.3.4. مؤشر التقارب التصويتي لجمهورية الصين الشعبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة:	124
4.2.3.4. مقارنة لمواقف جمهورية الصين الشعبية مع الدول في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة:	127
4.4 مستقبل الصين وانعكاسه على القضية الفلسطينية	131
1.4.4. السيناريو الأول: بقاء الوضع على ما هو عليه:	132
2.4.4. السيناريو الثاني: صعود الصين الى قمة النظام الدولي واحداث حالة من التعددية القطبية:	133
3.4.4. السيناريو الثالث: تراجع مكانة الصين في المنظومة الدولية:	135
5.4 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات	136
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	141
1.5 النتائج	141
2.5 التوصيات	144
المصادر والمراجع	146
الملاحق	155
فهرس الملاحق	157
فهرس الجداول	158
فهرس الأشكال	159
فهرس المحتويات	160